

جزيره الفاضل الباسع الشري بهيكل النور والقياس والبرهان
مكتبة الاعلام * زبدة السادة الكرام * المارب العريفت الاديب الاحادي
المولوي السيد غني فقي الرضوي * شيد الله اركان علمه * واعلى رتبته
على حسب ما يتبينه

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد من صور العوالم بالصورة المحسنة * من خلقه على مقادير * والف بديا
حكيمه بالافئتين الاركان والعناصر المتضادة * وجعل رباض النفوس
بسحب العلوم ذات نضرة رائقة * وعطر بفتحات التحقن مثاقم ذوق
المتشاعر الفائقة * واصل على احمد رساله الذي رزق جود العقول وعمائم
الانظار العميقة * بوشاح المعارف الشرعية وازهار الحكم الدقيقة *
محمد سيد القادة * واصل الكرم * وقائد السادة * وولي النعم * وعلى عبدة
الاطياب يتابع الرحمة ومحال الرسالة * واعزابه الدائم على الاحكام
المصطفية احسن * ثم وبعد فان هذا الكتاب هو من جملة ما كتبه
القدقيقات * ورفاه يعرج بها على سماء التحقيق تحت الرشيقه * يفضل
وضوح بنائه على منار الصباح * ويشرق بريل معناه بالصباح * وقد قلت
على العجلى ما دحاله * منه كتاب يحوي القدر الغوالي * باصناف المزايا والاعمال
كتائب يعجب الانظار حسنا * به ارتاحت طباع ذوي الكمال
نعم نعم هو انب من كوسس الراج على ايدي المحررين * وفيه في مناجاة النفس
الكا فريد * ورجع على بالالها سبحة الماخذ في الجنت * رزاق

٢
واطباق الذهب * ويسمو الوردي صفات المعجب * ويحجل قصوع الشايط
المطرب * كتاب الور من نجوم الدجى * واضو من البدر اذا بدا * ما ساجله
الشرق الا واخفى خلاب حجاب الكسوف * وما قابله القمر الا واشتبى بنقاب
الخسوف * هو الذي من رشف الرضاب * من شفاه الاجاب * واجلى من
أوردة كوس الشرب * في ايام الشباب * واجلى من اللجين السيك
وضوء النهار * وانتهى من فقاوت النسك * وعجته الاخبار * بل مودته
شامخة ذات افان * تغرد عليها قماري البيان * وقلت مر تجلسه
كتاب حب كالدر الثمين * يفوق الورد بل خدا حسين *
كتاب ليس يشبهه كما الا * ولو جرد التدرج في جسم الجنين *
كتاب حار ضوعا عسبريا * يترق نفحة باليساسين *
الفاظه المستعذبة كما بها الفاسر سيم * قد هبت من فضا رجات النعيم
نقوشه في السواد ايضا * طرة الشلق * وبياض صفحة شهر اسنان
العشاق * بل تلك كاسي سواد العيون * وما في تباري اللؤلؤ الكون *
لمت شعري ابد السلافة ابدانا الى الطلاب * بل سحره لا هم به ام عجب
عجاب * ففلس اسطاره قلاد العقيان * يروق بها اعيان الافاضل
والاعيان * وقد قامت عاجلا * ما في لال زاهرة * لابل نجوم مايره *
ما حام حول نكتها * فكلوا الفول المايره * لا بدع فان جواهره العالميه
تحتل بها نخود العقول * فلقاها اعظم الفول بالقبول * ثم في طلب
علي الزار الربيع * وتردي مسما بعد الغليل وتبعث الصريع * وقلت

سبيل الارتجال حالة الشد والارتجال بسبب

بذي معان شاكفة ، لابل نخات فائقه
 بذي عيون فوائده ، لابل بحور عوايد
 بذي بروق بارقه ، لابل نجوم شارقه
 بذي اساطين الاربع ، لابل تماثيل الذهب
 بذي دراد عابقه ، لابل درار رائقه
 بذي بدور لامعه ، لابل شمس طلعه
 بذي رياحين اكلم ، لابل حدائق تعنم
 بذي عقود فرائد ، لابل جباه خرائد

بعلمي لقد القيت منظما على نصريات مهنده * متزينا بقراط النكات المند
 لا غوفانه كتاب * عين الشمس ما تبارنه * ولم يصبر باصرة الفلكات يلازم
 كل كلمة منه * لابل الانقاد * لابل تضاهي الشمس الكسوف في الانقاد
 والضيء * طراف لطيفة لم يثبات للتبحر من العثور على مائلها * وكلم
 فيه من لطائف طريقة * اني الاذ بان الوفاة بمعاد لها * والى هو الاقطرة
 من البحر الزاخر * وما هو الا فكرة من فكر استاذي النبي الفاخر * نور حقة
 الاجادة * نور حقة الافاده * ان عين النبأ والمناعب * غير النبا
 بخزائمه والبداهة * المنقصة سماء السما المنيع الفخار * وكما انكروا النبي
 فوالليل والشمس افضل له * يساوي على شمس وسما النبي

٣٧
اعتنى به ذالثرث الباذخه والزرايا الساميه * عليك الافكار المتيهه والنقشه
الناسيه * استاذ الاساتذه * واسوة الجبابره * بخرج امر الانافه والنباة
والجماه * جناب مولانا واستنادنا المولوي ظهور الله * ما برحت رياض كماله
المرسمة من عيون الكمال * وحياض افاداته سرعة بزلال الكمال
وانتم ال * خير الذي قسط بالفضائل اذان الزمان * وقدما بالفاضل اعين
الاوان * سجد بعد اعلام العلوم عواليها * واصبح اثمان النجات عواليها
كيف لا وقد شرت الالفوائد في الامصار والهداد * ونظم دراري المطالب
النفيسة في سلك الافصاح فاجاد * براهين المنصودة لظلال ممدودة *
وحسن دلائل المنقصة غير محدودة * قد استشرت المسائل الميزانية
بانوار تحقيقته الباذخه * وارقت الحكم من اجلة على الرتب الشانحة * قد
كشف الغوامض العويصة بالوجه الاتم * وصير المنافع الفاسفية كيب من اتم
فليفرح الطلاب * بما في هذا السفر من العجب العجيب * الله اكبر لقد سمع
باقادات حكمت عنهما القول * وسبحان الله لقد ايسر حلال
حارت فيه العقول * والحمد لله اولاد افرامه * وما ظنوا من انهم

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشية ذوق المبادر في خبر بدو الفصول والادب
مولي ظهور الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد رسول الله
 الطيبين الطاهرين واصحابه البادين المهديين قولنا اعلم انه بعد ما
 ان يعلم ان القوم كاذبون على ان في الجسم شيئا يقبل التغيير والاستحالة
 وهو المسمى باليسولي وانما النزاع في ان مصداقه ما اذا نسب الاشياء
 الى انفس الجسم والتكلمون الى انه لا يتغير في المشاؤون لما بطلت
 عندهم الاجزاء التي لا يتغيري وكانت الصورة الجسمانية غير قابلة للتغيير
 والاستعداد حكموا بان في الجسم جزءا اخر سوى الصورة الجسمانية وهو يقال
 للتغير والاستعداد وهو ما يسمى بالاولى في جسمي وجه تسميتهما قولنا
 لما فيه رد على ما علم مما حسب الحكماء ومن تابعه من ان الجسم في
 حد ذاته ليس متغيرا في نفسه بل لا يتغير الا بتغيره في الخارج

ما يقال من ان الجسم متصل في حد ذاته فمما انه معروف للاتصال
الذي هو المقادير بالذات ويمكن ايراد الدليل لاثباته من جهة الحكم بان
اتصال الجسم لا يختلف بتبدله جواب ما مومن الجسم وكلما هو كلف فهو خارج
عن حقيقة فيلج ان الاتصال خارج عن حقيقة الجسم واذا كان خارجا
عنه كان عارضا له واجاب عنه الصدر الشيرازي في شرح هداية الحكمة
جوابين حاصل الاول منهما انه ان اردتم من الصغرى انه لا يختلف
جواب ما مومن الجسم بتبدل مهية اتصاله قلتم لان الجسم يتغير مهية
بتبدل ماهية الاتصال البتة فيختلف جواب ما موقطعا وان اردتم
منها انه لا يختلف جواب ما مومن الجسم بتبدل تشخص الاتصال قلنا
مسلم لكن لا يلزم من مقدسي الدليل الا ان تشخص الاتصال خارج عن
ماهية الجسم الذي هو جوهري ولا يلزم منه ان يكون الاتصال عرضيا لآخر
ان زيدا خارج عن حقيقة الانسان الذي موجود مع كونه جوهرا لغيره
الاتصال مهية خارجا عن الجسم كان عرضيا البتة وحاصل الثاني
التفصيل بان تشخص الجواهر المتوازية على الحقيقة النوعية كمالا لان تشخصها
لا يتغير بتغيرها جواب ما مومن كمالا لا يتغير بتغيره جواب ما مومن كمالا لا يتغير
عرضي فيلزم ان تشخص الجواهر المتوازية في وجودها لا يتغير
ما فيه فان تشخصها لا يتغير بتغيرها لا يتغير بتغيرها
حقيقة ان تشخصها لا يتغير بتغيرها لا يتغير بتغيرها
اثباته من جهة الحكم بان اذا كان فرد من الاتصال اي

الجسم التعليمي عرضا لابد ان يكون الفرض والاخر منه ايضا كلك لان الاتصال حقيقة واحدة فلا يختلف افرادها بالجوهرية والعرضية واذا ثبت ان الاتصال عرض والعرض يكون خارجا عن حقيقة الجسم فزم من المقدمتين ان الاتصال خارج عن حقيقة الجسم فالجسم اذن يكون مستقلا بالاتصال خارجا واجب باننا لا نسلم ان الاتصال بطبيعة واحدة بل هو مشترك لفظي ثارة يطلق على المفهوم الجوهري واخرى على المفهوم العرضي قوله متاخرة عن الوجود ~~بأنه لا يثبت~~ وبما يتصل في بيانه من ان في التعلق والتماثل الحقيقيين ينفي الجسم بشخصه وببديل تقاويره فقيده ان وجودها لم يثبت بعد والدليل الذي اوردوه على اثباتها فخذوش كما لا يخفى على من ناول الكتب الحكيمية قوله ~~ما يستحيل~~ البداهة اقول ان طبيعة العرض وان اقصت تاخرها من حيث عييتها عن مهية المحل وكذا تاخر المحل يستفي تاخره عن تشخص المحل لكن يجوز ان يكون طبيعة الحال العرضية على المحل الشخصي كالزمان فانه وان كان محتجا الى المحل المطلق الى الحركة المطلقة لكنه على المحل الشخصي ~~وهي~~ حركة الفلك ~~التي~~ في الزمان يكون مطلق الاتصال العرضي على المحل الشخصي فلم يكن للمحل الشخصي الخائن ~~بأنه لا يثبت~~ اتصالا ليضم الخبز واما فهو مرتبة الطبيعة عن الاتصال فلا يورث خلافا ~~للمسألة~~ الجوهرية فانها عند قسم ليست متصلة وانما هي متصلة بالاتصال المحل مع انها جوهريته على المحل متصلة عليه ولا يمكن النسبة على المردية المذكورة بان الاتصال يقتضي التميز

فليكن يكون مجزأة فتقتضي الامتداد فكيف يكون حواسر فرد الارتفاع لا يخل
 تمام طول المقادير المتصلة في المواقف من الاجزاء التي لا تجزئ في قوله
 بل الاعراض اه بعض هذه الامراض ليس لها اتصال في نفسها كالحركة
 وبعضها مع اتصاله في نفسه كما فيهم من قوله بانه لا اتصال في ذاته اه محكي
 له الاتصال من الغير اليه فالمراد من قوله انما اتصالها الاتصال العرضي
 والا فلا اتصال الذاتي ثابت لبعض هذه العوارض لا دخل فيه للتفسير
 فاما قوله ان الجسم المفرد وهو الذي لا يكون موافقا من اجزاء
 مختلفة المية بقوله ويتفكك القسمة على انما ثلث وكلها انما تعرض للحركة
 بعد عرض التعليسي له اولها فليكن وهي ما يحدث كثرة جزئية في المقسوم
 في الخارج وهي على ضربين لانه ان كان الانفكاك بآلة نافذة في المقسوم
 كما في انشاؤه انفاكس يسمى قطعية والاكسرية وهذه القسمة من لواحق
 المادة ولا يقبلها التعليسي او هو يعدم بالكل مع ان القائل يجب وجود
 مع انه قبول وثانيتها وسمية وهي التي يحدث كثرة لك في الوهم وانما
 يلحق هذه القسمة للجسم كونه ذاك لان الاقسمة في الكون متعينة مستقرة
 وهذا لا يصح بل جزئ عرض الكمية وثانيتها عقلية وهي ما تحدث كثرة في
 العقل وهذه القسمة وانما كانت من لواحق التعليسي انما لكن عرضها
 من جهة كون الجسم منتهيا على الاطلاق لان المقسام العقلية وانما كانت
 جزئية كالنصف والثالث والربع لكنها مبهمه او غرض في اي جهة
 كانت من الجهات ولا يشبهه في احد من هذه الاقسام الا انما

الامرين الوهمية والعقلية بحسب ما دى الراى فاعلم انه تفرق بينهما من وجهين
 اولهما انه لما كانت القضية في الوهمية بعنوانه آلة الوسم فلا يخرج الاقسام
 الاختصاصية منه فلهذا ولا يمكن ملاحظتها بوجه كلي لان الكلي عندهم لا يدرك
 الا بالاجمال وفي العقلية يمكن ان يلاحظ الاقسام على وجه الاجمال بان
 يجعل المفهوم الكلي عنوانا اذ العقل يدرك الكلي وتمايزها ان الاقسام بينه
 الوهمية واقعة في جهة بحيث لا يمكن ان يقع في جهة اخرى كذا الثلث وهذا
 المربع مثلا وفي العقلية ليست كذلك بل يصلح ان يقع في اى جهة من جهات
 الابطاط كما عرفت واما قال الصدر الشيرازي في شرح هداية النكية ان
 القضية العقلية يستوجب جملة الاجزاء النكية الانفرادية بل اتاه في ملاحظة
 العقل ملاحظة اجمالية بسيطة ففهم انه اذا اراد بقوله يستوجب اه ان
 اراد انه يجب ملاحظة الاقسام واما فهم وان اراد به في الجملة فنقول ان
 اراد به ان العقل يدرك الاقسام المذكورة بالتفصيل فلا يمكن اذ العقل
 لا يميز على ادراك غير المتمايز تفصيلا على انه مخالف بقوله ملاحظة
 اجمالية بسيطة وان اراد به ان العقل يدرك تلك الاقسام بالاجمال
 كما هو الظاهر فلم يحدث ح كثر في التقسيم فلم يحصل التقسيم او التقسيم عبارة
 عن احداث اكثر في المقسوم وما ينبغي ان يعلم ان المقصود اشارة بقوله
 يتفكك الى ان القضية الوهمية غير كافية لاثبات السوily على خلافه فزعموا
 المحقق الطوسي لان القضية لا يحدث كثرة في الخارج واما في الاسم وان ثبت
 اثبتة لكن ذلك لا يحسب انعدام المتصل وانما سئل انعدام المتصل فالجواب

مادة له فلا حاجة الى مادة مقارنته للتوصل داما التكاثر قائم لما كان
موجبة لانعدام المتصل صارت موجبة الى قابلية غير الاتصال
وما قيل في ابطال زعم المحقق من ان القسمة الوحيية للتوصل
انما يوجب النعدام في الوسم لاني الخارج فلا يلزم وجود المادة
الا في الوسم ومقصودنا اثباتها في الخارج فموقعه بان اذا لم
تركب الجسم في الذم من المادة والصورة لمزم تركب منها في
الخارج الذي هو مقصودنا لان اجزاء الشيء لا تختلف وسادها
قوله \times فزمن متساويين لكل في الحقيقة والطبيعة \times الا لم يكن الاجزاء
الذي يقرر الطبيعة متصلة واحدة لان الاتصال الواحد في بين الامور
المتخلفة مما لا يتصور \times قوله \times لا يجوز على جسمين منفصلين من الاتصال
لان مقتضى الاتصال بينهما انما كان طبيعتهما هي لما كانت مشتركة
في الجزئين المتصلين الجسم اخر من الاجسام الذي يقرر الطبيعة لانه ان
يصح الاتصال بين الجزئين ايضا لا اتحادا لمقتضى هذا اتحاد الحقيقة
 \times قوله \times اللهم لما منع فيه اشارة الى رد ما يتوهم من ان اتفاق الاجزاء
الذي يقرر طبيعته في الطبيعة لا يجوز ان يصح على الجزئين المتصلين
من جسم بينهما لا يجوز على جسمين منفصلين من الاتصال الا ان
ان جميع الاجزاء متفقة في طبيعة الامر لا يمنع ان لا يصح ان يجوز
على المتصلين من جسم ما يجوز على المنفصلين من الاتصال ان
فزمن الفلك متصل بالجزء الاخر منه ولا يجوز الاتصال بالجزئين

منه مما يجوز على الجسمين المنفصلين من الانفصال واما حصول الرد
ان قياس الاجسام الديمقراطية على الفلك قياس مع الفارق
فان عدم قبول الفلك للانفصال انما هو لما منع لازم اى الصورة
النوعية ومنتفذة واللازم انحصار الجسم الديمقراطية في شخص
واحد اذ كل مانع يكون لازما للجسم ينصرف نوعه في شخصه والاعتداء
اشيى عنه فيكون كل واحد منهما قابلا للانفصال والافتكاك مع
وجود المانع عنه بهنك ولا يخفى ما فيه فانه يلزم من هذا البيان ان
لا يوجد للنوع فردا أصلا لان ينحصر في شخص واحد اذ لو وجد ثان
يصح على اجزائه الانفرد في الوجود يصح على الكل للاتحاد في المادية
وما ذكرك الا بالانقسام مع وجود المانع عنه قوله واعترض عليه
المعترض الامام الرازي قوله وهو ممنوع على اقلو سلمنا اتفاق
الاجسام في المادية لكن شخص كل واحد من الاجسام وكذا اجزائها
مختلفة لانه فيجوز ان يكون شخص الجزئين المنفصلين مانعا لقبول
الانفصال الذي في الجسمين المنفصلين فاعل قوله لا يصح
التحويل عليه اذا الجسمين يغلط كثيرا قوله ولاننى الكلام ان
شئت توضيح هذا الكلام فاسمع ان الشيخ باور في الاشارات
الحجة على البطلان الاجسام الديمقراطية بالبيان الذي ذكره
المصنف فاعترض عليه الامام الرازي بالتقرير الذي قررر به المصنف
واجاب عنه المحقق الطوسي بان كلام الشيخ مبنى على تسليم الخمسة

٨
اي ديمقراطيس تشابه الاجسام في الحقيقة فرد عليه قطب الملة والبدن
الرازى في المحاكمات بان بصير الكلام جدياً جدياً على ندمه ديمقراطيس
لا بد منها اذا احتمال تخالف الاجسام في المهية قائم بعد وان لم يذهب
العلم ديمقراطيس بقوله هو للتفصي عن ذلك اه فاصلا انه قد ثبت مما
سبق ان الجسم الميمقراطيس و اجزائه المقدارية تشابه الحقيقة و
الطبيعة فكما جاز ان يوجد الكل بالاختيار بالفضل والبعث الذي لا يتصور
الا بالانفكاك يكون كل جزء من اجزائه المقدارية ايضا كذلك لان مقتضى
الاختيار بالفضل البعث ليس الا الطبيعة ذى المتحدة في الكل والجزء من
بالعلوم ان اتحاد المقتضى يستلزم اتحاد المقتضى اقول انه يد عليه منع
تعلق النظر عليه عليه سابقا على اعتراض الامام بادل في تغيير وجهه منها
اتحاد طبيعة الجسم الميمقراطيس و اجزائه انما لا يجب اختيار الجزء من
الجسم الميمقراطيس عن الذي اختار منه الكل ونظر ان الكل انما اختار
عن غيره فكذا اختيار الجزء من غير ان يختار فيها منها حتى يلزم الانفكاك
ومنها ان كلامكم منقوض بالهلك فانه مفرد في الوجود فيجوز الانفكاك على
اجزائه ايضا بناء على التشابه وما ذلك الا بالانفكاك فيلزم جواز الانفكاك
على الهلك وهو متفق عندهم وتوحيلاً بالفرق بين الطرسي والطرسي
قلنا يجزى مثله منها انه يلزم ان يكون اجزاء الزمان الذي متصل متصلة
بالاختيار والانفصال كما ان الكل يتصف به لان المتصل وجزء المقدار
تكونان تشابهين في الحقيقة كما نفرد في موصوفه كما يتصور به الكل يتصف به

الجبر ايضا والاختيار لا يكون الا بالانفكاك وهو واجب بقاء غير من الفصل
 في الجزئين المنفصلين من الزمان وما هو الا النسب فيلزم تركيب الزمان
 منها وهذا خلاف ما صرح به وقال المحاكم في بيان ابطال الاجسام
 التي يفترض طبيعتها من انها قابلة للقسمة الوهمية وهي مسوقة للفلكية
 بالنظر الى نفس الطبيعة وان منع عنها منع والا لكان انفسها كائنا
 الاغوال ولم يكن فرق في توهم الانفصام في الاجسام الذاتية ومن
 توهم في المجرى ان يفقد شئ من وحيث لا اول لا ينقض بالزمان
 او هو قابل للقسمة الوهمية وتغير قابل للقياس واليظهر عليه العدم لان
 الفلك عين العدم والاشياء ان توهم كلام المحاكم بانها ما اراد بالقسمة
 الوهمية المعنى المشهور بل اراد بها مجازا ما يمكن فيه فرض القسمة بمجوزة
 الوهم في الاعيان ويكون تلك الاقسام مجتمعة في ان واحد وظاهر
 ان هذا لا يتصور في الزمان اذ لعدم قراره لا يمكن اجتماع اجزائه في
 الاعيان في ان واحد وانما ثانيا فان القسمة الوهمية عبارة عن توهم
 شئ وهو شئ في المقسوم ولا يلزم منه وقوع القسمة في الخارج يكون
 فكما فان التوهم شئ والاشياء وجود خارجي شئ آخر لما كان منشأ
 القسمة القسمة وهو الاشتداد منها موجودا لا يكون الانفصام من
 الاشتداد اجزاء كما يجب الاغوال ولا كتوهم الانفصام في المجرى ان
 اذ كتوهم تغير منه لا يستعمل الوهم ان يتوهم فيها شئ دون شئ وتوهم في
 بيان ابطال الاجسام التي يفترض طبيعتها بانها لا يكون ان يكون

او مركبة فان كانت بسيطة يلزم ان يكون شكلها كرويا اذ الطبيعة البسيطة
لكنهما واحدة لا يقبل الا شكلا واحدا لان الواحد لا يتغير منه الا الواحد
وكل شكل سوى الكرة فيه امور مختلفة ورج يحصل الفرج من ذلك واما
لان الاقايمة الكرة بالكرة انما يكون بالنقطة فيكون ذلك موجبا للخلل وان كانت
مركبة من اجسام مختلفة الطباع لم يكن متصلة اذ الاتصال في المركب من
المختلفات كما قال بهنينا في كتابه المسمى بتحصيل ان الجسم الواحد لا يتصل
منها متصل واحد بالحقيقة واورده عليه بوجوده اما ولا يمنع ان الواحد ايضا
عنه الا الواحد والقبيل الذي اورده لاثباته غير تام كما هو ممتنع في قوله
وانما ناتي بمنع ان كل شكل سوى الكرة فيه امور مختلفة لانهم ان اردوا
بالاختلاف الاختلاف بالفعل بدون انزعاج متخرج ثم اذ لا يوجد في جسم
من الاجسام بالفعل امور مختلفة وان اردوا الاختلاف بعد الانزعاج
فليس يمكن هذا متحقق في الكرة ايضا لا مكان انزعاج الدوار الصغار ولكن
معها وانما لما يمنع لزوم الخلل الجواز ان يكون بعض الاجسام مجتمعا
بعض اخر فمال فيه واما ارجاء التنقض اسرار المركبات وان اجسامها
المفردة ان كانت بسيطة فاشكالها لا يكون الا كروية وظاهر ان طاق
الكرة است بعضها ببعض انما هي بالثقل فحصلت الفرج فيها منها وذلك هو
قول بهنينا وان لم يكن بطلان يكون مركبة من اجسام مختلفة الطباع
فلم يكن متصلة وانما مما يفان يجوز ان يكون الاجسام الكروية بسيطة
بسيطة لا يكون شكلها الطبيعي ارجاء كروية وانما يكون شكلها

انما كانت على غير اسكالها الطبيعية يمكن بالنظر الى طبائعها الرجوع الى اسكالها
 الطبيعية وموالاتها المكان الخلا في مرتبة الطبيعة لاننا نقول يجوز ان يكون
 القاسم موصوفاً بالخلافاته قاصراً عن الوصول الى اسكالها الطبيعية وان
 كان الخلا في مرتبة الطبيعة ليس بمحال وانما الخ وجود الخلا في وجود الخلا
 في وجود النفس الامر بموالاتهم قوله وعلى هذا لا يضر مخالفتك
 الاجسام لاننا جعلنا مناط البيان الجسم الواحد المد بمقتضى طبيعته اجزائه
 الاجسام اقلع اقلع اى الجز مع امكان الكل بل وجوده لان كل حكم
 يصح على فرد من جهة الطبيعة يصح على فرد اخر منها ايضا لوجود الطبيعة الموصوفة
 للحكم فيه فاذن يجب وجود الجز بالفعل ايضا فان امتنع للخارج وموالاته
 لان كلامنا باعتبار نفس الطبيعة دون الخارج قوله ولما فيها سلم لزومه
 من جواز الانفصال الابتدائي بدل الاتصال لك فكلنا ه قه ر وعلى
 رغم ان مناط البيان الانفصال الطارى في قوله ضرورة اجتماع
 الاتصال والانفصال والتقنية عليهما ان في حالة الاتصال ليست الالهية
 واحدة او كثرة الهية فيه لا يكون الا بحسب وجود الاجزاء للجسم بالفعل
 وموالاته تصور اذ لوجود جميعها يلزم الجوهر المميز ووجود البعض دون البعض
 يلزم التبرجح بلا مرجح وفي حالة الانفصال موشان فكيف يجمع الاتصال
 الذي هو مشتمل على الهية الواحدة مع الانفصال الذي هو مشتمل على
 الهيتين والالزم اجتماع المتناهيين قوله والاضافى انما يسمى هذا
 الاتصال بالاشائي لاعبار النسبة والاضافة الى الاخر فيه وقد يطلق

الاضافي على كون الجسم بحيث يتحرك بجزء من جسمه اخر وانما يتعرض له
لانه لا دخل له في الشك لما لا يخفى على اللبيب والاضافي يقال على كون
الشيء تنجس النهاية بغيره فمبني ان يعلم ان ليس المراد بالاضافي ان يكون
في الاشارة العقلية اذ لا اتحاد فيها اصلا بل المراد به الاتحاد في الاشارة
الحسية بمعنى تعيين الشيء بمجموعة الحس او اثره اى الامتداد المعلوم الاخذ
من الشئ منتهيا الى امتشاقه لا بمبنى تعيين الشيء بالحس بانه منها او منها
ذنهاية النهايات اى الاطراف كما يخطوط والسطح تابعة لنهاية محالها
ولما كان نهاية محل مغارة لنهاية طرف اخر البتة اذ تغار نهاية ما بالذات
يستلزم تغار نهاية ما بالعرض فكيف يمكن ان يكون نهاية شئين متحدة به
المعنى قوله الحقيقي على ما هو مبني لفصل الجسم الطبيعي وهو كون الشيء اه فانه
الا الصورة الجسمية وانما يسمى هذا الاتصال بالحقيقى لعدم دخل الغبر فيه
تصله وفي كلام المص اشارة الى رد ما ذهب اليه المحقق الطوسي من الاتصال
الحقيقي نحو المعنى الثاني المذكور في المتن بقوله وهو كون الشيء في ذاته بحيث
يصح تحليله اه فالاتصال الصورة الجسمية بهذه انما هو بلحق الجسم الطبيعي
بهادله في كلام المص قول الشيخ في الشفا والجسم الذي هو الكم فهو مقدار
المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة الجسمية المنتهى اتصال الجسم
التكلمي بمقدار غرض الجسم التي هي متصلة في ذاتها بدون دخل الغبر
اى مصدر ان محل المتعلق بها من دون غرض الجسم التحصيلي بها كما قاله
في النجاة الجسم بما هو جسم بحيث يصح ان يفرض فيه الاتحاد في ذاته

١٢

كل واحد منها قائم على الآخر فلا يتبين ان يكونا فوق ذلك فانه سيظهر
ان لا يكونا طول والعرض تبين من العرض والقائم عليهما في الحد المشترك هو
العميق وليس يمكن ان يكون فوق هذا الجسم من حيث هو كونه اجسام
وهذا المعنى منه في الصورة الحسية انتهى ولا يحمل ما في الشفا على ان الجسم
مقدار قائم بالصورة الحسية التي هي متصلة باتصال الكم العارض لها
كما حمله المحقق عليه لاشح يكون هذا الكلام كقول القائل الباطن قائم بالباطن
شما ان في غير تنفيذ تلك قرض الابعاد الثلاث التقاطعة على قوائم
فيحصل من التقاطع اثنا عشر زاوية قائمة اربعة منها من تقاطع الخط
الطولي والعرضي وثمانية من تقاطع الخط العميق في الحد المشترك بين الخط
الطولي والعرضي اربعة منها في جهة التقاطع واربعة في جهة اخرى منها قوله
ما هو مبني الانفصال المتقسم للكم اه والكم عبارة عن عرض يقبل القسمة لذا
وهو مخيم الى قسمين لانه اما ان لم يوجد فيه حدود مشتركة يسمى الكم المنفصل
عند عدم وجوده مختصر في العدد وان وجدت هيفه يسمى بالكم المتصل فان كان
منقسما في جهة الطول فقط فيسمى بالطول وان كان في الطول والعرض كليهما
يسمى بالسطح وان كان في جهات الثلث كلها فيقسم تعليمي ويقال له الثخين
ايض ويسمى احواله ثلث الله تعالى قوله واشعتي بالحد المشترك
ما يكون اه وقد تعبر عنه بأنه مالم يزود بزيادة الخريد عليه ولم يزد به استقامته
المنقوص منه قوله والان اه وفي الان يسمى بالان المنخفض وان كان
الراسم للزوايا فيسمى بالان الساجج او النافذ في انما هو من

الشيء ليس بهما بل هما شيئان اذ بالانفصال يكون نهاية هذا غير نهاية
ذلك لكنه لا ينافي كون الشيء في جوهره ممتداني في الجهات لان بعد الانفصال
ايضا يصدق عليه انه جوهر ممكن في الجهات قابل للقسمة الى ابعاد قوله *
بل بعضها اي بحسب الانفصال عقب روال الوحدة الاتصالية قوله *
فالزائل هو الاتصال الاضافي بين جزئين مقدارين بحسب قوله * متلازمان
في المتصل بالذات ان اراد به الجسم التعليم فلا يفي بما هو المطلوب من ان
الوحدة الشخصية للجوهر المتصل بالذات على انه مخالف للدليل اذ يفهم من
ان المراد من المتصل هو الجوهر المتصل لا التعليم وايضا هو مخالف لقوله الا
لانا نقول انما بيناه اذ يفهم منه ايضا ان المراد من المتصل هو الجوهر المتصل
وان اراد بالمتصل بالذات المتصل الجوهري كما هو الظاهر من الدليل
وقوله الاتي فلا نسلم انه يحصل بعد الانفصال الجوهر المتصل شخصان
ما قصد في بيانه من ان ما في الكوز او فقيه ان كلامكم مسلم ان اردتم
يحصل شخصان من المقدار التعليمي فان الجسم المتصل قبل الانفصال
ذراعا مثلا وبالفصل صار شخصين كل منهما ففصل ذراع وم ان اردتم
انه يحصل شخصان من الجوهر المتصل بخزانة الجوهر المتصل بشخص
فئة الجسم الى قسمين كما ينبغي اليه في القسمة انما وقعت على الجسم
التي هي دون الجوهر المتصل وان افهم اليد به على انه يحد في الجسم
المتصل بالانفصال شخصان فاقول كيف يحد بها الجسم لا يقال ان
المتصل بالذات الجسم التعليمي والعدم وحدة الشخصية

الوحدة الشخصية للجوهر المتصل الذي هو المطلوب في هذه النعماء الاتصال
 الاضافي بين جزئين مقدار من جسم يستلزم انعدام الوحدة الشخصية للاتصال
 الجسم التعليمي لان الاتصال الاضافي الكافي لازم للتعليم الشخصي بالوحدة
 الشخصية وانعدام اللازم يستلزم انعدام الملزوم والى هذا ادى بقوله فانها
 متصل بذاته والتعليم اذا كان عديم لازما للتصل بالذات اى الجوهر
 المتصل المتشخص بالوحدة الشخصية لكون الوحدة الشخصية التى للتعليمى
 لازمة لان لازم اللازم لازم فبانعدام الوحدة الشخصية التى للجسم يعلم
 الوحدة الشخصية التى للجوهر المتصل والى هذا اشار بقوله بل المتصل بالذات
 بل لعل ان يقال انه اذا ورد الانفصال على الجسم التعليمى زال وحدة الشخصية
 وزوالها يستلزم زوال الوحدة الشخصية التى للجوهر المتصل لللازم قلت
 يجب لكن لما كان التوهم ان يتوهم انه يجوز ان يكون ورود الانفصال على
 الجسم التعليمى متغافلا فمع هذا التوهم لعله ذكر حديث انعدام الاتصال الاضافى
 فى فصل الدفع انكم ايضا قد اعترفتم بانعدام الاتصال الاضافى وبعد الاعتراض
 لا يمكن هذا التوهم لان انعدام الاتصال الاضافى يستلزم انعدام الجسم
 التعليمى الى اخر ما من البيان لانا نقول لانسلم انه اذا زال الوحدة الشخصية
 للتعليمى زال الوحدة الشخصية للجوهر المتصل لان بناء على لزوم التعليمى للجوهر
 المتصل ونحن نمسك ان اريد بالتعليمى المعين وان اريد به المطلق فمسلم لنا نقول
 ان الجسم التعليمى المطلق المتشخص تشخص مطلق لم يزل حتى يزول بزواله

[illegible]

الاجسام الممتدة طبعية فلا يمتد في غير المكان الممتد غير ممتدة
الشبهتان فرد على الاول فينتهي على المقدمة الثاني على الثاني في فرد
سواء على دليل البطلان ~~الذي يمتد طبعية~~ فيقول بان الفك لا بد ان يكون
مختاراً على الاتصال الجوهرى لان اجزائه العقلية لا يمكنه وجوده حال الفصل
البدء ولا انشراحها وبعد الفك يصير موجوده مما زعم في ذلك ~~فان~~ تتم
العدم وعدم الكل فظهر ان الاتصال الباطل بالانشكال هو الجوهرى المجهول
الا انتم كنتم فخذو شئ عند الخصم اذله ان يقول انه انما حدث من كتم العدم
شخصان من التعليل لا الجوهرى بل اجسام العالم شخص واحد بالذات و
انخاص كثيرة بحسب الاتصال العارض فذات المتصل الجوهرى تستمر ابد
كان لحق الاتصال العارض واحد صار ذات وجد من ذاتية وطارضية
وان لحق الاتصالات صار ذات وحدات وتقسيمات كثيرة بالعرض وان كان
في ذات واحد اشخصاً ولا منافاة من الوحدة الذاتية والكثرة العرضية لان
احدها بالذات والاخر بالعرض فليمتص تعين ذاتي مستمر وتعينات اخرها
من الاتصال العارض لا يتغير وتبدل كما ان الهوى عند المشايخ تعين
ذاتي مستمر وتعينات اخر من جهة الصورة الجسمية بتغير وتبدل لا يقال ان
قياس المتصل الجوهرى على الهوى قياس مع الفارق لانها ليست عند هوى
مشكلة ولا منفصلة الا بالصورة فاذا كانت الصورة واحدة كانت الهوى
مشكلة واحدة واذا تعدت صارت منفصلة فالفصل انما بعد اتصال
الهوى الذي حصل له من جهة الصورة ولا بعد نفس الهوى بخلاف المتصل

الجوهري فانه متضمن بنفسه فاذا ظهر عليه الانفصال لعدم نفسه لانا نقول سلمنا
 ان المتصل الجوهري وان كان متقبلا بنفسه لكن يحصل له اتصال من الكم الخارج
 ايضا يجوز ان يكون ورود الانفصال موجبا لانها اتصال العرضي واما الجوهري
 واجاب الصدر الشيرازي في شرح بداية الحكمة عن الازالة المذكورة بأنه لا يمكن
 لاحد من العقلاء ان يستعمل من الجسم عين طرياق الانفصال عليه ان قال
 موجود في الخرج وحيز وقوع الاتصال يوجد له اول لم يكن موجودا قبله فخرج
 ان ذلك الامر اما اتصال متبقي او اضافي فعلى الاول يلزم المطلوب
 الحقيقة عند المحققين خصوصا صاحب بذل الجشت منحصر في الامر الجوهري فانه
 زال عن الجسم فلا بد من اشتغاله على جزاء غير متصل بنفسه قابل للاتصال
 وهو البسولي وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير
 قياسية مجتمعة في الواقع مترتبة حسب قبول الانقسام لا الى نهاية مترتبة كما
 والتكثف والبرق وغيره لا يعد كل من تلك الاضافات عند ورود واحد
 الانقسامات ويلزم منه المفاسدة الواردة على اصحاب النظام القائلين بعالم
 تناسل اجزاء الجسم انتهى قيل عليه ان الاتصال بالمعنى الذي يصبر عنه عبارة
 البين وهو كونه اجزاء الفرضية مشتركة الحد ووجود الانفصال فهو واحد
 ما دام الجسم على الاتصال وينعدم كل انفصال يرد عليه وبذا الانفصال غيب
 الاتصال الذي ذكره الصدر الشيرازي في الشق الثاني واما الاتصال بمعنى
 الجوهري الممتد فهو امر واحد شخص لا يتغير اصلا ولا يخفى ما فيه لان الجواب المذكور
 جدي مبنى على ان الاشارة عليهم متفقون على ان في الجسم ليس الا الاتصال

الواحد الذي يعتبر بكون الاتحاد العرضية فيه من جهة كونه الحد ووهذا الانفصال
 هو ما يجنبه الجوسر المتمد فكل جسم في هذا الموضع الانفصال يخدم اتصاله وليس
 الجوسر المتمد الانفصال اخر نعم يريد على قول الجيب وعلى الثاني يلزم انه اريد ان
 اقولها في المعودة الوثيق بانها ما اعتدنا وجود الاجزاء متميزة متباينة بالفعل حيث
 الوصل يلزم المقاصد النظامية بل وجودها هو في الجسم وهو منها عين
 والحد الفصل الا ان الفصل واجب اختيارا لا نرا فيها كمالا وانما وبالعرض
 والاشياء عليه بانها ان اراد من كون وجود الاجزاء وليس وجود الجسم هو منها
 عين هو بين ان الهويات التي لوجودات الاجزاء الصارت متحدة مع هوية وجود
 الجسم التي هي واحدة فهو بطا لان الاجزاء ان كانت موجودة يكون لكل منها
 وجود متحدة فيكون وجودها هوية هوية كثيرة لا يمكن ان يكون متحدة مع وجود
 وجود الجسم الشيء واحدة او معدومة كلها او بعضها فلا اتحاد ايضا لان
 الاتحاد فرع الوجود اذ لا وجود فلا اتحاد وان اراد انها متحدة في الكل فهذا
 غير واقع اذ يلزم من اتحاد وجود الهويات الكثيرة من غير هوية واحدة او اجزاء او
 لانما اريد ما يشق الاخير لكن ليس مع الاندماج فافهم من ان اشياء واحدة
 على اشياء كثيرة متباينة كالغروب الواحد ولم يشتمل على فخر كثيرة حتى يلزم
 المذكور بل المراد بالاندماج ان الكل في وجوده في نفس الامر كونه جسمية
 لا تشترط الاجزاء المقدارية عنه بعد عرض الانفصال الاضافي في نفس الاجزاء
 متحدة في الحصة الجسمية فاما ان تشتمل على اشياء لا تضاف اليها اضافات
 فمتحدة في الشيء الذي هو في ذاته على تقدير عدم المقدار الإضافي

الجوهرى يخدم الاتصال الاضائي الخارجى له ولما كان في الجسم قوة انشائية
غير متناهية نفى كل قسمته لخدم الاتصال الجوهرى في اتصال اضاى في الجسم اتصالا
واضا فامت غير متناهية منتهية وبلغت فيها المقاصد النظامية قوله بغيره في
رابعة اه بزه الموقوفة انما اوردوها جماعة من المتأخرين ومنهم مقتضى قواعد الكفاية
بأقر العلوم واتخذ الاول فالقائمة الرابعة ان القابل بحسب وجوده مع
المقبول ويزا من اجلى البديهيات وقيل بعضهم يكون المقبول وجودا انشائيا
كذلك والاتصال ان كماله لا يشترط عبارة عن وجوده متصلا او غير متصلا والاتصال
عناصره ثمانية ان يكون متصلا لكن في التسمية مفضل لهم لانهم يراعون على هذا الوجه
عدم طريان العدم على النفس بغيره فاسباب البدن انما لو كانت فانه لكان
الانسانى لكانت واجبة الاجتماع معه والابدية اخرى لا حتى يتصورها فغيره لا
عندهم كذا ان الجسم قابل للانقسام وليس الاتصال قابلا للانقسام
فان يتبين من الشكل الثاني ان الجسم ليس باتصال اما الصغرى فالمقدمة
التي شبهت واما الكبرى فلانه لو كان الاتصال قابلا للانقسام لكان جسمه وجوده
بالرابعة مع ان الاتصال يخدم بالانفصال بالثالثة واذ لم يكن الاتصال
نفس الجسم فلا بد ان يكون جزءه ليعطل ان كونه خارجا عنه فالمقدمة الاولى
بانه لو كان جزءا فلا يكون الاجزاء خارجا فيكون له جزء اخر يكون قابلا للانفصال
والا يكون في الخارج منفصلا والآخر الجزء لا متصلا والا عيب الكلام اليه فلا بد من
الاستمرار الى غير ذلك لانه متصلا بل هو في كماله الجزء بافيا في حاله اتصال
والرسل اليه فيكون في رابعة قائمة بالاتصال فيكون في رابعة قائمة

عن المندوم تركيب الجسم من الجوهر والعرض يلزم المفسد التي يلزم عند الاستغناء
بالصورة كما لا يخفى على المتأمل ولما كان الخبز ان المذكوران خارجين لایدان
يكون بينهما علاقة الجلول لوجب الحلول عندئذ في الاجزاء الخارجية فنقول من
لم يخران يكون الجوهر المذكور حادثة في الاتصال واللا يلزم عند انعدام من ورود
الاتصال انعدام ذلك الجوهر لاستلزام انعدام المحل انعدام الحال مع ان
ذلك الجوهر باق كما عرفت يكون محلا له فثبت ان في الجسم امر اخر سوى
الاتصال ليس في نفسه متصلا ولا منفصلا ونحل للصورة الجسمية وهو المراد
بالهوي ولا يخفى ما فيه فان صحة الدليل موقوفة على صحة المقدمات الاربع
المذكورة ولما اوضح منها المقدمات الثلاث الاولى التي بينها المص كما عرفت
لم يتم الدليل فلو ليس انعدامه بالهزة في الخارج ووجود جسمين اخرين من كنه
العدم والاصار انفساب الاجزاء الحادثة بعد الانفصال الى الكل كانت
اجزاء النار الى الهواء وهذا كما ترى فلا بد ان يبقى من الكل شيء معين في
القسمين الحاشيين منه بالانفصال ليكون موجبا للارتباط بين المقسوم والقسم
وكذا يجب ان يكون بين طرفي الاتصال على الجسمين المنفصلين شيء
معين متبعا قيا فيه والالم يصح الحكم بان هذا المتصل قد حصل من جسمين منفصلين
قوله ولحل الخضم ايضا لا يتعارض في هذه المقدمة ليدعها اقول للخضم ان
ينبع بدو هذه المقدمة المذكورة وتعارض فيها لوجود الاول انه منقوض بالترقان
الكلية انما لو لم يكن مشتقة على امر اخر يكون جزءا لها لكان التفرق اعداها
في الكلية وايضا القسمين اخرين من كنه العدم فيلزم تركيبها منه والوجه بانها

ما هو

ما او عينا في المقدمة الرابعة بقا جز من المقسوم بل انا او عينا فيها بقا شي
 منه سواء كان حاله او محله او جزاله ولا ريب في أن محل الزمان
 والكليات عند انقسامها بقا البتة وبقا في الخارج ما لم يكن من ان اقول
 ثبت عندكم ان الاتصال سطل بالانفصال حكمته بديهية بطريقه انتم
 ولا ريب في ان بديهته القاطنة مستلزمية بديهته الوجود لان البقاء
 بدون الوجود غير ممكن ان يكون وجود جزا من البديهيات ثبت
 اخني البديهيات ووجه الاندفاع ظاهر فان لم ندرج في المقدمة الرابعة بديهته
 بقا جز من المقسوم في القسمين الحاديين منه بل اعم منه وتوجب من هذا
 ما قيل في وجه الاندفاع من ان البديهته والنظرية مختلفتان باختلاف
 الموضوعات فاذا خصصنا النظر بقاء جز غير متصل ومتفصل محل للصورة
 الجسمية يكون امرا خفيا واما اذا عرنا النظر بانه لا بد ان يكون شي من
 المقسوم باقيا في الاقسام عند الانفصال يكون بديهيا جليا والثاني انا
 وان سلمنا بقاء شي من المقسوم في القسمين الحاديين منه لکن لا يلزم منه
 وجوده في الخارج بل يكفي وجوده في الذهن للانتساب فالحجيم المقسوم
 وان انعدم في الخارج بالكلية لکن وجوده في الذهن باق ويصح انتساب
 القسمين الحاديين منه اليه الثاني انتم انتم بقاء شي معين من
 المقسوم في القسمين الحاديين منه ان اردتم بقاء الامر المحسوس سواء
 كان محسوسا بالذات كالالوان او بالعرض كالجوهر المتدفق فليزيد الفصل
 بندهم المحسوس المتدفق انعدمه بتقديم جميع اعراضه ومن جعلها الالوان

ايضا فبالقي شي محسوس من المقسوم في قسمته وان اردتم به بقا شي
 آخر فلا تسلمه والحاجة اليه للاقتساب ليجوز ان يكون الجسم بعد التقسيم
 بالاعداد ينسب القسمان الحادثان اليه دون الجسم الاخر فخال قوله فظنتم
 البرهان ويسى هذا البرهان برهان الوصل والفصل ادنى اثبات البرهان
 بهذا البرهان وصل بجليتها قوله وتالف الجسم منها ومن الصورة الجسمية
 سواء كان مفردا او مركبا ولا يقال انه لا يثبت من هذا البرهان الا تركيب الجسم
 المفرد من الهيولى والصورة الجسمية دون المركب من جسمين مختلفين
 لاننا نقول ان الجسم المفرد لما كان جزءا من المركب فتركبه يستلزم تركيبه
 لا يستلزم تركيب الجزء تركيب الكل وهذا بعد ما ثبت اتصال الجسم
 في حد ذاته بالمقدمة الاولى باطل بالمقدمة الثالثة لانما يقال انه لا حاجة
 الى هذا القول بل يكفي ان يقال وهذا باطل بالمقدمة الثالثة لانما نقول لا يثبت
 الهيولى بدون القول المذكور فذكره ضروري بانه انه لو لم يكن الاتصال ذاتيا
 للجسم بل كان عارضا له لجوز ان يكون الجسم بمعنى الجوز الممتد قابلا للانفصال
 وباقيا في الحادثين المتعاقبين ومحققا في الفرضين المتبادلين وموجبا للربط
 اذ بانفصال انما زال الاتصال العارض له فلا حاجة اذن الى الهيولى بخلاف
 ما لو كان الاتصال ذاتيا للجسم لانح اذا طر عليه الانفصال او فرض فيه
 ابتداء بل الاتصال زال الممتد الجوهري فلا بد من ان يكون في الجسم شي
 يكون موجبا للربط بين المقسوم والقسمين الحادثين منه بالانفكاك قوله
 الجسم من مركب من جوهرين لان الجسم جوهر فتركبه انما يكون

من جوهرين دون عرضين وعرضين لا يبرز العرضين لعدم استقلالهما لا تقصل لهما
 بنفسها فكيف يحصل منها الجسم الذي هو مستعمل في نفسه والجوهر غاية
 الشبان من العرض لا يمكن تركيب الجوهر منها ايضا اذ التركيب لا يكون الا
 من الاجزاء التي هي مناسبتة فيبطل قول الشيخ الالهي ان الجسم مركب
 من الجوهر والعرض ولا يخفى على اللبيب ان مناط التركيب ليس على المناسبة
 بين اجزاء المركب بل على التوحد بينهما ولما كان توحد الوجود او توحد الذات
 باطلا كما بين في موضعه تعين توحد الكل وهو يكون اقوى في العرض الحال في
 الطبائع العرضية يكون بنفس طبيعتها وتخصها محتاجة الى وجود طبائع العرضية
 وتخصها بها بخلاف ما اذا كانت الصورة الجوهرية حالة فانها يكون سببا
 لتخصها فقط محتاجة الى محله دون مهيته فلا يلزم شتمه تركب الجوهر من
 الجوهر والعرض وفيه ما فيه ولا يمكن دفع القول الشيخ الالهي بان الاتصال
 لو كان عرضا يلزم ان يكون الجسم في مرتبة نفسه اما من الجردات او متالفة
 الذات من الجواهر الفردة ثم بعد عروص الاتصال لتقصير ذاتها بالاجاز
 ومحلا للمقادير وهو كما ترى ان ما ذكرنا يلزم على تقدير كون الاتصال عرضا
 وعارضا للجسم دون ما اذا كان عرضا ذاتيا للجسم ويكون عارضا لجزء
 من الجسم اذا الجسم ليس معروض للاتصال حتى يكون له مرتبة التقدم عليه
 الاستحالة المذكورة بل يكون الاتصال مقدما عليه لتقدم الجزاء على الكل وقد ينقص
 على الدفع المذكور بالحركة الفلكية بان اتصالها من قبل الزمان مع ان
 له ومتقدمة عليه فيلزم كونها من الجردات او متالفة الذات من الجواهر الفردة

ثم بعد ذلك ما دونه ومتميزة في مرتبة اخرى وانت خبير بما فيه لان الحركة متصلة في
 باتصال مساني وسوم مقدم على وجود الحركة فلا يكون الجرد عن الاتصال بالكلية
 متصلة في مرتبة اخرى بل كاتية بالزم ان يتصل بما هو متصل بالاتصال المسافة
 من قبل العارضين اليه ولا بأس فيه واليتوهم على تحاذاة الرفع المذكور ان
 جسم الاب مقدم على كونه ذا ابن لان كونه ذي الاب وصف عارض للاب
 فيلزم ان يكون الجرد عن ذي الاب ذا ابن وهو متنع بدیهة لان نقول بدیهة امتناع
 كون الشيء مجردا عن الشيء ثم اقترانه وعروضه به انما هو في اقتران التميز بما هو
 محبسة عنه لا مطلقا في جميع العوارض المادية وبهذا ظاهرا لا مشقة
 فيه قوله « احداهما متصل بذاته بالاتصال فبالقدم الاولى راما
 جريئة للجسم فلانه لا يمكن جردا له بل خارجا عنه سواء كان عارضا له لا
 لما وقع الانفصال على نفس الجسم وموكلات ما تقررت في المقدمة الثانية
 قوله « والاخر ليس في ذاته متصل ولا منفصل والاخير لم يزل الاول
 يمكن ويرود الانفصال على الجسم كون التفريق اعدا له بالكلية
 واما جادا فوجود جسمين آخرين من كتم العدم وعلى الثاني فيلزم التميز
 واما كون الآخر جزءا للجسم فلانه لو لم يكن كذلك كان عارضا له
 وقاما به يلزم ان يعدم بالعدم الاتصال لان انعدام الاتصال يحل عين
 انعدام الجسم وانعدام الجسم يلزم انعدام عارضه فافهم الجسم بالجملة
 قوله « ولا يجوز ان لا يكون في ذات الشيء في موضعين بالوضع بالزمان لا يكون
 الا للتمتع فقدم ان يكون في كل الاوقات في كل الاوقات في كل الاوقات في كل الاوقات
 قوله

والأصل في حاله ما ذكرنا من باري معنى الحمول لتفصيله المتصور فاستمع إلى العبد
 الشيخ بزازي قال في شرح باب الحمول أن معنى حلول الشيء في الشيء على ما دعى إليه
 نقاري هو أن يكون وجوده في نفسه موجوده لذاته الشيء لا بغيره وجوده في
 نفسه بحيث لا بد عليه شيء لا بد عليه شيء بل على غيره فبما أن أراد بقوله في وجوده في
 نفسه أن وجوده في الحال والحل واحد فبما أن الوجود بمعنى مصدر في الوجود
 وتعدده بالفتح لا بغير المنسوب إليه وتعدده إذا المنسوب إليه متعدده فالوجود
 أيضا يكون متعددا وإن أراد به أن وجود واحد تابع لوجود الآخر فلا يراد منه
 النسبة على أي وجه كان ولا يلزم حلول المحلول في العلة لأنه تابع للعلة بل يراد
 منها النسبة على وجه مخصوص أي النسبة فيكون عليه ما يدعى عليه تعريف الحمول
 في اختصاصه الذي عتد على حاصله أن يكون بين الشيئين تعلق خاص
 بغير أفراد المنفصلين فاعتد وجود الحال والأمر متوقفا به وهو الحل من أن النسبة
 فبغيره يكون الشيء محمولا على الزائد مثلا هو أن كل النعت على المنعوت
 لا يكون إلا كالحال المتعارف فبما أن الحمول هو ما يقع تحت المتعارف فإن
 أراد به مطلق الكل المتعارف فيلزم أن يكون الإنسان حالا في زيد الجودي
 وغيرهما وكذلك هو الألفاظ بالنسبة إلى أشخاصها مع أن النسخ لا
 يتقدم حالا في الأشخاص وأن أراد به مثل المعارض على المعروضات فبما أن
 الدوران المعروض لا يعرف إلا بالكلول على أنه أن أراد بالنسبة تعريف
 نسبة كل النعت على المنعوت موافقة فلا يصدق في هذا التعريف
 شيء من أفراد الحمول الا ترى أنه لا يحل المبرق مثلا على الشخص بالمراد

وان اريد بما يمكن ان يشق منه مشتق ويحل على البنية فيلزم ان يكون
الكوكب حالاً في الفلك والمكان في المتكهن في المال في صاحبه لانه يصح
ان يقال ان الفلك كوكب والجسم ممكن وزيد متمول مع ان الكوكب عندهم
ليس بحال في الفلك وكذا المكان في المتكهن في المال في صاحبه والفرق
بين الاشتقاق المجعلى وغيره لا ينفع لان نظريتهم انها مولى المعاني والمعنى
منها واحد وايضا لو كان المحلول عبارة عن اختصاص يصح به الاشتقاق
الغير المجعلى يخرج عنه بعض الاحوال التي لم يوضع له اسم حتى يصح منه الاشتقاق
الغير المجعلى ويكون الجواب باختار الشق الثاني من وجهين اولهما بما قال جده
واستاد استادي معدن العلوم والمعارف نظام الملة والدين قدس
سره ان الوجود الربطي واضح لكل احد حتى يفهم كل احد ان العلاقة
بين الباطن والجسم غير العلاقة بين المال وصاحبه وان العلاقة الاولى
صحيحة للاشتقاق دون الثانية وهو المراد بالاستتقاق الغير المجعلى فانهما
بما لا نسلم ان المتكهن مشتق من المكان بل من المتكهن والكوكب من الكوكب
بل من الكوكب والمتمول من المال بل من المتمول والمتكهن والكوكب
والمتمول حال في الجسم بلا مزية وقيل المحلول عبارة عن اختصاص شئ بشئ
بحيث يكون الاشارة الى احدهما يبين الاشارة الى الاخرى والمراد بالاشارة
ه الاشارة الخفية لانها تنتهي الى الحال والحال محسبين منها فخرجت الاشارة
اليها فخرجت بهما دون العقلية اذ العقل يميز كلا منهما عن صاحبه فحين اتحد
بجسدهما اتحد بهذا التعريف منتق من طرف واحد فكساها مادلا فوجوه اولها انه يلزم

ان يكون حال الحال حالا في اصل المحل لا اتحاد الاشياء فيلزم ان يكون السمة
الحال هي الحركة حالة في المتحرك وثانيها انه يلزم ان يكون احد العرضين الحين
في الجسم حالا في الاخر لان الاشارة الى الشيء عين الاشارة الى الاخر فاما
انه يلزم ان يكون المحل في المجموع المركب من الجزئين كالصورة النوعية التي
في الجسم المركب من البهولي والصورة حالا في كل من الجزئين للاتحاد في
الاشارة وايضا يلزم ان يكون الجزآن المذكوران حائسين في ذلك الحال والجزآن
عن جميع المتعوض المذكورة بان المراد من اتحاد الاشارة المتعبر في تعريف المحل
الاتحاد بحسب الذات وحال الحال وان كان متحدا مع المحل في الاشارة لكن
بالاتحاد وليس بالذات بل بواسطة المحل واحد العرضين الحين وان كان متحدا
مع العرض الاخر في الاشارة لكن لا بالذات بل بواسطة ان احد العرضين متحد
مع المحل وموحد مع العرض الاخر متحد المتحد مع الشيء يكون متحدا معه والحال في
المجموع وان كان متحدا مع كل جزئ منه لكنه ايضا ليس متحدا معه بالذات بل بواسطة
المجموع لان الحال متحد مع المجموع وموحد عنه عن الاجزاء فيكون متحدا معها ايضا
لان اتحاد الشيء بالمركب لا يكون الا اذا كان متحدا باجزائه ومنه يظهر جواب لزوم
كون الجزئين حائسين في ذلك الحال وثانيها انه يلزم ان يكون حصول الجسم في
المكان حلا لا سوا كان المكان عبارة عن البعد المحرور والسطح الباطن الخارجي
السطح السطح الظاهر من المحوي اذا الاشارة الى كل من المكان والمكانين
الاشارة الى الاخر وثالثها انه يلزم ان يكون الاطراف المتداخلة بعضها
في بعض وقد يجاب بالتكلف بان المراد بالاشتقاق المذكور في تعريف المجموع

لا يمكن تحقيق الشيء بحسب تشخصه ووجوده بدون الاضدادين بذاتى من ناقضين
ايضا يمكن انجوايا عنها لكن على الاول على تقدير كون المكان سطحيا بانه ليس
انجوايا في الاشارة الحسية اذ هي مبهمة عن تعيين الشيء بمهيمية الحس بانه
او هناك بل لا شك ان تميز المكان ما به لانه ما به الكا في كونه ما به التكميل
فكيف يتجدد الاشارة الحسية البسيطة التي في المكان مع الاشارة الحسية البسيطة
التي في المتكلم لان الشاهد المتباين باطل وشر على هذا حال الماطرات المتداخلة
اذ في الحقيقة انما يكون من قالها انتهى بها في ما بينها متفارقة في النهاية بالذات
ما ان كانت بوجوب تباينها بالعرض فكيف يتجدد الاشارة ما ان الحس في ان المتباين
الذكر وان فاقول في الجواب عن النقص بالاطراف المتداخلة من ان المراد
بالاختصاص الاختصاص من احد الحائسين فقط وهذا مقتضى في الاطراف المتداخلة
لان فيها الاختصاص من الحائسين ففهمه ما يمكن على الذكر المتوقع لا على هذا التعريف
يخرج الحلول الجوهري لان فيه ايضا الاختصاص من الحائسين لا من خارج واحد
فقط وانما بنا فقدم صدق هذا التعريف على حلول الاعراض في الجوهري
والفصول في الاجناس وحلول بعض الاعراض في بعض كالبسوة في الحركة
وحلول الصورة في السيول كالبصر المذكورة في الرابعة الخال والحل كالاتا
غير محسوس في الرابعة الهيولي غير محسوسة فكيف يمكن في هذه البصيرة التي
الاشارة الحسية واتجاب شهيم الاشارة بحسب شخص الشرحي يعني انه لو فرض
ان في العلم المحسوس لا تتحد في الاشارة فهي كل من الصور المذكورة وان
لم يكن في الاشارة الحسية تشخصا لكنها يوجد تشخيصا او تشخيصا بحلول الاشارة

في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم التعليمي اذ لا إشارة
 الى الاطراف غير الإشارة الى محالها لانا نقول لان سلم ان الإشارة الى الاطراف
 غير الإشارة الى فوهها غاية ما في الباب ان الإشارة الى احد هما بالذات
 الاخر بالعرض ولكن ابواب النقص المذكور بخلافين احدهما عين المراد
 الاختصاص بالاختصاص هو الذي يكون اجزاء الكمال فيه متقسمة على
 اجزاء المحل كان ذا اجزاء وهو لا يصدق الا على المحل السرياني دون
 حلول الاطراف في محالها اذ ليس فيه اعتبار لاجزاء المحل لان حلوله يكون
 بعد انتهاء المحل وانقطاعه ومنه يسهل جواب اخر للنقص بالاطراف المتداخلة
 لكن لا يبرح من فيه السرياني في المعرفة بالفتح مع انهم لم يقيدوه على انه
 يرجع هذا التعريف الى تعريف المحل يكون الشيء ساري في شيء مختص به
 بحيث يكون الإشارة الى احد هما عين الإشارة الى الاخر مع انه يفهم من
 كلامهم ان هذا التعريف وذلك تعريف اخر وتاويلها بان التعريف المذكور
 للمحل تعريف من جانب المتكلمين وهم يذكرون حلول الاطراف فكيف يصح
 النقص به ولا محل ورود النقص على التعريفات المذكورة للمحل قال بعض
 المتأخرين ان الاصول في تعريفها سمعت عن بعض الاساتذة فعميت بالربا
 وانقصوا ان يكون المحل عبارة عن التبع في الوجود والإشارة الحسية
 لا ان تكون في غير ذلك او تقدير ان يتبع في الوجود وخرجت الابواب
 التي ليست متعلقة في الوجود ولما كان هذا شأنه للحالات لانها تابعة
 في الوجود وزيدي في التعريف بهذا التبع في الإشارة الحسية ليجوز عنه مطلقا

سر ان كانت متحدة الوجود مع الكل لانها غير تابعة لها كما يمكن ان تكون
 للجزء القيد اولم يكن متحدة كالمكنات بالنسبة الى المجرى ذات والتقدير قوله في التفسير
 يخرج حال الحال فان حلوله في المحل الاصل انما هو بواسطة الحال وانما فيه قوله
 مركب واحد الطرفين ليستكنز حلول الصورة في ايسوي والاعراض في الجسم
 وتجميع الاشارة بقوله تحقيقا او تقدير الشئ المتعارف للحلول الذي في المحسوسات
 والمجردات كليهما ويمكن ان يقال من جانب المعارض للحلول بالتعريفات
 المذكورة ان حقيقة الحلول المختص بالاعراض والصورة بدوي لا يقبل التعريف
 الحقيقي فكما يذكر في تعريفه فهو تعريف لفظي فالنقوض على تعريفات الحلول
 في غير موضع لان التعريف اللفظي يجوز ان يكون بالاعم والاخفى واذا عرفت
 معنى الحلول فاعلم ان الحلول على قسمين جوسري وعرضي والاول عبارة عن
 الحلول الذي يكون الحال فيه شخصة دون هيئة محتاجا الى المحل والمحل يكون
 محتاجا الى هيئة الحال ولما لم تصور هذا الا في الجوهر الحال يسمى هذا الحلول بحلول
 جوسري والثاني عبارة عن الحلول الذي فيه يكون الحال بهيئة وشخصة
 محتاجا الى المحل ولا يكون المحل محتاجا الى الحال اصلا ولما لم يتحقق هذا الا في
 الحال العرضي يسمى هذا الحلول بالحلول العرضي وقد فرغنا من بيان معنى
 الحلول واقسامه فنقول انه لما ثبت ان الجسم مركب من الجزئين الجوهرين
 لا بد منهما من علاقة بالحلول اذ هذا التركيب ليس في الجوهرين وحدهما ولا في
 الابان يكون بعض اجزائه حالاني بعض اخر ومنه لم يصلح ان يكون في الفصل
 بذاته اي الصورة الجسمانية محلا للمجرى الاخر لان الصورة الجسمانية يتقدم بها

ومن المعلوم انه كلما يخدم المحل يتقدم ما كان له لاديه فيلزم ان السند يخدم انما لا
فما بقي في الجسم شي يصح به احتساب الاقسام الحادثة منه لانه لا بد ان يكون
ما لا في اجزائه الاخر وانعدام الحال لا يستلزم انعدام المحل الا ترى ان انعدام
السواد لا يستلزم انعدام الثوب الذي لا يكون له الا الحمول الماسية بنا
لان البولي لا يمتد منه بالوحدة الاتصالية ولكن بالكثره بانضمام الصورة الواحدة
المستقلة والمتعددة فيكون الصورة نقلا للبولى كما ان البياض الذي يتولد منها
في الجسم نعت للجسم فاجم واحد بالوحدة البياضية كثيرة البياض فاقترع
ما قيل ان الحمول العرفي يكون فيه العرض بنفسه نعتا للمحل بخلاف البولى
فانه لا يكون فيه كلبى يكون فيه جميع القوت المتأصلة للحال فالبولى لان
في الحمول الجوهري ايضا يكون الحال نعتا للمحل فان الصورة نعتا للبولى
كما ان البياض نعت للجسم على ان البولى يجب بهما معا جهة الى الصورة
فكيف يكون حلول الصورة فيها طريفا اذ فيه لا يكون المحل بحسبه مرتبة تحتها
الى الحال وايضا ان الحمول الطريفي لا يكون الا بعد انتهاء المحل والقطعة
فيلزم ان يكون البولى ممتدة لان الانقطاع انما يكون في الامتداد فقل
« قوله » وحيث صورة جسمية وجميعه اشارت الى التباين منها « قوله »
ويشبه منى اولى في القاموس البولى الشدة واليا عن ابن القطر
وشبهه بالابن كخطبة العالم الامير في اصطلاحهم من صورته بل يصح ان التوبة
المد تعالى انه ممدود بالكمية فكيفه لم يقتصر انما يشي من سادات الحاد وشبهه
بهم الممتدة والاعراض في شدة انما في شدة انما في شدة

فانها اول الهيولات او يتركب اولها منها ومن الصورة الجسمانية الجسم المطلق في
 هيولى ثانية بعد اذ لا يسلط وبعد اذ هما معا يكون مجزعا هيولى ثالثة بصور المركبة
 العنصرية والمركبات بعد اذ لا يصور با يكون هيولى رابعة للمعا جبر مثل وقد
 يطلق الهيولى الثانية على التمام الثالث الاخيرة قوله قوله في هيولى بها لان اما
 الزيادة الملتزمة بالشي ولا ريب في ان الهيولى زائدة على حقيقة الصورة وطرفه
 بها قوله ببقاء الجزء الاخير لشخصه وليست الصورة اه وقع دخل مقدر تقدير
 الدخلى انه فاعل ان يقول يجوز ان يكون الصورة قابلية للنفصال فمما حاشه
 اذ انى اثبات شئ اخر قابل له وتقرير الدرفع ظاهر واقم ان البرهان الذي
 اوردوه المصنف لاثبات الهيولى لا يتم الا بدخلى المقدسة الرابعة التي ذكرها
 الا واصل فلا ولى للمصنف ان يذكر المقدسة الرابعة التي هي عندكم وتعتبر
 البرهان على حسبهم قوله والقسم المقدارية لما كان لسائل ان يسأل
 ان اجزاء القسم المقدارية التي هما اثبت الهيولى ما هما وهي موجودات
 ام لا دفعه المصنف بان القسم المقدارية لا يكون الا في اجزائها حقا ما يكون
 اى باعتبار الكثرة لا انها لم يكن لها وجود اصلا لا بنفسها ولا بمقتضاها لم يتبع
 موضوعات للقضايا الخارجية مع ان اذ اتسود بعض الجسم وايض بنفسه
 يقال هذا البعض بعض وذلك اتسود ولا يمكن ان يكون لها وجود بنفسها
 بل على غير التقدير نصير معدومة الهوية لان الهوية لازمة للوجود بالفعل
 ولا يمكن ان يتباين في كيفية يحصل للكل اى الجسم اتصال واحد الى حقيقة
 الا اتصال الكذا اى لا يمكن من التباين كما قال بهنيان في التحصيل ان الماء

والحمد لله الذي جعل من يكون بينهما وحدة بالاتصال حقيقة غارة بالبرهان المتصل بالحقيقة
جسم بسيط متين بالطبع مع انه قد ثبت مما سبق ان الجسم متصل بالفعل
حقيق فالاجزاء المذكورة ليست اجزاء حقيقة للجسم لان اجزاء الحقيقة يكون
قبل تحصل الفعل وتصلها بغيره بطر ان القسم ^{الجزء} فاطور ^{الجزء} الحقيقة على الاجزاء
المذكورة انما هو بالمجاز على التجميع المشابهة بالاجزاء الحقيقية ^{لان} لان الاجزاء الحقيقية
يشرع من الكل لك هذه الاجزاء ايضا فيخرج عنه وان لم يكن داخله في ذاته
او توافقه وبعد اذ قضينا الوطراء ولا يوشك انهم بانه باقضى الوطراء اثبات
الهيولى في جميع الاجسام بالبرهان لانه لما كان مناط جريانه على طر بيان
التصل لا يجري في الاجسام العقلية لانه غير قابلة له لاننا نقول ان جسمية
الفلك بالنظر الى نفسها مع قطع النظر عن المانع وهي الصورة النوعية ايضا
قابلة للفك وفيه ما فيه وقد يفرر اثبات الهيولى في الاجسام كلها وجهان
اخران اولهما ان الجسم المفرد المتصل وجزئيه سواء كان عنصريا او فلكيا متوقفا
في المبنية فاجيب على الكل بحري على جزئيه ايضا ولا ريب في ان الجسم المذكور
على الحقيقة الجسمية فجزئيه الوهمي ايضا يكون لك وفعلية انما يتصور بالتفصل سواء
كان طرانيا او فطريا فلا بد من بقا امر قابل للانفصال والايظيم انعدام الكل
بالكله والتقابل لا يكون عين الاتصال لان الاتصال ينعدم بالاتصال مع ان
الافلاك يجب وجوده واجتماعه مع المقبول والامر الباقي هو الهيولى فخالق فيه
وتوافقه ان الافلاك وان لم يكن قابلية للفك لكنها قابلة للوهمية والهيولى كما
من الذكورية فلهذا من الوهمية ايضا وفيه ما فيه والافلاك اثبات ان الفلك في قسم

الاجسام باختلاف الاعراض الخارجية لان اختلافها لا يوجب انفكاك الجسم
 نعم لا يوجب حكم العقل بالثبوت المعروف بحسب حالة خارجية وهي عروضها له في
 الخارج لكنه لا يثبت اليه اليقيني كما لا يخفى على ذوي الابصار ولا يبعد ان يقال ان
 مقتضى ذلك ان يثبت اليه اليقيني في الغائبات اليقيني في الغائبات اليقيني في الغائبات
 في المقام الاول من تلازم اليقيني والصورة قوله في جملته اليقيني التشكيكية
 والشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد بالحدود والمقدار
 قوله في ذلك ان الباقي غير المتبدل فلا بد ان يكون كل من اليقيني والخبرية
 والجسم التعليمي والشكل مغاير للآخر قوله في ذلك اننا اخذنا شعبة اه ببيان
 للتقارب من الشكل والجسم التعليمي قوله في تعيينات امتداد ما عطف تفسير
 لقوله منها التشكيكية ثم ان غرض اه بيان للتقارب من الجسم التعليمي والصورة الجسمية
 حاصلة ان الشععة اذا تخطت بالتعيينات بزيادة مقدارها واذ انما تخطت
 بالتبريد فيقص بتقديرها فاذا كان لا بد ان يكون منها ممتدان متدابق وهي الصورة
 الجسمية وممتد زائل وهو التعليمي ثم ان طرأ اه بيان للتقارب من الصورة الجسمية
 واليقيني قوله في اعني الجسم التعليمي فهو عرض حال في الصورة الجسمية يمكن
 فيه فرض البعد ذلك متقاطعة على زوايا قوائم اما عرضية فبعد عرفت من قوله
 ثم ان عرض اه واما كونه ذا البعد فقد ثبت من قوله وذلك اما اخذنا شعبة
 اه واما حوله في الصورة الجسمية فيخرج اليه قوله ثم ان طرأ اه لانه لو كان
 حالا في اليقيني الاول لم يتقدم بانعدام الصورة الجسمية اذ تخطت لم يتقدم
 ان يتقدم بانعدامه فكيف يصح ما قال ان الباقي في هذه الحالة اليقيني اذ

الباقى على هذا التقدير السوى والتعليق كلما جهل السوى فقلنا ان لما ثبت كونه محالاً
 في الصورة الجسمانية في جميع الجهات يكون فيه فرض التقابل كما يكون في غيرها
 التقدير المذكور للجسم العقلية يلزم هذا الفرض مع العقلية الجسمانية لان السوى الممتد
 الذين هما الجسمان العقلية والصورة الجسمانية يتحدان في الماهية في الوجود والاعتبار
 ويظهران التداخل من الوجوديات اذ الوجودان يتكلمان بان الجسمان يتحدان في الوجود
 اعظم من الواحد وفي صورة التداخل لا يبقى الا عقلية ذاتية يلزم ان يكون
 في الجسم الطبيعي امتدادان وهو كما ترى ويمكن ان يحاسب جميعه بان يكون
 اما مواد اكان الممتدان متعين بحسب الذات والقدر دون ما اذا كانا
 الممتدين متعين الذات والقدر كالجسم التعليمي والذات متعين الذات فلو لم
 التقدر كالمصورة الجسمانية فلا شناعة في ان يكون الجسم متشكلاً في التعليم
 الذي هو متعين الذات والقدر والصورة الجسمانية التي هي متعين الذات
 ومبهم القدر لا يزدل فيها الا بعد عرض التعليم واما انما لوجه اخر اولها
 لو كان في الجسم امتدادان لا يقع الا مان من الضرورات اذ يجوز ان يكون
 في الجسم سوادان سواد متعين الذات مبهم باعتبار مراتب المشقة والقدرة
 وسواد متعين متعين مراتبها وثانيهما انه يلزم ان يكون شيئ واحد فصلاً للشئين
 لانه قد جعل فرض الابعاد الثلث المتقاطعة على زوايا قواعد فضلاً للتعليمي و
 قد جعله فصلاً للصورة الجسمانية ايضا والجواب عنه اننا لا نسلم ان فرض الابعاد
 المذكورة فصل للتعليمي والصورة الجسمانية اما فصلها جازية مخففة كما لا يمكن
 ان لم تكن التعبير عنها الا بالزم عام وهو فرض الابعاد المذكورة في التعليمي

مسامحة تسبب المعبر باسم المعبر عنه ولا يبعد ان يقال ان الصورة الجسمية
 في مرتبة الابعاد شيء فصل والفصول يكون نسبيا فلا يكون فرض الابعاد
 المذكورة فصلا بل هي افعال انه يترجم ان يكون فرض الابعاد المذكورة فصلا
 للتعليم في الصورة الجسمية فثابتها ان الامتداد الجوهري ليس بصير بالهكاشين
 بالذات فيكون هو بنفسه مقدرا لان القابل للقسمة لا يكون الا بموجبه
 فيكون كما فافهم وقد سبب المحاكم الى ان الصورة ليست متصلة بالذات
 التي هي بها الاتصال بالاتصال المقدار العارض بها لكن انبات اليه على
 هذا الراي بان الوصل والفصل عكسيان الجسمين يكون مثلما
 على شئين شئ ليس متصل ولا منفصل وشئ اخر متصل وهو المقدار فقط
 ان يقول ان القابل للاتصال اما هو الشئ الذي ليس متصل ولا منفصل
 فهي الصورة الجسمية وهي باقية اذ اقلنا حاجة الى اخر فيسود باليهي في
 قلت اذن يكون اتصال الجسم بالذات في الشئ هو مجموع اقسامه
 من الحقيقة الاولى وهو ان الجسم في مرتبة حقيقة متصل قلت ولما كان
 له في المنة الاولى فتذكره وقيل ان الجسم المتصل عبارة عن مجموع اقسامه
 اى الطول والعرض والعمق وفيه انه غير متعلق في الطول ان يكون
 الجسمية مقدارا لنفسها مع انه مخالفت لما عليه المشايخ من ان الجسم
 التعليم موجود بالفعل بدون افتراض متفرع وقل ان وجود الابعاد المذكورة
 ليست بموجودة بالفعل بدون الافتراض وقد سبب السبيل الى ان المتصل
 الحكمة لا يتقدم في القياسات ان في الجسم امتداد واحد جوهري فيكون

حيث انه متعين بالتعيين المتعارفين سواء كان التعيين مطلقا . فهو صاحب
 تعليل ومن حيث انه ممكن في انجاست على الاطلاق . فهو جسم متعين وادور
 عليه انه ان كاتي مراد السيد بقوله وهو من حيث انه متعين . فهو الجسم المتعين
 والامتداد الجوهري فيلزم تركيب الجسم التعليلي من الجوهري والعرضي فلا
 يكون له حقيقة محصلة وايضا يلزم ان لا يكون الامن مقوله الكم لان التعيين لا
 هو جوهري اعتباري واعتبارية الجوهري مستلزم اعتبارية الكل والاعتبارات
 بسبب داخل عند فهم في مقوله من المقولات وان كان مراده ان الفرق
 بين التعليلي والصورة كالتفرقة بين الانبساط المطلق والزبد بالصورة الجسمية
 مرتبة الاطلاق والتعليل مرتبة التعيين فهما متحدان ذاتا ومتغايران اعتبارا
 فمع وان يلزم تركيب الجسم التعليلي من الجوهري والعرضي ولا اعتبارية لان التعيين
 على هذا التقدير خارج عن حقيقة لكن اذ قال احد هما في مقوله والاخرى في اخرى
 فكيف يجبت . قوله وهو اي الجسم التعليلي لا يفارق الصورة في الوجود الخارجي
 لان في التوهم لانه عرض حال في الصورة الجسمية ومن البين ان الوجود الخارجي
 لا عرض . وترتبه بدون المحل غير معقول . بقوله لكن هو والصورة يفارقان الماد
 في التوهم فقط اى دون الوجود الخارجي اما الاول فلان التعليل والصورة الجسمية
 ليستا عرضين حاليين في المادة فيكون تفارقهما غنما متمتعة وانما في فلان
 وجود التعليل بدون الصورة غير ممكن كما عرفت ووجود الصورة بدون المادة
 غير معقول اذ الصورة حال في المادة ولا يمكن وجود حال بدون المحل فوجود
 لا يمكن . ومن المادة لا يقال فيلزم ان يكون الجسم متعين بالصورة

المحسوسة من الرياض اذ هي عبارة عن العلم بالاشياء التي يقتضي الوجود والعدم
 الى المادة فويجوز التوسيم لا نقول ان المراد من الافتقار الى الرياض
 ما يكون لافقة ارفية الى الزيادة من حيث الماهية دون مطلق الافتقار والجسم
 المستقيم والصورة وان كانا محتاجين في الشخص الى المادة لكنها ليستا
 محتاجين بحسب مهيتهما اليهما اما الصورة فلانها لو كانت محتاجة بحسب الماهية
 الى المادة يكون للمادة علة لها قد كانت الصورة علة بها فيلزم الدور واما
 الجسم العائلي فلما كان حالا في الصورة فعدم احتياجها بحسب الماهية
 الى المادة يستلزم عدم احتياجها اليها قوله بعد ما مشيد الشيد بالشرين
 المعجزة والبار المنزلة احتمالية بالخطي بها كالحائط عن جس ونحوه والفرصة من
 الرص بفتح الراء وتشديد الصاد الملهة معناه بالفارسية استوار كردن
 والاساس بالفتح معناه في الفارسية بنيا دوالاساس بالجمع وقوله
 من الايقاد بمعنى الشئ افروضن ونبراس بالكسر بمعنى المصباح وقوله يحيط
 من الاطمة بمعنى دور كردن وقوله وان السد من الانداد بمعنى يندم
 والشم بمعنى الثقب قوله وارفع الظلم وفي بعض النسخ والقشع من القشع
 بالقاف والبش من المعجزة والعين المهلة اي الشيف والظلم بفتحين ما يكسر
 قوله ان الجسم لو لم يكن متصلا الى احواله ثم لم يبق منه شيء ما عرفته سابقا
 قوله والاشياء بفتح نقصر تفصيلا على ما بينه المصريح سابقا في المقدمة الثانية
 لتي مهدت للتفصيل عن الشك على الذي اقيم الاشياء البيولي بان الزائل
 هو الانفصال الاضافي ووجهه اتصال احقيقتي لافتيه بل هو باق في حاله

الاتصال والانفصال فلا احتياج الى الهبوط من انه لا يكون للوحدة
الشخصية والكثرة المتعاقبة لها موضوع مشترك في أصل النقص ان يثبت
من انه لا يكون له باطل لا يستلزمه التحلل موانه لا شك ان الجسم له باطل
اسقط حديث ما ثبت من المقدمه الثانيه المذكوره من البين لكل من قال
فقول لا شك انه معارضة على البرهان المورد لاثبات الهبوط وقد عارض
الامام عليه السلام الهبوط على تقدير ثبوتها ان كانت متخيزة فاما على سبيل
الاستقلال فلم يكن هي اولى بالجمية من الجسمية ولزم الجمع بين المنين على تعارض
حلول الجسمية لانهما متخيزان بالاستقلال فدخل احداهما في الاخر فارتفع
التمايز واما على سبيل التبعية فالتخيز اذن يكون صفة للجسمية بالذات
فكيف يكون الجسمية حالة فيها لان المتخيز بالذات لا يكون حالاً في المتخيز
والا لم يكن تخيزاً فاحتمال حلول الصورة الجسمية المنخفضة بمسبة في الهبوط
واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان كلام هذا المعارض
غير مشتمل على اهتمام منحصرة فان لا يتخيز على سبيل الحلول في الغير لا
ان يكون متخيزاً بالانفراد بل انما يتخيز بشرط حلول الغير فيه ولا يلزم من ذلك
كونه منفصلاً لانه الغير انبهي قوله او يتسلسل فيه ان هذا التسلسل متعاقبات
وهو الخارج عن فهم قوله والجواب انه حاصله ان الهبوط وحدة شخصية
مستمرة ما فيه في جالتي الفصل والاصل لا يزول بالانفصال حتى يكون للجسم
عند الانفصال مادان قوله لا يقال حاصله ان للمادة عند الاتصال
وحدة انصالية وهي مستمرة للوحدة الشخصية كما يتم فاندرك في وحدتها

الامور التي بالانفصال زال وحدتها الشخصية ايضا لا يستلزم انتفاء الوحدة
 لما ابرز من الامر فكيف يصح فلكل ان المادة الواحدة بالشخص مستمرة باقية
 حتى في الانفصال والاتصال على وحدتها الشخصية بقوله لا نأفلح في
 استنتاج الملائمة مما يستلزم من الوحدة الاتصالية والشخصية في المقصود
 بالذات اني الصورة الجسمية لا مطلقا فلا يلزم من انتفاء الوحدة الاتصالية
 التي للهوى بواسطة الجسمية لانتفاء وحدتها الشخصية فوحدتها الذاتية الشخصية
 مافية عند الانفصال وانما انتقلت الوحدة الاتصالية التي حصلت من الصور
 الجسمية اقول لا يخفى مافية كما عرفت مناسا لبقاء الصورة الجسمية بعد
 الانفصال لم يزل وحدتها الشخصية الباقية كما كانت وانما زال
 بالانفصال المتعارف لها فحصل بعد الانفصال شخصان من التعلق
 بالامر الصورة الجسمية بدعوى الملازمة بين الوحدة الاتصالية الشخصية
 التي في الصورة الجسمية ايضا لا يتم بقوله لا يفيض في وحدتها الشخصية
 كثرة الصورة الحالية فيها قال الصدر الشيرازي في شرح هاية الحكمة تبعا لما قال
 اسبقه من انما جاز في الایجابات بما حصل ان الوحدة الشخصية التي
 الهوى بنا في الكثرة الانفصالية وانما فيها وحدة الاتصال فالوحدة التي
 في الصورة الجسمية هي التي لا يلزم من الكثرة بل هو عين التي
 الكثرة ووحدة المتصل مع وجوده في الكثرة انما هو من لوازمه وبقي ان
 هذا الحكم لا ينافي قوله وهو الذي لا يتقسم مشتملا على الوحدات كيف
 يصح ان يكون فردا من سلبها وانما هو ما بقوله فلو انشأ من احد اربابها

بأنوارض فاحصله ان الهوى ان كانت في ذاتها متبينة فتنسب اليه كس شخص
استعدادا وبالعوارض من جهة تلبسها بالصورة وهو يوجب توارد النوعات
عليها ويكون اختلاف تقديرها باختلاف التقدير والكيفية للصورة الحالية فيها
فلا يقبل التخيير والوضع وغيرهما من العوارض التي هي للصورة حقيقة ^{مطلقة} بالانوار
فانفع كثير من الشكوك منها انه اذا تحرك الجسم فالمشرك اما الهوى او الصورة
او مجموعهما والكل باطل اما الاول لان فللمزوم الفكك احدهما عن الاخر على انه
على تقدير ان يكون الهوى متحركة يلزم كونها متحركة لوجوب كون المتحرك كك
مع ان الهوى عندهم ليست متحركة بالذات واما الثالث فلانه لما ثبتت
عندهم ان المتحرك لا بد ان يكون ذا وضع فلا يكون مجموع الهوى والصورة
متحركا الا اذا كان ذا وضع ووضع لا يتصور بدون وضع اجزائه التي من حلقها
الهوى فيلزم ان يكون ذاتا وضع مع انها ليست كك وايضا يلزم ان يكون
هوى الغا صر متحركة وساكنة معاني زمان واحدا اما المتحرك فلان حركة المجموع
المركب من الهوى والصورة لا يمكن بدون حركة اجزائه التي منها الهوى
واما السكون فلان الضرورة حاكمة ليسكون ما فيه الحركة وهو الوضع والباين
والكم والكيفية التي هي من مقولات العرض وسكون العرض لا يمكن بدون
سكون محله الذي هي الهوى سوا كان محلا بالذات او بالعرض ومنها ان
القياس لما افترض الصور على الهوى التي هي عندهم بذاتها متخضة حصل
لها تشخيصات من جهة الصورة ايضا لان الصورة المفارقة عليها متخضة
البتة وتتشخص اكمال ^{فشيء} ليجب تشخيص المحل فيلزم ان يكون التشخيص الواحد ^{فشيء}

وهو محال ومنها ان في الحركة في المقولات الاربع المذكورة يكون الجسم متحركاً
 والمقولات الاربع متحركة عليها وهي لا يوجد الا في الجسم بلزم متحرك الشيء
 من نفسه لان كل واحد من السبيل والصورة بالنظر فيهما لم يكن قابلاً للحركة بلزم
 بالانفصال يكون مجموعهما اي الجسم متحركاً على الجسم ومنها ما رضى عنه
 نصوص السبيل من غير ان الفصل الصورة الجسمية لو كانت متقسمة
 لا تعد اسمها بالمرءة ومجده الى المادة فادارة المتعدد وان كانت واحدة بلزم
 ان يوجد الشيء الواحد في اكنة مختلفة وجهات متعددة وان كانت كثيرة
 فكثرها اما ان يكون فطرياً او طارياً وعلى الاول بلزم ان يكون الجسم متحركاً
 على سواد غير متساوية لان الجسم عندهم ينقسم الى اجزاء غير متساوية
 فلابد لكل قسم من المادة طلحة وعلى الثاني فالطريان اما بعد فادارة المادة
 الاولى اوسع فاعلمها وعلى الاول منع قطع النظر عن كونه محالاً لما عليهم من
 وجود مادة واحدة شخصية في حلقى الانفصال والانفصال بلزم ان لا يسل
 في المادة لان كل حادث مسبوق بمادة وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون
 الحادث على ما سبق بلزم ان يكون الشيء الواحد جزئياً تارة وكلها اخرى
 لان المادة قبل الانفصال كانت واحدة شخصية جزئية ثم اذا فرضنا تعدد
 الطريان الانفصال صارت كلية او يكون غير ما منع كونه خلافاً من مذهبهم
 تنقل الكلام اليها بانها ان كانت واحدة بلزم كون الشيء الواحد في اجزاء
 متساوية وان كانت متعددة فتعدو الاحداث او فطري وكلاهما باطل
 بالبيان الذي مر والتمنع من الاول بانها في الشيء الواحد في القول يكون

الهيولى ذات وضع مالا يشغله فيه اذ في صورة كون مجموع الهيولى والتم
 متحركا انما صار من الهيولى ذات وضع بواسطة اقتران الصورة لها لا بنفسها
 حتى يقال ان لا يكون في كون الشيء بذاته مجردا عن الوضع لم يغير بنفسه ذاته
 وضعه وكذا الاشياء في ان تعرض للهيولى الشخصية بنفسها شغلها ما في
 الصورة الشخصية لها يكون متحركا باعتبار احدها وهو الذي حصل لها بواسطة القوة
 التي اعتبرنا في جانب المتحرك ويكون ساكنة باعتبار شخص اخر وهو الذي
 حصل من جهة اعتبار الصورة مما فيه الحركة ومن هذا فهم دفع الشك الى
 بان لا شغلا في ان يكون للهيولى الشخصية بنفسها الشخصيات بواسطة
 اقتران الصورة لها فلك الشخصيات حقيقة انما يكون الصورة لا للهيولى
 وانما انصرفت بها بالمجاورة كائنات المحول في الصفة في الحركة الاربعة
 فكلما لم يكن ان يكون الشخص الواحد لشخصات اما قالوا ان الهيولى متعددة
 الاشياء من غير الصورة الفاعلة عليها متعددة لانها متعددة بنفسها
 اقتران الصورة بها وعن ان كانت الاربعة اقتران الاشياء والاقول
 يكون المتحرك غير المتحرك عليه لان الصورة مأخوذة في كليهما فهي في كل منهما
 مقبولة بخصته من الهيولى المأخوذة فيه فله المتحرك المجموع من الصورة والصفة
 المتبينة لها لشخص غير الشخص الذي حصل للمتحرك بكونه المجموع من الصورة
 والصفة الاخرى المتبينة لها وعن الرابع باختصار الشئ الاول والاقول ان
 رتبة الشئ الواحد في الكلمة مختلفة وجهات متعددة انما هو في المتحرك بالذات
 والهيولى متحركة بواسطة الصورة المحببة الحادثة فيها بالذات والاقول ان

استحيهم تدفع الاشكال المذكورة لكن في دفع الرابع شي وعجائب المتغير بالذات
 وبالعرض كلاهما سبيلان في ان لا يكون شخص واحد منهما في حكمته مختلفة والا
 لم يكن الاختصاص المعبر في المكان فانه عبارة عن السطح المختص بالتمكن بحيث
 يسعه ولا يسع غيره ولا يزول عليه ولا ينقص عنه او عن البعد المجرى ذلك فلا بد
 ان يجاب عن الرابع بوجهين اولهما ان الهولي لما لم يكن نتيجة ذاتها لا يكون
 لها مكان حقيقة فيلزم الاستحالة المذكورة وانما لها المكان بالعرض بالنسبة
 الى شخص شخص فمن الصورة الجسم المتكئة فالمكان الذي لمجموع الصور
 الجسم بالذات مكان للهولي بالعرض وثانيهما باختبار ان المادة
 كتلة بطريقتين الانفصال مع فناء المادة الاولى ولا يلزم التسلسل التسلسل
 المتناهيات وهو جائز فقل قوله وتخرج لك مما تلونها عليك من ان المادة
 وحدة شخصية ذاتية باقية مع الاتصال وان افقدت ان وحدة الهولي
 بالذات ليس كذلك وحدتها الشخصية والا كان لها شخصيات متعددة فيكون
 لها اذ ادمت وحدة فيكون الهولي بهولي لما سيجي من ان كثرة الافلاك لا يمكن
 من القسمة الفاعلة وهي لا يكون الا فيما اقول قوله بهولي عالم العناصر
 التي لفته بالجنة الهوليات الافلاك واحدة بالخص للمكان هذا الكلام مستلزام
 دعوى ان اولها ان بهولي العناصر بالجنة الهولي الافلاك ولم تميز
 وجهها في ثباتها ان بهولي العناصر واحدة للشخص والجال وجها على ما
 كما يفهم من التفسير فلا بد لنا من بيان كل من الوجهين كقوله من السامع
 في هذا وجه الاول وهو ان هذه العناصر متبدل ولا يستديم وبصورة

الافلاك لازم ولا يقدر ان يكونا واحد فيكون الوجود
الواحد مستديمه لها وغير مستديمه لها وفيه ان حقيقة البيولي الوجود
المحط ان يقول لاني صورة كانت الا ان بعض الصور قد تدور ولا يكون ولا
وبعضه بخلاف ذلك فلا يلزم ان يكون البيولي الواحد مستديمه بصورة
واحدة وغير مستديمه لها لان الصورة المستديمه للبيولي غير الصورة الغدلة
القديم الاستمرار ولا ينافي استمرار بعض الصورة الابدان تلك الصورة لا اعتبار
بعض اخر فيجز ان يكون البيولي واحد بالتحقق لكن لبعضها كان ثوبها بالصور
المستديمه كبيولي الفاضل فيقوم بالصورة المختلفة واما وجه الثاني فهو انه ينقلب
الفاضل بعضها الى بعض فلو لم يكن ميولا واحد لم يكن عند الطلاب الماهو
في صورته اما بالكلية وحدوث صورة البهائم كتم الاعم مع انه لا بد للكل
من بقا امر واحد يخص مشترك بين المنقلب والمنقلب اليه كما يشهد به الخبير
وهو انك لا تفرق بين لا يخلو ان يابل الانظار اقدم ان ميولي الفاضل كانت
مختلفة بالهوية لبيولات الافلاك كان الجسم الذي هو مركب منها ومن الصورة
الجسمية مخالفا لكل من الفاضل والافلاك اذا خلاص الذاتية وجب
اختلاف الذات مع ان الجسم عندهم حقيقة واحدة نوعية وثابتة ان الفاضل
الى البيولي اما هو ليصح بها انتساب القسامين اليها وثمن من القسامين بالانتماء
اليه لولا يكون تفرق القسوم اعدادا لا كطبيعة في القسامين كما اشرنا في سابقنا
يكون لها مع كل جزء من جنسها في القسوم وبغير ذلك من اجزاءها فيكون

[illegible]

في البرهان فيمكن بقوة لا تفصل في فعله فيكون مراد الشيخ من استعداده
 به مستعداده لا شئ فيها سوى ملا تفصل في فعله فيكون مراد البرهان ان الجسم
 اذا قطع الشار عن الخارج وجدناه بالفعل من غير ان جسمه ياتي بالصور جسمية
 اية ما ياتي في القوة من غير ان جسمه ياتي بالصور كالمسود او المبرق او المياض
 وان يكون امر واحد من جميع الجهات بعد الامرين متغيرين ومادة القوة والشر
 فلا بد ان يكون في الجسم جزءان يكون باحدهما قوة في الجسم وبالأخر فاعلية فيه
 فجهة القوة مادية وجهة الفعل فاعلية في الجسم من زوج وهرب منها ولما كان
 هذا المسلك ايضا قريبا من البرهان الاول التوقف على المقدسة الاول للبرهان
 الاول فيرد عليه ما يرد عليها على انه لا شئ في اجتماع القوة والفعل بالنظر
 الى شئ من كفاية المياض وقوة الحرة مثلا في الرومي والاضاف المسلك
 لا يدل على كون ما في القوة مثلا ما في الفعل الذي هو المطلوب بل ان يقال
 المطلوب من هذا المسلك هو مجرد وجوده في الجسم غير ان اتصاله بالكل
 انما يثبت بالبرهان الاول لا قوله لا شئ اذا قصرنا الى ما زاد وضع دخل مقدر
 تقديره انه لقال ان يقول ان يفرز ان يوجد الفعلية والقوة في الجسم من الخارج
 دون ذاته حتى يثبت به تركيبة منها وتقر بالرفع اما اذا افعلنا الجسم مع
 قطع النظر عن الخارج نجد باليد به لا ياتي عن طريق ان يفرز في الجسم فبغير
 ولورود الشك على المسلكين ليس ان القوة والفعل قدرا في الجسم
 انما هو ان الجسم في احد ذاته كذا في القوة والفعل في الجسم فبغير

٥١
امران يكون باحد ما اظهره وبالاخر قوة والاخر لا يكون احد الامرين متخايلين
فقال في نفسه لم يوجد عليه ابضا بعض ما يرد على المسلك العقول عن الشيخ بقوله
واورد عليه الشيخ في الشفاء النقض باليهيول او ما صرح ان برهان القوة والفعل
لنهم لنهم ان يكون اليهولي مركبة من مادة وصورة لانها عندهم جبر بالفعل وسعد
لاشياء كثيرة فلا بد ان يكون فيها جزان يكون احدهما سببه الفعلية الجبري
الصورة وثانيها سببه للاستعداد وهي المادة وقد مبغض ايضا بالنفس ان حقة
بانها من حيث ما يشهد بالفعل واهل قوة ادراك المعقولات ايضا فيلزم ان يكون
مركبة من جزين وهما المادة والصورة مع انها مجردة عندهم غير مادي واجب
بان النفس الناطقة وان كانت مجردة ذاتا لكنها مادية فعلا مجتذبة الفعلية
انما هي من قبل ذاتها المستعدة الى جعلها التام وحقيقة القوة انما هي من جهة
افاعيلها المستعدة على تهيؤ المادة التي هي الية لصدور تلك الافعال والاشياع
في ان يكون النفس مجردا وماديا باعتبارين ولا يخفى بانها اذ لم تزل ان ينقص بها
بعد خراب البدن لانها جبر موجود بالفعل وفي قوتها الا لام والسرور
ايضا جبرية شيئا القوة والفعل مع انها لا مادة لها فاما يقال في جواب هذا
يقال في جواب النقض المبرد على برهان القوة والفعل وما قيل في دفع قول
النجيب من ان النفس ان طرفة عند المشايخ حادثة مع حدوث ماوتها التي
لها البدن فخر وشها توقفت على المازة كما ان افاعيلها مستعدة عليها فليس مائة
ذاتا وفعلها كلها لا فعله فقط فقه ان المراتب بالخير وذاتا عدم توقفت ذاتها على
المادة والنفس الناطقة وان كان حدوثها توقفت على المادة كما خبر موم

في بقائها البقاء في المسمى بوجودها في كسب المادة والله المتعسر في افعالها
 يتصور لبقائها مع خراب المادة بل انما هي على صورة النفس ثابتة للشيء
 فلا يحجب بقاها ببقائها بكونها في جوار الهيولى او حاصله ان الهيولى
 ليس فيها حثية الفعلية والارستقراطية متماثلتين حتى ثبت لها الترتيب ان
 الجوهري عبارة عن امر ليس في موضوعه فغيره ان لا يتجانس في امره اما الجوهري
 الثاني منه وهو ليس في موضوعه فغلب والامر السلي لا يكون له فغلبة واما الجوهري
 الاول فهو وان كان اثباتا لكنه عام والعام لا يصح بالنقل الى البتسام فصل
 لكنه وهو المستعد فغلبة الجوهري لا يمكن من مغايرة لفعليه الاستعداد فالجوهري
 التي للهيولى ليست بجعلها شيئا من الاشياء بالفعل بل تبيها بالهيولى
 بالفعل شيئا بسبب اقتران الصورة بها فلا يرد على جواب الشيخ بانه ان
 اراد بالمستعد الذي هو الفصل المستعد في الوجود فاذن لا يكون وجود
 الجوهري بالافق فيستلزم ان لا يكون الهيولى موجودة بالفعل واما المستعد
 لاشياء اخرى غير الوجود فيلزم ان يكون الهيولى مركبة من الهيولى والصورة
 لانه يصدق على حقيقتهما الاحدية التي حصلت من الامر العام والفصل انه جوهري
 بالفعل ومستعد لاشياء اخرى فانه ان يكون للفعلية مبدؤي التسمية
 بالضرورة وللوقوة مبدؤي التسمية بالهيولى لان الذي يستلزم التسمية
 هو ان يكون للفعلية فعلية شئ غير القوة والاستعداد وقوة التسمية الفعلية
 الالفة في القوة كمن يعنى بها شئ هو ان الفصل لا يكون مفهوم الاستعداد
 ولانه عدمي بل مصداقي وان يكون مصداقي الالفة في القوة وقوة التسمية

لا الاتصال حقيقة الجسم فيكون حقيقة الجسم فعلية الاتصال التي هي فعلية
 الاستعداد والقوة لا فعلية شيء آخر سوى الاستعداد حتى يصبح إلى
 الجسم ولا يتجلى في صدره ان الجوهري حشيش للجسم ومن العلوم ان الفعلية
 الاكبر هي الامن الفصل وقد قلتم ان فعلية الجسم فعلية الاستعداد والقوة
 فيلزم ان يكون القوة فضلا والاتصال ايضا فصل له فيكون لشيء واحد
 مرتبة واحدة فصلا وهو منتهى حدهم لاننا نسلم ان الجوهري حشيش للجسم
 بل هو حقيقة بسيطة وهي الاتصال وهي القوة والاستعداد على انه يجوز
 ان يكون الجوهري المتحصل بالاستعداد جنسا قريبا للجسم فانه شمل له والمادة
 هي المادة من الجزئيات ايضا والاتصال قريب له او يكون عكس هذا بان
 يكون الجوهري المتحصل بالاتصال جنسا قريبا للجسم والاستعداد فضلا قريبا له
 ولكن الجواب عن الاختلاج المذكور بعد تسليم ان الجوهري حشيش للجسم بان يجوز
 ان يكون فضلا غير الاستعداد والاتصال فهما ليسا بفصلين للجسم بل هما
 له وانما اطلقوا الفصل عليها منسجمة او يكون الاتصال فضلا للجسم كسنة
 عين القوة فحين فصلان الجسم قوله في غير ان جوهري استعداد فالجسم
 الاستعداد وكيف يكون جوهري بالانه حال الشيء بالشيء ليس الى غيره اذا
 شيء آخر ان يكون اذا كان الشيء متحصلا بنفسه ثم يلقه هذه الاضافة فيكون
 عرضة قلت اننا لا نريد الجوهري الاستعداد جوهري معزوم الاستعداد الذي
 هو اضافي الى جوهريه مضادة الذي يترتب عليه الاستعداد ويزداد ويتناقص
 قوله ان الجوهري متناقص للاتصال ان في هذا القول انما هو في الحقيقة

وتأنيها فوله ليس في موضوع ~~و~~ ليس موجودين في الخارج فليكن
البيولي المركبة منها موجودة فيه أو عدم وجوده الجبراني على ما يستلزم عدم وجوده
الكل فيه أما الجبراني الأولي فلا نه انشراعي اعتباري فلا وجود له إلا في العقل وإنما
الذي فلا نه عدم لانا نقول انه ليس المراد من القول المذكور انه يسميه بل المراد
منه المهيئة التي عبرت عنها بهذا المفهوم وهي موجودة في الخارج وبأتمه ابتدئ
ما قد يقال على تفسير الجبراني بكون موجودا لا في موضوع بل في موضوع
المرسلي لا تحصل له ظايد في حقيقة البيولي التي هي محصلة فاذن لم يكن
في البعد من الجبراني الموجود حقيقة البيولي وما كان حقيقة الوجود فهو واجب
الوجود فيلزم ان يكون البيولي واجب الوجود ووجه الدفع الى حقيقة البيولي
ليست بكون موجودا لا في الموضوع بل مهيئة يعبر عنها بهذا المفهوم على انه
لقال ان يقول لا نسلم كلية ما كان حقيقة الوجود فهو واجب الوجود ونسب
ما كان حقيقة الوجود بالذات فهو واجب الوجود المهيئة بوجه والبيولي ليست
لها الوجود بالذات ~~فانه~~ لا فصل في حقيقة الوجود فانه لا وجود لها
فبانه كيف يصح ان يكون الوجود مفصلا للبيولي لانه موصوف بالبيولي فهو
محض لا يصح تركيب الجبراني من الجبراني والعرضي لان الجبراني المركب منها
مجموع جبراني موصوف بالبيولي ~~فانه~~ لا فصل في حقيقة الوجود فانه لا وجود لها
لبيولي لانه ان يفسر البيولي بغير الوجود فيكون البيولي في الحقيقة لها
لذوال ~~فانه~~ لا فصل في حقيقة الوجود فانه لا وجود لها لبيولي لانه ان يفسر البيولي بغير الوجود فيكون البيولي في الحقيقة لها
ليست

سنكتفي في هذا الموضع من يظهر ما ذكره في الفصل من حيث هو مفهوماً
 الاستعداد او فلا يستعد او ان عنوان الفصل لا يلزم من كون القول
 به انه ان يكون مقتضى الاستعداد وكذا لا يلزم من زوال هذا المفهوم زوال
 مقتضى الاستعداد ايضا عن ان في بانه انما يلزم انعدام اليبولي بوقال الاستعداد
 اذا لم يستعد بالصوره المعينه والحال ان الاعتبار منها مطلق الاستعداد
 بالظرف في الصوره المطلقة وترواه انما يتصور اذا كان حصول جميع الصور يمكن
 وهو من المستحيلات لا يقال ان القابل يجب ان يكون وجوده باقيا مع
 المقبول ولا يكون من قبيل الصور المقبوله ليس لك ان يكون تصور المقبول
 باسرها يلزم بطلان استعداد جميعها لان استعداد الشيء لا يجمع مع غيره
 حصه له ومن بطلان الاستعداد يلزم انعدام اليبولي كما عرفت لا نقول ان
 التقبولات لا تقتضي خروج جميعها بالفعل مع ولو فرض وجود جميعها فلا مضائق
 ح الاستعداد اليبولي على ذلك التقدير بنا على استلزام المعنى في قوله
 ونسبة اليبولي الى هذين المعنيين هي القوة والفعل نسبة بسيطة بسيطة الى
 ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو يولي وصوره وهي الاستعداد
 كما هو ان الجنس والفصل البسيط كما انهما للشيء والجنس بل اختراع عيان من اختراع
 كالمختراع والاشهاد لليبولي انما هو كالمختراع والاشراع والاشراع والاشراع
 غير ملزم بل هو اما المادة والصوره فلما كانت جزئيه للمركب كحسب الواقع من
 الزوال اختراع مختراع والاشراع مختراع فاستدعيها بما هي عليه وازدادت على
 انما ذكرها لراعي على اعتبار اليبولي مع غيرها على ان يكون الفصل في

على ما من ايراد برامير في ان لا يكون له في نفسه فعلية تشبه الذهن بل ظاهر في
 لحاظ المتكلمين ان افعالهم الجسم مركبة من الجوهر الذي هو الجنس ومن الانفعال
 اي القابل للابعاد والتلصق الذي هو فصل له ولا ريب في ان الفصل المذكور
 يتعدم عند ورود الانفصال عليه في الخارج وكل جهة مركبة من الجنس والفصل
 اذا كانت بحيث لا يعدم فصلها ويقتضي فصلها لا بد ان يكون في صحتها فصلها
 الذي من بها فخران في ميثان لها فخران خارجين لها يكونان مبدئين لها فخران
 يكون لك لم يصح ان يعدم الفصل ويقتضي الجنس لا بها فخران اذا وجودها
 ما اذا كان الفخران خارجين لها فخران خارجين لها فخران خارجين لها فخران
 احدتها وخلفه الرائل به وبقي احوالها فخران اللذان بخلافها لا بد ان
 يكون هذا الجوهر القابل للابعاد والتلصق الذي من بها فخران في ميثان الجنس
 خارجيان له ويكون ذلك الفخران جوهرين الستة واللام يصح النفاذ في
 فيما المال يكونا فخران في الوجود فهو بطل ضروري ان تفادى الدلالة يستلزم
 تفادى الوجود ولان قيام الوجود الواحد الشخصي في نفس واحد وانما ان يكون متفصلا
 وهو ايضا بطل لانه اذن لم يحصل التوحيد الحقيقي للجسم وانما ان يكون بينهما علاقة
 الحول فلما لم يكن يكون الفخر الذي هو بجزء الجنس حال في الجوهر الذي هو
 بجزء الفصل لانه اذا انعدم الفصل انعدم ما بها فخر الذي هو بجزء الجنس
 بالعرض لان انعدام المحل يستلزم انعدام الحال فانعدم الفخران في الستة
 لا بد ان يكون محله ولا يستلزم انعدام الحال انعدام جهة فخر الذي هو بجزء
 الجنس بجزء الفصل لانه اذا انعدم الفصل انعدم ما بها فخر الذي هو بجزء الجنس

[illegible]

سكان فيكون مجموعهم النصف من العيش وبقية الكائنات في زمانها البرهان انما هو مستبعد
تقديره ان لا بد ان يكون بين العلول والاعراض مناسبة بحسبها فيصدر هذا العلول
عنها دون غيره والا يلزم التبرجح بلا مرجح وتلك المناسبة لا توجد بين المتدا
التي هي الافلاك والاعراض وبين الجرد الذي لا شائبة للكثرة فيه بوجه من الوجوه
فلا بد ان يلحق بين العلول والجرد او للمناسبة بكل واحد من جهة وبما هي الا
الهيولى اذ هي من جهة كونها مجردة عن الاحياز والتغيرات تناسب ان
يوجد من المجرد ومن جهة صلوحها لا متدادا تصير واسطة لصدور الممتدات عنه
وفي نظر لان المناسبة التي بحسبها يصدر الممتد عن العلوة لا يجب ان
يكون بحسب التجرد فيوزان ان يكون هاتان القائل مناسبة مخصوصة مع
المتدات لها تصد عنه بلا واسطة او بلا واسطة العقول فبال وايضا يجوز ان
يكون المناسبة هي المناسبة التي زعمها المشاؤون من ان للعقل جهة وجوب
في هي اشرف وجهه ان كان وهي اخس فيصدر من الاشرف والاشرف
وهو العقل لانه اشرف من الممتدات ومن الاخس الاخس وهي المادة
وبالقي في رتبة البرهان اما وان سلمنا عدم المناسبة بين الصورة الممتدة
وهي الجرد لكن لا يلزم منه ان يكون الهيولى واسطة لصدورها عنه لم لا يجوز
ان يكون النفوس والصور النوعية واسطة لصدورها عنه فبما ان النفوس
والصور النوعية متماثلان يمكن الصور الممتدة فكيف يكونان واسطتين
في صدورهما عن الجرد اما في النفوس عنهما فلا ان حذرتهما موقوف على
استعداد البرهان فيكون موقوف على ما هو متماثل في النوع والقياس

في الحقيقة فكلها في الامتداد يجب ان يكون له من خواصه ما هو واجب في الحال عن
 محل قوله لا يمكن ان يوجد متماثلها له لما كان في تلك الصورة عن الهيئة
 تملك احتمالات اولها ان يكون مجردة ابدأ اليه اشار بقوله كما في البعد المجرد عن
 المادة ولما احتجوا وهو المنسب الى افلاطون الاقي وتماثلها ان يكون مجردة ثم
 تحسنت فتسمى اليه بقوله واما قبل ان يتعلق فيتألف منها الجسم وتماثلها ان
 يكون مجردة بعد تألف الجسم منها ونسب عليه بقوله او بعد ذلك اراد ان يطل
 جميع الاحتمالات فقال لا يمكن ان يوجد الصورة متماثلة عن اليعقوبي في فرد
 من الافراد كما في البعد المجرد ولا في حين من الاحيان سواء كان قبل تألف الجسم
 منها او بعده قوله لانه لو وجد كان جوهرية اما الجوهرية فلا لانه لو كان عرضا
 لكان له محل ومحل لا يكون بالاضرة الا المادي اه فيصير ما يدور فرض مجردا عنه
 واما الامتداد والتقدير في الجهات التلت فلا لانه ان لم يكن كذلك فاما ان يكون متسا
 في جهة واحدة فقط فيلزم الخط الجوهرية او جهتين فالسطح الجوهرية وكلها باطلا
 قوله كيف والوجه لا تقدير على تجويز وجود ما يعني بالكلم الذي هو من الخواص بدون
 ما يعني عن الظاهرة الاتصالية التي هي معروفة للكلم لان وجود العارض بدون وجود
 معروضة من المستحيلات قوله وقد كنفني في ذلك بما سلف او قد دل البرهان
 اه حاصلا انه لما ثبت مما سبق ان حلول الصورة الامتدادية في الهيئة
 من حيث انها صورة امتدادية لا من حيث انها صورة امتدادية الجسمين بل
 من الاجسام كانهما صور جسم منها وحقبة الصورة الامتدادية واحدة
 كما في كل مقتضى في فرد من افرادها في حين من الاحيان لا يمكن متماثلة عنها

وخير حجة فيها قول القائل عما يرد على ما بينت مما سبق فذكره قوله بالاول في الحكم
 الاستثنائي على هذا الوجه مما لا وجه له لان هذا الوجه والوجه الذي اشار اليه بقوله
 اذ قد دل البرهان واحد بقوله ولا يعني بالحاجة الذاتية واللازم ان لا يكون الصورة
 حالة في الهيولى لانها من حيث هي هي غير محتاجة الى الهيولى بل الامر بالعكس
 بقوله ولو باعتبار لازم لها في الوجود وموتيرة الفردية المطلقة كما سيأتي ببيان
 مفصلا بقوله ثم الصورة طبيعية محصلة نوعية اه انما اورد هذا الكلام لان المقصود
 هنا ثبوت الحاجة الذاتية للصورة الى الهيولى في جميع الاجسام وهو لا يحصل الا
 بعد اثبات ان الصورة الحسية طبيعية نوعية اذ افرادها لا يتحدت بشئ داخل
 في المحتقات الشخصية حتى يقال استيجوز ان يكون لبعض المحتقات المنسوبة تحتها
 مقتضية الى المحل فصل فيه واحد من مقتضيات الصورة التي في المادة الحسية
 لا وجه له الا ان مقتضياتها لا تكون في نفس المحتقات لانها لا تحصل في غير
 فلا يكون للصورة في المادة في الهيولى ان يكون لها حاجة ذاتية اليها اما مقتضية
 الذاتي للصورة اليها فيكون احتياجها في المادة وحده في ذاتها
 بخلاف ما اذا كانت الصورة في نفس طبيعة جنسية فانها الطبيعية الحسية يكون
 ان لا يكون في ذاتها في نفسها اسباب فاعلم ان المحل راقتاد اليه وانما اقتضاه من جهة
 افراد النوعية التي في مقتضياتها بخلاف ما في الهيولى التي هي في صورة محجوبة
 في المحل في نوعها في مقتضياتها بخلاف ما في الهيولى التي هي في صورة محجوبة
 في مقتضياتها في نوعها في مقتضياتها بخلاف ما في الهيولى التي هي في صورة محجوبة
 في مقتضياتها في نوعها في مقتضياتها بخلاف ما في الهيولى التي هي في صورة محجوبة

يتخالف ما اذا كانت طبيعة نوعية فان مقتضاها لا يتخلف فلا يمكن ان يحل بعض
 شي محل بعضها لا كل لاننا نقول ان مقتضى الذات لا يتخلف ولا يتخلف شيء
 مهية من الهيات فهو اذا كانت مهية جسمية او نوعية فالقوت انه كيف يكون
 الصورة الجسمية طبيعة نوعية اذ هي لما كانت عند الاشتراك بين عدل الجسم يكون
 ايضا طبيعة نوعية مع انه جنس عند هسم قلت الاستدعاء في ان يكون
 الشئ الواحد نوعا وجنسا من جنسين مختلفين ف نوعية الجسم اما هي بالنظر الى افراد
 الشئ لم يغير فيها ام ورا الصورة الجسمية اي الصورة النوعية وجسمية بالنظر
 الى المجموع المركب منه ومن الصورة النوعية اذا اعتبر لا بشرط شئ قوله لا
 انما يتخلف باموراه حاصلة ان الصورة الجسمية تختلف بالامور الخارجية التي
 تقترن بها ولا يتحد معها ولا يحصلها بعد ايهما صا وكما اخلف لك فهي طبيعة
 نوعية فانخرج من الاول ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية اما الكبرى فظاهرا
 واما الصغرى فيما قال الشيخ ان الجسمية اذا خالفت جسمية اخره قوله الجسمية
 عطفه على قوله تلك الصورة قوله بل يكون الجسمية احدهما فيكون جزا
 قوله لا الذي كالجنس فانها في هذه المرتبة ليست متحصله بنفسها اذ هذه المرتبة
 مرتبة لا بشرط شئ ولها الابهام لا التحصيل قوله واهل اللبيب وقع دخل
 مقدر تقدير الدخل انه لم لا يجوز ان يكون اختلاف افراد الصورة الجسمية الاستدعاء
 بفصول محصلة لها عن امور خارجية حتى يثبت نوعيتها والرفع الاحالة الى
 البنية حيث بان للبين يعلم قطعا ان اختلاف افراد الصورة الجسمية الاستدعاء

اللهم ابدان تجري ايراد على قوله اوجز اصل لك. فانه ان كان كل واحد من هذه النماذج اذا كانت
 الاعراض كلها خارجة مفارقة عن الامتداد والاشياء لم يقبوز ان يكون كل من المقدار
 والشكل الذين هما باثباتهما بالجوهر الممتد محصلا ولا يكتفي بالطبيعة الامتدادية
 ومتى ما معها في الخارج. قوله: لكن قد تبين من اجابته لا يلزم من هذا ان يكون
 والشكل لما كانا عرضيين زائدين على الجوهر الممتد في الصورة الجسمية لا يكونان
 محصلين لبا لان المحصل لا يكون الانفصال من البين ان فصل الجوهر لا يكون عندهم
 الاجوهر او متخذا معه لازما عليه. قوله: مع تبدل المقدار فزاد دليل على عرضية
 المقدار وزادته. قوله: ومع تغير الاشكال دليل على عرضية الشكل وزادته. قوله
 وان لم يفهم الا فم في الفاخر الحاشي، المحللة الاسكات. قوله: اذ به لا يتكلم المشكك الا
 الرازي قوله: ويكون مطلق الجسمية عرضيا عاما او طبيعة جنسية ولا يجوز ان يكون حقيقة
 الصورة الجسمية جوهر قابل للابعد الثالث ولا ريب في انها يصدق على كل
 من الافلاك والعناصر فيكون كل منها في ما بينها متحدة الحقيقة وفردا لها حقيقة
 يكون مطلق الصورة الجسمية جنسا لان افراد الجنس لا يكون متحدة الحقيقة وكذا
 لا يكون عرضيا عاما اذ معروضاته لابد ان يكون مختلفة الخفايا وهما من البهائم
 في معروضاتها التي هي الافلاك والعناصر لاننا نقول اننا لم ان حقيقة الجسمية
 هي مفهوم الجوهر القابل للابعد الثالث نعم هو للزم بحقيقةها التي هي مجرد ذاتها وانما
 اللازم لا يوجب اتحاد الملزوم حتى يكون الملزوم حقيقة نوعية. قوله: ولعمري ان
 هذا الشك منكر ان يجري في كون الاشياء مثلا وانما قال مثلا لان مثل هذا الشك
 يجري في كل علم نوعي سواء كانت اشياء او غير اشياء لان كل علم نوعي هو علم في

فخصه بكونه المطلق عرضا عاما او بنفسه لا قرابة ولا لاي رتبة لهم ان معرفة الكميات
 متناهية وان ين الفصل في الحاجة وكذا من العرض العام والمخصص بمقتضى هذا
 بالظن فيحصل بمثل ان يكون خاصة وما يلحق به من غير ان يكون عرضا عاما لا قوله
 انما وان لم يكن بمثل بقوله ولا يوسوسك الوهم بقوله ولا يخرج ذلك خلافا من خواص
 وهو الاقسام (الرازي) فليس هذا اول فارورة كسرت هذا مثل يعرف بشتاعة فذلك
 عن آية جبرئيل ما صدرت عن المتقدم وكان هذا المشغل عند البشير في الاسلام الا
 ان الله ترك ذكره لعدم الملائكة وقصة المثل المذكور ان رجلا في عهد الصحابة
 خالفت شريفة فها صلى الله عليه وسلم نفقات الصحابة في حق هذا اول فارورة كسرت
 في الاسلام ثم خالفت اخر شريفة صلى الله عليه وسلم فقبل في حقه ليس هذا اول
 فارورة كسرت في الاسلام فاذا ثبت الحاجة في بعض الافراد في الفاضل ثبت
 في كل جسم سواء كان بغير او فلما لا قوله والثاني انه وانما اعرض عن البيان المشهور
 من ان الصورة لو كانت مجردة عن الهيولى لا يتخلوا بان يكون تماثلية او غير تماثلية
 الهيولى الى الثاني لبطالة سريان التطبيق وغيره وكذا لا سبيل الى الاول لانها
 في كل جسمها جرد واحد او جرد و فيكون في شكله هذا الشكل المثلث نفس الجسمية
 القائمة اذ لا يلزمها غير ان يكون جميع الاجسام بل الكل والجزء الجسم واحد
 فشكله بشكل واحد ووجوب اتحاد المعلول بهذا اتحاد العلة او من العارض لها كما
 زوال إمكان يكون زوال الشكل البنيان فليكون قابلا للانفصال وهو متعلق بالهيولى
 فصار في الصورة المجردة عن الهيولى مقترنة لهما ومثبت لان فيه وجوه من المتناقضات
 انما لا يتأخر ان علة الشكل الصورة او لا يلزمها بطلتها على الشكل المطلق الجسم

منه لا يخاص منه فلا يزم كونها الانقسام الكلي بل انما يتجزأ بتقسيم واحد فيشكل به شكل واحد
خاص نعم يزم انها في مطلق الشكل لكن لا شتماعة فيه والافطران الحكم بان عليه
الشكل الخاص انما هي الصورة الخاصة ولازمها حكم بجزاين اللفظ بالمادة دون تنفيع
على معناها من الفواشي والواجب لان الخصوصية ليست تابعة للمادة كما لا يخفى على
الابصار فاما باختبار السبق الثالث والقول بان لا بد ان الصورة عند ان
الشكل عنها يزوال عليه التي هي العارض يكون قابلة للانفصال لانه كثيرا ما يتبدل الاشكال
من دون الانفصال الا ترى ان الشععة قد تبدل استكبابا من دون الانفصال
او نقول بان المراد بالعارض في البرهان ما يكون خارجا سواء كان قائما بصورة
اولا ولا لم يكن الترويد حاصرا فجزان يكون العارض الذي هو عدم الشكل مغايرا
عن الصورة وبانها دائما لا يزول حتى يزول الشكل بزواله وانما ان شكل الشكل
والعنصر مقتضى طبيعتها البسيطة ومعلوم ان لا ريب في ان طبيعة الكل تجزأ
في كل واحدة منها واحدة فيعلم ان يكون شكل الكل والجزء من كل واحدة منها
الوجوب اتحاد العقل بعينه اتحادا وطنا واجيب بان الكل والجزء في البسيطة
لا يكون الابعاء النفسية التي هي موجهة الى المادة فمادة الكل غير مادة الجزء
مختلفة بشكلها وان كان فاعلم ان في البسيطة واحدا لان الانا روي في كتاب
كما يختلف بالفاعل كما يختلف بالفاعل فقال بقوله «والقوة على ما عرفت انها
من جهة الماد فثبت ان القوة الموجهة الى المادة انما هي بمعنى الاستعدادي بالذات
ولم يثبت بعد بالبرهان ان حدود الشكل والانقطاع انما يكونان على سبيل التجرد
والاستعداد بخلافه فيمن ان الصورة لا يتجزأ عن المادة فكذلك انما يتبدل

فخرين احدهما ان الصورة لو كانت مجردة عن الوجود لما كان يكون مقسمة فاما
 في جهة واحدة فقط فيكون خطا جريبا او يمتد في سطح جريبا او في جميع الجهات
 فيكون مقسمة بالوجود اذ المخرج اليها انما هو هذا الانقسام او غير مقسمة فيكون الجز
 والحوادث ان مرادكم من الانقسام اما مطلق الانقسام سواء كان فكيا او ذريا
 او فرضيا فتتراءى الصورة مقسمة في جميع الجهات لكن لان سلم ان مطلق القسمة
 اى قسمة كانت منبثقة للوجود حتى يصير مقسمة لها لذلك قد علمت مرارا ان القسمة
 الفكرية منبثقة للوجود لا مطلق القسمة والافكرية فتتراءى الشئ الاخر اى كون
 الصورة غير مقسمة ونقول انه لا يلزم من عدم القسمة الفكرية الجبر لان المعبر
 فيه عدم الانقسام بخمس الا انما الثالث المذكورة لا الفكرية فقط واخرها انه لو كانت
 الصورة المكونة موجودة كانت لها فعلية البتة فيكون جبرتها ايضا فعلية لان حقيقة
 الكل واكثر من الصورة واحدة فيصح على الكل بالنظر الى الطبيعية يصح على الجبر
 ايضا نظرا اليها ولا يكون جبر الصورة فعلية الا بالانفكاك وهو موجب للوجود
 كما عرفت فاقترنت الصورة بهما مع انها كانت مجردة عنها وسبب وفيه ما فيه قوله
 المقام الثاني ان الوجود لا يتجزأ عن الصورة وقد ذكرنا اننا في وجوده اضر سوى ما ذكر
 الوجودات الاولى انهم قالوا ان الوجود لما كانت مبهمة لا يتعين الا بالصورة فلو تجردت
 عنها لم يكن موجودا اذ وجود الشئ بدون التعين غير معقول وقيل ان الوجود عند
 التبيين لا يسمي بغير عرض يحصل من جهة الصورة فلا يسمي معنى ايهام الوجود
 ان ليس لها تعين ذاتي وانما لها التعين من جهة اقتران الصورة حتى يتبين وجودها
 فليكن ثمة الصورة لانها بذاتها ايضا شئ متعين من الجاهل لا معنى لانها لا يقضي

معروفة معينة من الصور فالمراد من الذين المنفى في قولهم ان البيولي لا يتعين الا
بالصورة الثابتة العرضي لا الذاتي والذاتي امر بيئي ثبت عدم ان الصورة الجسمية
بمبتهنا علة للبيولي فكيف يوجد البيولي مجردة عنها والافهم وجود المعلول بدون
العللة ولا يخفى ما فيه فانه يجوز ان يكون ^{مستل} على سبيل التبادل فاذا قلت البيولي
عن الصورة التي كانت علة لها لعلقت عليها صورة اخرى يكون علة لها فلم يلزم
ح وجود المعبودون العلة في حين من الاحيان لا يقال ان بناء هذا الوجه على
مساوي من المص من الدليل على عدم جواز تعاقب صورة اخرى غير
الجسمية على البيولي لاننا نقول ان ذلك الدليل غير تام كما استسبح بانه ينظر
منفصلا والآنك انما لو فرضنا تجرد بيولي جسمين فان لم يبق مع الاثنية التي
كانت في حالة وجودها مع الجسمين بل صارت هي لهما واحدة فاما بالاتحاد
في الوجود فهو بطلان الاثنتين لا يتحدان في الوجود مطلقا او بالاتصال وممكن
لواحد الصورة وقد فرضنا ما مجردة عنها ومبته او بالعدم احدى ما فان لم يمت
البيولي وهذا ايضا خلف وان لقب على صفة الاشياء فهو ايضا لا يمكن لان
الاثنية لا يتصور بدون التماز وهو لا يحصل الا بالمقدار وقد فرضنا ما مجردة عنه
اذا التجرد عن الصورة ليستسلم التجرد عن عارضها الذي هو المقدار ولا يخفى على
الذكي المتوفيق ان الجسمين الذين فرض تجرد هولا هما عن الصور
الا عنصران او فلكان او عنصر فلك فعلي الاول تخاران بيولي كل من العنصرين
واحدة في كل حال سواء كان قبل التجرد او بعده وانما ينسب الاثنية اليهما لانهما
الصورة وعلى الامر من تخاران البيولي كل منهما متماز في صفة فليس

الاشياء باختلافها من الهيئة والصفة والاشياء في الحقيقة والاشياء في الوجود
عندهم واحدة بالشيء فلو وجدت مجزأة عن الصورة فاما ان يكون صاهة بحول
الصورة في زمان واحد ولا وعلى الثاني لم يبق البسولي مولى وعلى الاول
بغير اجتماع الامثال لا يتجلى في الحقيقة والمحل ولا يترتب عليك ان اجتماع
الامثال لا يستحيل اذا لم يحصل الامتياز بوجه من الوجود وبهنا لم يحصل التمايز
بين الصور المذكورة بحسب الحقيقة والمحل لكنه حاصل بحسب استعداده والمحل
اذ للمحل مع كل صورة صورة استعداده للشيء فلا يلزم من حلول الصورة
في البسولي اجتماع الامثال المستحيل قوله الاول وهو على قياس ما مره
ان البسولي لو وجدت مجزأة عن الصورة لا يكون ممتدة متصلة لان الاتصال
بما انما يكون من الصورة وقد فرض تجزؤها عنها فليخرج اما ان يكون متجزئة
ذات وضع فاما ان يكون متقسمة في جميع الجهات فتجزيه متصلة بالصورة لان
الاتصال بالذات انما يكون على الصورة فلم يبق اول مجزأة عنها وممتدة واما
ان يكون غير متقسمة فاما في جميع الجهات او جهتين او جهة وعلى كل تقدير فاما ان
يكون بسيطة فيكون جوهر افراد على الاول او ما في حكمه اى الخيط والسطح الجوهرين
على الاخيرين او مركبة فيكون مؤلفة من جوهر فرد او خطوط جوهرية او سطوح
جوهرية او لا يكون ذات وضع فيكون مفارقة للاجياز والاشياء ثم اذا فرضت
بها الصورة عارضة ذات اجياز ووضوح والكل مع والاشياء ثم انما
فرض كون البسولي متقسمة في جميع الجهات وكذا تنقسم كونها متجزئة
في جهتين او جهة واحدة او عدة بل قد تنقسم في السطح الجوهرية لانه

انما ترك الاول لظهور بطلانه اذ على هذا التقدير يلزم خلاف الفرض وما ترك ثان
كون البيولي غير منقسمه في جهتين او جهة واحدة او مولفة من الخطوط الجوهرية او سطح
الجوهرية لانه اذ بقوله فيكون جوهر افرادها يكون جوهر افراد حقيقة او ماني حكمه .
وهو ما يكون عديم الانقسام في جهتين او جهة واحدة وكذا من قوله او مولفة من
جواهر فردا عزم من ان التاليف من جواهر فردة حقيقة او ماني حكمها في الخطوط
الجوهرية والسطوح الجوهرية على التقادير اذ حاصله مع قطع النظر عن استحالة
الجوهر افرادها في حكمه وانقاع كون الشيء مفارقالا حياز ثم اقتربانه لهما كما هو
المتفرد عندهم يلزم استحالة اخرى على هذه الشقوق وهو كون البيولي غير قابل
وحالة للصورة فخرج البيولي عن حقيقتها وان شئنا قلنا انفس من هذا
على تقدير كون البيولي ذات وضع وتنقسم في جميع الجهات فلا يمكن ان يكون
متممته بالصورة فكيف يكون حاملة لهما لان حاملها انما يكون البيولي المفرد
عن الصورة المتممة لهما واللا يلزم ان يكون الصورة حاملة لنفسها او على
تقدير كونها جوهر افراد او ماني حكمه او مولفة من جواهر فردة او ماني حكمها او حاملة
حاملة للصورة التي هي متممة وتنقسمية بعير متممة وتنقسمية بعير منها ومن
العتيقة انه لا يجوز ان يكون الشيء في نفسه متمم او مقصدا لغيره في شيء آخر
وكذا من الضروريات ان ما يكون مفارقا عن الاوضاع والاحياز لا يكون
حاملة لما يكون من ذوات الاوضاع والاحياز وهي الصورة بقوله انما يكون
اذ انظر انه ليس اخر على عدم تجرد البيولي عن الصورة لتقديره انما تقديره
بسبب ان مناط الفرق بين البيولي هو ان يكون البيولي حاملة للصورة

الجسمية المتصلة وليس الجسم لا يمكن متصلا في ذاته بالآخر غير المتصل التبر
 أي اعراض وحالة فيه حيوان الجسم متحصل فلو لم يكن متصلا في ذاته بل يكون
 اتصاله من الماهية وبشيء متاخر عنه قطعا لوجب تاخر العارض عن العزوف
 والعقل ينقبض عن ان يكون الشيء الذي ليس في مرتبة نفسه وفعليه وجوده متصلا
 يكون بانها غير خلاف الهيولى قائما وان كانت عبارة في مرتبة نفسها عن اتصال
 لكن لا يلزم منه تاخر اتصالها من مرتبة وجودها بانها اذا اتصالها انما يحصل من
 الصورة التي حلولها فيها جوهرية وهي مقدمة على وجود الهيولى لان الجوهر
 الحال فحينئذ يكون مقدما على وجود المحل المحلول فلا يجوز ان يوجد متفككا عن
 الصورة اذ لا تفككت عنها ثم اقترنت بها ليرى ان يحصل لها الاتصال من
 التماز في الصورة الجسمية المتصلة كما يحصل للجسم الذي هو متلبس بالمقادير
 على تقدير تقدم كونه متصلا في نفسه بالاتصال من التماز في المقادير فانهم
 جدار الفرق فان قلت يجوز ان يكون اقتران الصورة بالهيولى كما افعلت
 اذن يلزم السلب حقيقة الهيولى وفيه ما فيه قوله «والعقل ينقبض عن تجزئته»
 فيه ما قد عرفت سابقا فتذكره «قوله» «واعلم ان الشيخ البطل ان يكون الهيولى
 مفارقة ثم ليجتمع الصورة فبصير ذات حيز بكلام بسيط والاشتمات ان
 تسمع كلامه المبسوط الذي وقع في الاشكال استدلوا بانها قد استعملت في
 كما يل اى الهيولى اذ لا الوضع وهو بينهما عبارة عن كون الشيء بحيث يكون
 له باثباتها او هناك من قبل اقتران الصورة لها كيف ولو كان له في ذاته
 انه وهو منقسم في جميع الجهات كان في حد ذاته ذاتا جم لان الانقسام انما

يكون النظم أي الصورة مع أنها فرضت لجزء منها دسقت أو غير قسم بالبيان
لقطع منتهى إشارة بحيث لا يتجاوزها لأن الإشارة عبارة عن امتداد غير منقطع
من المشير ومنتهى إلى المشار إليه وينقطع إنتهائيه كما لا يقسم في جهة ذلك لا متدا
فلو جاوزه لم يمتد منتهى منتهى فذلك المقطع لقطعة من امتداد القسم في جهة أو خطأ
جوهرية أو سطحية جوهرية أن القسم في جهة جهة الإشارة قال الخفيف الطوسي حاصل
الكلام أن الهيولي لو كانت ذات وضع بانفرا دها كانت اجماعا وبقطة أو خطأ
أو سطحية وكلها بطم كونها ذات أوضاع بانفرا دها بطم كونها احد هذه الأشياء
بشئ من تصور ميتها فإن الجسم والخط والسطح لكونها متصلة الذات قابلة للانفصال
بكون محتاجة إلى حال فهي غير الحاصل والنقطة لا يمكن إلا أن يكون حادثة في غير
والا كانت غير لا يتغير في حال لا يكون حالها ليس نقطة ولو قدح هذه المعاني
لم يتغير في الشئ لبيانها انتهى ويمكن أن يقال إن المراد بالنقطة هي الجوهر المفردة
سماحة بل هو النسب لأن الهيولي عند عدم جوهرها ذات غير مقسمة في الجهات
كلها يكون جوهرها ذاتها لا نقطة حقيقة إذ هي عرض فكيف يكون جوهرها ذاتها
إذ هي على تعدهم كون الهيولي ذات وضع بالذات بل من أحد الأمور المذكورة الباطنية
عنده الحكماء فاقولت كلام الشيخ بطل على أن الهيولي لو لم يكن ذات وضع في حد
ذاتها يكون ذات وضع من اعتبار الصورة لها فالحال أن يمنع هذا ويقول لم
لا يجوز أن يكون الهيولي على تقدير عدم كونها ذات وضع بالذات ذات وضع
من غير الصورة الجسمانية فقلت لا يمكن حصول الوضع من الغير للهيولي لأنه إذا
تصورنا أن كان ذلك الغير ذات وضع ضرورة أنه لم يكن محصل الوضع ذات وضع

في هذا الوضع ومن الذين انكالم يكره ان يكون ذلك تغير ذات وضع بالذات
 لا يخفى انه في الصورة الجسمية يكون ذات وضع بالتغير فتقل الكلام اليه حتى يكون
 متبعا الى بغير ذات وضع بالذات قطعاً للتقسيم فهو ان كان غير منقسم في جميع اجزائها
 يكون جزءاً واحداً ومن كان في تقسيمه في اجزائها كان في جزءه فخطا جسيماً بالذات
 في الثالث يكون صورة فيكون الهيولى مجردة عنها متقدمة عنها ومقدمة متبعية فلو فرضنا
 هيولى بلا صورة كانت بلا وضع لما مر من قوله اولو كان له في حد ذاته انه تم حقيقتها
 الصورة فصارت ذات وضع مخصوص لان الصورة اذا افرزت بالهيولى حصل
 منها جسم وحوله من الوضع المخصوص متعرج اما ان لا يحصل في موضع معين
 المواضع او يحصل في جميعها وبعضها ولما كان الاولان باطلين عند الحدس المتعارفين
 ولذا لم يتفرض الشيخ لهما تعين الثالث ولذا قال وحصلت في موضع معين وهو
 لا يتخلو اما ان لا يكون اولى من الوضع الاخر او يكون ولما كان باطلاً الاول منها
 للزوم الترجيح فلا مرجح لم يتفرض له الشيخ ايضا بقى الثاني وفيه احتمالان لانه اما ان
 يحصل الاولوية المذكورة قبل كون الصورة بالهيولى او بعده وكلانها باطلان اما
 حصول الاول فكما قال فليس يكره ان يقال ان ذلك اى الحصول في الموضع بصورة
 كحقيقتها هناك اى في ذلك الموضع كما يكون ان يقال لو كانت اى الهيولى
 في صورة موصوفة لها وضعية لو كان قد عر عن لها هناك وضع من التسمية بحقيقتها
 الصورة رتبة فليس يكن فيما نحن لانها مجردة عن الصورة التي هي ذات وضع بالذات
 وتوجيه لا فرق في الوضع بالهيولى بحسب هذه الفرض من ان يحصل لها الوضع
 وانما حصل اى الهيولى قبل اتمتها بالصورة الجسمية غير متعلقة بالموضع الذي

حصلت فيه مع الصورة لانها بنفسها لا يقتضي موضوعا ولا موضوع لها ايضا حتى يكون
سببه مقتضية لموضع معين فلا يمكن ان يقال ان الهولي لما لم يحققها الصورة
الان في ذلك الموضع المعين الذي تقتضيه الهولي بنفسها لا يضعها الا يحصل الا
فيه فان قلت يكفي الاثبات العلم بهذا القدر وليس للهولي بنفسها البقاء بموضع
معين ولا وضع لها ايضا كما عرفت حتى يكون مقتضية بموضع معين فما الفائدة
ايراد الشيخ قوله كما يمكن الى قوله ثم لحقتها الصورة قلت انما اوردته لدفع ما يتوهم
ه من انه يجوز ان يكون سبب تخصيص الهولي المجردة في موضع معين ما هو سبب
تخصيص الهولي المقترنة بالصورة في موضع معين كجزء من الهوارفة لا بتخصيص
هولاه بعد انقلابه الى الماء مثلا في موضع معين من الماء من سبب فما يكون
سببا فيه يكون سببا لتخصيص هولاه المجردة التي لحقت الصورة به والافرح
ان قياس الهولي المجردة على الهولي المقترنة بالصورة قياسا مع الفارق
فان جزء الهوار قبل الانقلاب ان كان في موضعه الطبيعي لوجب صورته الماء
وصفا هناك وان كان بالتفسير في موضع من مواضع الماء يفرق الماء هناك
وهو من الماء على كل تقدير يكون الوضع السابغ لجزء الهوار سواء كان
قرب الموضع الطبيعي له الى موضع معين من الماء كما في الصورة الاولى او
جصوله فيه كما في الصورة الثانية يكون سببا مرجحا موجودا هولاه بعد الانقلاب
فيه ولا يمكن هذا في الهولي المجردة اذ ليس فيها موضع حتى يقال ان ذلك
الوضع مرجح لحصولها بعد الاقتران بالصورة لها في موضع معين من الماء
الان في بقوله ليس كما يقال ان الصورة مجتمعة في الماء

مخصوصا من الموضع الجزئية التي يكون لاجزاء كل واحد منها كاجزاء الارض
حاصلة ان نسبة الصورة الى جميع المواضع التي يقصدها لما كانت على السواء
يصح ان يقال ان اولوية موضع معين للهيولى جارية باقتضاها بها واللازم
الترجيح بلا مرجح وانما قيد الاوضاع بالجزئية ليدفع ما يؤول من ان الصورة
النوعية المقارنة للصورة الجسمانية يجوز ان يكون مرجحة لحصول الهيولى في
موضع معين وتقرر الرفع انه لما كان لذلك الموضع اجزاء كثيرة لابد لتخصيص
الهيولى مع الصورة في واحد معين منها الذي كلامنا فيه من مرجح واللازم الترجيح
بلا مرجح والصورة النوعية لا يصلح مرجحة لهذا التخصيص لانها انما تبين موضعها
لا جزاء اعتبارها والقول بانها يجوز ان يقرن للهيولى حاله من الاحوال بها
يتخصص الهيولى بعد اقتزائها الصور لها فجزء معين من الموضع الكلي غير تام فان
الحالة اما ان يكون من الاحوال التي يحصل للهيولى بعد التجرد او غيرها كالاولاوضاع
الفلكية وكلها لا يصلح ان تلتخصص الهيولى مع الصورة بجزء معين من الاجزاء
لذلك الموضع الكلي اما الاولى فلا تستعمل الى جميع اجزاء ذلك الموضع واما الثانية
فلا تلتزم ما ثبت عندنا انها لا تؤثر الا في حالة وضعية فائتة فكيف يؤثر في الهيولى المجردة
عن الاوضاع كما يمكن ان يقال في الوجه الذي ذكرناه وهو الذي كان الوضع الساتر
عنه من حيث الصورة السابقة والاحوال القارضة لها اعني الجزاء الهوائية الذي
كان في موضعها الطبيعي او القسري ثم قسم الموضع الطبيعي المعين لها بعد
انقلاها اليها فمن تخصيص وضع جزئي بسبب حقوق الصورة وهناك وضع جزئي
يخصص اقربا للمواضع الطبيعية من ذلك الموضع كاجزاء الهواء البشري

ليكون موضع الطبيعي الذي يحارب بعد الانقلاب بسبب موضعه الطبيعي اللا
ممكن قبل الانقلاب وهو اقرب مكان طبيعي لما كان موضعهما بعد الانقلاب
هو اذ انما لا يمكن هذا الا ان جعلنا المجردة عن الصورة التي هي موجبة حصول
الهيولي فمن ين يحى الوضع لها وانما اورد قوله كما يمكن الى قوله وهو هو وان
يكن بحسب الظاهر حاجة في اثبات المطا كما لا يخفى على المتأمل الرفع ما يتوهم من
انه يجوز ان يكون وجه تخصيص الهيولي المجردة بعد اقران الصورة بهما
ما هو الوجه في التخصيص الهيولي في موضع معين على تقدير اقران الصورة
من البراهانه لانه تخصيص سواه بعد انقلابه الى الما مثلا في احد اوجه
ما انقلب اليه فليكون وجهه فيجزان يكون وجهه تخصيص سواه المجردة
لحقت الصورة لها وتغير الدفع ان قياس الهيولي المجردة على الهيولي
بالمصورة كجزء من الهوا المذكور قياس مع الفارق لان قصد سواه
الانقلاب الى جزء معين من الجيز الطبيعي لما انقلب اليه لما جاء بسبب
الصورة الهيولي التي كانت ذواضع في موضعها الطبيعي موضعه وهو
جزء معين منه مرجح لمصوبها فيه بعد الانقلاب هذا على تقدير كون جزء الهوا
في موضعه الطبيعي كما صرح به المفسر واما على تقدير ان يكون في موضع
الما فتكون فيه قبل الانقلاب مرجح لمصوبها فيه بعد انقلابه
الهيولي المجردة فانها لا يمكن فيها الوضع كما قد علمت حتى يباين حالها
الهيولي المتغير بالصورة ويتبدل دفعه وقد يرد على ما انقلب على
المذكور في الاشارة الى عدم تحيز الهوا في الصورة فانها

اختارنا لئلا يخلو ان يحصل في موضع من المواضع او جميعها او بعضها والكل
على قياس ما عرفت في هذا البرهان انما يتناول على تقدير ان الصورة
الهيولي في ذاتها وضع يجوز ان يكون المخصص هو الوضع الفلكي الذي في ذاته
بعض وضع لا يتناول مجرد عنه وما يتوهم من اجراء البرهان المذكور في عدم تجرد
الصورة عن الهيولي بانها لو تجردت عنها فاما ان يحصل في موضع من المواضع
او الكل او البعض والكل بطر كما عرفت ففاسد لان الصورة الجسمية لما كانت
ذات وضع بالذات انما كانت بنفسها موضعاً مطابقاً وانما انضائها للموضع
المعين فانما هو من جهة الصورة النوعية المحصورة والهيولي فانها لم يكن لها
حين تجردا عن الصورة ذات وضع بل هي حينئذ اصلها واداسها لا سبب لئلا
من بيانها مع الباطن والظاهر النسبية اذ ان الطالبين للصواب فاستمع ان
منها ان تجردا عن الهيولي المجردة صورة نوعية او نفس او لازم اخر بينهما
فيكون الصورة فلم تقترق بالوضع حتى يفد البرهان واجب عنه بوجهين اما
اولا فان الهيولي بالنظر الى ذاتها ان لم يقبل الصورة الجسمية نسخت
عن حقيقتها التي هي الاستعداد لمحصل الصور والحوادث وان قبلت
فخطوت الصورة لهما مكن والممكن لا يستلزم منه الممکن ان يحقها ليا بوجوب
الاستعداد المذكور وقبة ما فادم جردا واستعدادا سنا فانما منبع العلوم الحقيقية
والنفسية حصة من حسنات سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم نظام الله
والدين لا يدس سره الا على من ان الهيولي وان كانت حقيقتها قبول
الاستعداد او من التصور والمفاهيم لكن لا يبرهن ان الفعل بعد التجرد لا

الى غير هذا ما يحل من منع عن قبولها وبهذا يدفع ما قد يورد الدليل على عدم تجرد
 الهيولى عن الصورة بانها لا تجردت عنها فانما ان يصلح للتصايف لها فيلزم ان
 يكون الشيء في مرتبة وجوده الشخصي من غير ان يصلح له الصورة ثم لم يحذف
 من محال قد عرف ان لا يصلح للتصايف فالتصايف حقيقة وانما بانها في الكلام هي الهيولى
 المجردة اي المفترضة بالصورة بانها لا هي كانت في اصل الابداع مجردة ثم
 تصورت الا كانت متصورة فمجردت ثم تحسنت وفيه ان تخصيص الكلام بصل
 الابداع لا يقتضي التلازم مطلقا بين الهيولى والصورة الذي هو المظهر منها
 يجوز ان يكون سبب تخصيص الهيولى بالمجردة بعد كون الصورة المجردة لها
 موضوع معين من المواضع هو الفاعل المفارق وفيه ان نسبة الفاعل الى
 جميع المواضع هو الفاعل المفارق وفيه ان نسبة الفاعل الى جميع المواضع
 تعتمد على السوية فلا يصلح ان يكون مخصوصا في نفسها انه لو صح البرهان
 المذكور لزم عدم تجرد الهيولى عن الصورة المختصة لانها لو تجردت عنها فاما
 ان يكون ذات وضع او لا وكلها باطلا بالبيان الذي مر في جواب
 باختبار الشق الاخير والقول بان الهيولى بعد الاقتران بالصورة الجسمية
 اما حصلت في موضع معين من المواضع لخصيصية الصورة بالخصوصية
 مرجحة بقوله « وانما في انت خبير بما فيه فان هذا الدليل يجري على تقدير ان
 الهيولى بالصورة الجسمية البضالان ذاتها حين الاقتران مصداق لنفسه
 نفسه ولقبول اشياء اخر فيلزم ان الهيولى مركبة من مادة لها القوة في الصورة
 ومنها لها العقلية فلم يبق الهيولى الا والى الهيولى الا والى الهيولى

الراجح الى هذا القول لما يعني ان يقال لوجود الهيولى مجردة عن الصورة
فكانت مجردة بالفعل بقوله فيكون مركبة من امرين فيه انه لما كانت ^{الفعلية}
في الهيولى هي هي فيها فعلية القوة لم يلزم التركيب اذا التركيب منها لا يكون
فيما كان فيه جهتا القوة والفعلية متماثلتين على انه لا شئ عنه في ان يكون
شئ واحد مصداقاً لفعلية نفسه وقوة بمشابهة اخر كما عرفت بقوله في الاستعداد
يجب ان يكون مقوماً فيه ان هذا التفريع غير صحيح فانه لا يلزم من كون الهيولى
مستعدة ان يكون الاستعداد جزءاً مقوماً لها ليجاز ان يكون عارضاً لازماً
لها بقوله واعلم ان الوجه يدل اه واما الوجه الاول فانه ان لم يدل على
اقناع تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية بقوله فيخصص بصورة مغايرة للجزئية
فيكون بها الهيولى فعلية بقوله وذلك ان الهيولى اه اعلم ان الشيخ اورد
عدة براميس على عدم تجرد الهيولى عن الصورة الجسمية منها ما يلي ^{المتحد}
بقوله وذلك ان الهيولى في قية انه يكفي لاثبات المطلوب هذا القدر ان الهيولى
اذا فرضت مجردة عن الصورة فحينئذ ثبتت الجسمية اه فاما الوجه في ايراد
حديث ان الهيولى على قدر قدرته عن الصورة الجسمية يكون شبيهة
لصورة غير متناهية يقال انما هو من البرهان الذي لا يرد الى ان الصورة
لا كانت قائماً بكونه بهذا الوجه فانه ثبت ان ما كان في صورة الجسمية
بانه لا يتصور له لاجلها عند التبري من صورة اخرى فيشفي ان يعلم
انه ما ثبت من البرهان المذكور بطلان تجرد الهيولى عن الصورة وهو
لا يلزم عدم جسامتها بصورة اخرى لان التلبس بها لا يمكن ان يكون تجرداً

عن النسبة وإذا كان النجس فكيف النفس المذكورة محل المعبر بان
 عدم النفس المذكور ليشتمل على الذي اورد على عدم جودها
 عن الصورة قوله لا في قوتها القوية في ان التقسيم بواسطة انقسام
 الجسمية الحالة فيها لان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل واما بالفعل
 جردون انقسامها بالانقسام الجسمية فيكون واحدة لان يكثر باحتمال من يكثر
 الصورة التي لا يكثر الا بالانقسام بها فتم لم يعتبر انقسامها كيف يكون المعاني
 متممة قوله لا وليس في قوتها من يكثر باحتمال من يكثر لانها
 ما يوجب الانقسام منها وهي الصورة الجسمية قوله لا يفرصها قد قسمت
 بواسطة الجسمية الحالة فيها قوله لا اجتماع اتحاد الاثنين مع بيان ان اتحاد
 الاثنين اوسع بها وجودها لا اسوا كما في معدومين او احدهما معدوم
 وعلى الاول لزم اجتماع المتسايفين لان الاتحاد يقتضي التعيين الواحد
 الثانية التعيين وعلى الثاني الاتحاد لانه ان يكون من الموجودين لا غير
 قوله لا وفرضها ايضا بعينها لا لا يكتفي باقية فان الاتحاد والحاصل للشيء
 بعد الانقسام ثم انما هو بالفرض باعتبار اجتماعها بالصورة الجسمية لا بالذات
 واللازم تغيير صورة الشخص الواحد فيكون بالذات باقية على وحدتها
 الجسمية قبل الانقسام بعدة خاف ان لا يشتمل على ان يكون الجسم
 الجردة التي يفرصها لم يتقسم وانما بل عن الجسمية بها مثل احدهما
 اللذين حصلا بعد الانقسام ولا يلزم ان يكون الجسم الذي لا يشتمل
 منه شيء مثل حكمه قد انقسم عنه شيء لانه لم يتقسم بل يفرص

باقية ، فانت وانما زال عن عارضها الذي هي الصورة الجسمية وزوالها
 لا يمنع العينة المذكورة على انه القابل ان يقول ان الاستحالة انما تنزل
 بعد فرض طابق الزوال على الصورة الجسمية ويجوز ان يكون تمثلا
 انما يجوز التعرض في اصل الفطرة فقل قوله : ككاي بالفعل والقوة صورة
 مقدارية ، لان المقدار انما تعرض بغير الصورة بواسطة وقد فرضنا
 الهيولى مجردة عنها قوله : وبالحكمة او متعلق بقوله : واما بالتفاوت قوله :
 وان منع عنه مانع خارجي كالصورة النوعية العقلية فانها مانعة عن الانقسام
 فصل : في اثبات الصورة النوعية انما اورد بجنبها بعد بيان ان الهيولى
 لا يجرد عن الصورة لان الهيولى يكون محتاجة الى الصورة النوعية بعد كون
 الصورة الجسمية ، اذ اعلم ان المثاليين والاشراقيين بعد اتقانهم على انه لا
 في الجسم امر زائد يختلف الواقع اختلاف في ان هذا الامر باجوده وجزءه
 النوعية البقية قال المثاليون او عرض وجزءه وجزءه اشراقيين فاجسم
 النوعي عند هؤلاء مركب من الصورة الجسمية والعرض المضمم معها قوله :
 صورة للهيولى كالحقيقة فالهيولى على هذا الراي يكون محلا للجسمية والنوعية
 في جوهر عند المثاليين ولا يخفى عليه لان حلول النوعية في الهيولى لا يكون
 في جوهر ياد فيه يكون المحل مستورا والاحمال على فليعلم ان يحتاج الهيولى الى الصورة
 النوعية احتياج المفعول الى الفاعل وهو يعلم لان الاحتمالية لا لو كان اليها فاما
 الى من منها او الى كل من الصور فاما احتياجها الى الهيولى من اجزاءها
 باسرها يكون العالية على هذا التقدير بمجموع الصور ويكون كل واحد منها جزءا

او محلا لها وهذا ايضا بطم لانه نظرا ان هذا المحلول لا يكون الا لاجل اوجدها وبقية يكون
المحل بطبيعة علته للمحل فليعلم ان يكون المادة على الخصوص النوعي والخاصة من النوع
معلولا ومحتجا اليها وهو كما ترى والمخصص النوعي الجوهرى ~~الانتمى~~ الخاص
المسماة بالصورة النوعية لا يثبت عليها منع قطع التميز بوجهين الاول
ما برز على الطريق الاول من تقوم البسولي بهود من كما سبب حتى نبينه منفصلا
ان احتياج المادة الى المخصص لا يوجب ان يكون جوهر فان التميز قد يكون
محتجا الى الاعراض الا ترى ان الجسم يخرج الى شكل وضع علمي ان عدم وقوع
المادة بدون المخصص لا يدل الا على لزومها لكن لا يلزم منه ان يكون علتها
فثبت كونه صورة وايضا يجوز ان يكون ذلك المخصص من الامور المنفصلة
عن المادة وكون بطلانه من الوجدانيات لا ينافي هذه الحجة واعلم ان الشيخ
المفبول اورد نقضا على هذا الطريق بان لا ريب ان الطبيب نوع
وان كانت اتم وجودا من الاجناس لكن لا يتصور فرض وجوده من دون
المخصصات فان كانت مخصصات الجسم جوهر الاصل ان الجسم لا يتصور
بدون المخصص فخصات الانواع اسي الشخصات اولى بان يكون جوهر
مع انه ليس كذلك وفيه ان كلام المنافض انما يتم لو كان الشخص امر انضمام
او انقرا عيانا على المهية من حيث هي واما اذا كان الشخص عبارة
عن المهية نفسها كما هو عند المحققين فلا ريب ان الشخصات الجواهر جواهر
بلا ريب كما لا يخفى وما قيل في دفع النقض بان يفرق بين الاجناس والانواع
فان الانواع مادية المحصول دون الالهية محسوسة او بان تخصصات الشخصات

يعرض بأسباب خارجة لا تقوم بها حقيقة النوع بخلاف الاجناس فيجزم بان
 ان يقول ان الجنس ايضا تام الحصول بالقياس الى افرادة ومنحصصة ايضا
 في الاسباب خارجة ولاجل دفع النقض والادراد المذكورين قد يقرر الطريق
 ان لشدة ان الغا صر لما انقلب بعضها الى بعض لابد ان يكون جزء المنقلب
 باقيا من المنقلب اليه لكي لا يربطها بالارتباط بينهما وسمى لم يصلح الهنولي والجهينة
 ان يكونا زوجين للربط لانها عاتان مركبتان في الغا صر يكون شئ اخر موجبا
 للربط وهي النوعية ويرد عليه انه لا يثبت الصورة الصورية النوعية من هذا
 الطريق في جسم من الاجسام اما في الافلاك فظم لان مناط اثباتها الانقلاب
 والانقلاب فيها واما في الغا صر فمن وجوه الاول انه لا يثبت هذا التقدير جوهري
 النوعية والاني انه في الغا صر لما عليه الحكم ان الموجب للربط هو الهنولي
 وان لث انه كيف يجوز ان يكون الصورة النوعية موجبة للربط بين المنقلب
 والمنقلب اليه من الغا صر لان الربط يجب ان يكون موجودا فيها واثبت
 في الانقلاب لان الصورة النوعية للمنقلب نفسه بالحكمة عند حدوث صورة
 المنقلب اليه قوله الاول وهو من جهة التقويم للهيئات الخاصة حاصله
 ان الاجسام مختلفة الانواع فمنها التي لها لما لم يصلح ان تكون اجسمية لا بها
 متحدة بالبنوع في جميع الاجسام فكيف يكون موجبة لاختلاف نوعية الاجسام
 ولا الهنولي الاسباب الفاصلة ^{فصلها} لثانيتها الشخصية لا يتصور منها تحصل حقيقة
 الخواص الاجسام المختلفة اذ من الواحد لا يصدر الا الواحد واما عمومها في
 سائر الاجسام فبالاثرية ككل فلكه ان كانا منتهيا منتهيا لهنوعيهما في الغا صر

والصفات الاخرى فلا يكون ميو لا محصلة للحقيقة النوعية للمجموع الذي هي في ذاته
 لا يكون شئ محصلة الا ويكون له محصل وامن المحصل الهولي بنفسها والتخصيص
 الذي لها من الصورة الحسية لا يكفي لتخصيلها اذا حسنته لما لم يحصل في
 جسم من الاجسام كيف يحصلها الهولي فاذا لم يكن في شئ من اجسام
 في حقايق الاجسام يكون جوهر او حال في المادة وهي المسماة بالصورة النوعية
 اما جوهرية فلا في ما يدخل في الجوهر لا يكون الا جوهر او اما تحليل فاعرف
 ان انما البرهان معروف على كون اختلاف الاجسام اختلافا نوعيا
 لا سلمية لانه ان يكون هذا الاختلاف اختلافا صنفيا او تخصصيا لا نقول باختلاف
 الضرورة العقلية الغير المنسوبة اليهم فانها حادثة باختلاف الاجسام النوعية
 ولا بوسوسك الوهم بان البرهان في « نام كوار ان يحصل للهولي
 تخصيلها للصورة المجمعة خصوصية لها يكون محصلة الحصة النوعية
 لا يكون الا من جهة العلة الفاعلية والبرهاني لما كانت قابلة لها فكيف
 لها والالزم كون الشئ الواحد علة قاطبة وفاعلة كشي واحد وما كان
 في قوله فلو حدة ميو لا بالتخصص قد عرفت وجهه فذكره « قوله « والوجه
 يحصلها حسب ما لا فلا فكيف يكون الهولي المتفصل بالحزمية محصلة
 « قوله « الثاني وهو من جهة اختلاف الانوار واللوازم لضرورة على الواحد
 ان الاجسام مختلفة الانارة البنية او من الاجسام ما يجد درجاتها
 المستقيمة اي الفوق والسفلى كما لا فلاك ومنها ما يستخرجها
 ولما يصلح ان يكون الحسنة التي هي متحدة في الاجسام بالدرجة

فلما روي الاشارة شريك الاسباب فيها ولا الهول في الغاير خصوصاً فلو صير
 الشفعية لا يتصور صدور الانار الكثيرة عنهما لانه قد تغر عندهم ان الواحد لا يصدر
 عنه الا الله وما عجزوا في ان الهول لما لم يكن لها تحصل بذاتها كيف يكون مبدأ
 الانار لان المبدأ لابد ان يكون متحصلاً والتحصّل الذي حصل لها من الصورة
 الجسمية لا يكفي لصدور منها كما قد علمت فلا بد ان يكون شيء آخر يكون
 مبدأ للانار لا يجب وجودها لها وحالاً في المادة ووجه كونه جراً للاجرام وحالاً
 في المادة ما عرفت سابقاً قوله «وايضاً منها ما هو يرى اه اشارة الى ان اشياء
 الصورة النوعية من جهة اختلاف الانار يمكن تقريره من انار اخرى سوى النحر
 وهو ان من الاجرام ما هو يرى عن الكيفيات المزاجية الاربع وهي الحرارة
 والبرودة والرطوبة واليبوسة كالاتراك ومنها ما يقضي كيفيتين غير متفاوتين
 كالنار والماء فان النار يقضي الحرارة واليبوسة والماء يقضي البرودة والرطوبة
 فلا بد ان يكون لهذه الانار من مبدأ ولما لم تحصل ان يكون الجسمية التي هي متحدة
 من الاجرام بالنوعية مبدأ الانار والاشارة شريك الاجرام منها الى اخر ما قرأه
 سابقاً واعلم ان هذا البرهان لما كان من جهة الانار وهي كثيرة كتحديد الجهات
 والكيفيات والتخيير فارة تقرير البرهان من جهة النحر وانه بافتضاء الكيفيات
 وقد عرفت تقريرها وتارة بالنحس وحاصله ان اختصاص بعض الاسباب
 ببعض الاعيان دون بعض اخر منها لما لم يكن من الجسمية التي هي متحدة بالذات
 الى اخر ما بيناه سابقاً ويرد على هذا التقرير مع قطع النظر عما يرده عليه ما يرد
 على تقرير المختص لهذا البرهان كما سيجي سانه وجود اخر منها انه لا بد من

الجسم قبل تكون النوعية - ايضا حاصل في جبر مخصوص لان اختصاصه بين
 الالوان يكون كل جزء منه مختصا بجزء من اجزاء الجسم المذكور واختصاص
 الجزء بجزء لا يكون بالهولي والخصبة كما سبق القا ولا النوعية لما علمت سابقا
 من استوائ نسبتهما الى جميع اجزاء الجبر ونسبتهما لمريم من غير التفرقة ان
 يكون الصورة الجسمية مركبة من النوعية لان الجسمية لما كانت في جبر
 مخصوص يكون كل جزء منها ايضا في جبر مخصوص فهذا الاختصاص اما
 ان يكون من نفس الجسمية والهولي والنوعية المقترنة لها او صورة اخرى
 داخل في الصورة الجسمية ولما لم يصلح ان يكون الثالث الاول سببا لهذا
 الاختصاص كما عرفت غير مرة فعين الرابع ونسبتهما المعارضة على الصور التو
 وتفرق بانه لما كان وجود الصورة النوعية بدون وجود اجزائها في اجزاء
 الجبر المخصوص محال لا بد لاختصاص كل جزء من اجزاء الصورة النوعية
 بجزء من اجزاء الجبر من مخصص مع انهم لم يقولوا به والجواب ان الجسم
 والجسمية والنوعية لا تصالها لا يكون لها اجزاء استدارية في نفس الامر
 حتى يطلب اجزائها جبراقا في قوله «قوله» لما سبق الكلام فيه نحو ما قبل
 «قوله» الاولى ان الهولي متقوية اذ حاصله ان الصورة الجسمية
 للهولي فلو كانت هناك صورة اخرى لمطعية يقوم بها يكون هي الجسم
 لها لان التخصيص للحل من خواص الكلون الجوهري فلم يقوم الهولي
 وشعدها بصورتين ومبرج لان التخصيص اما ان حصل من اجتماعها فيكون
 التخصيص بها يكون مجموعها وهو لا يشتمل ان او من كل واحد على سبيل

الباقى فاما ان يكون التحصيل الثاني من التحصيل الاول فيلزم من ذلك ان يكون
 او غيره فيكون الشخص الواحد يسمى المسمى وجودا في ظرف واحد لان التحصيل
 هو الوجود وذاك كما ترى لا قوله «وانما الممتنع تقوم المادة وتصورها بصورة من
 حيث هو احد في درجة واحدة كما عرفت وانما اذا كانت من حيث هي صورة واحدة
 هو فاما اذا كان يكون متحصلا من النسبة باعتبار الامتداد ومن النوعية باعتبار
 التحصيل باعتبار كونها ذات مثل مستند كافي الا فلاك اذ انما قيل
 مستقيم كما في المادة فلا يلزم ان يكون للشئ الواحد من جميع الجهات تحصيل
 على يلزم ان يكون له وجودا في قوله «ويكون» العا غير مسمى
 او ويرد عليه ان في مجموع العا صفة تلك العا صفة الاجتماع والعلة
 لما لم يكن محتاجة الى التسمية النوعية التي للمركبات والامكن اما وجودها
 لم يكن مسمى بالنسبة اليها لان فيها الاحتياج الى الصورة معتبر فان لم يكن
 صاها للحيات الصورة النوعية للا اجتماع تكون الاجتماع محلا لها فكيف يصح
 لهم لقوله في مثل صورة العنصر البسيطة اذ انهم من قوله بهذا ان العنصر
 محل لصورة المركب على ان الاجتماع عرض وتقوم العرض بحسب ان يكون عرضا
 والامر في قيام الجوهرية علم مستخرج جوهرية الصورة النوعية للمركبة والى انما قد
 نقرر عند سم انه لا بد ان يكون الحال الجوهرية مستند الوجود للحل فلو كانت الصورة
 النوعية للمركبات حالة في الاجتماع يكون مقدمه عليه لتقديم العنصر على رتبة
 المتأخر مع ان اجتماع العا لا يكون اذ لا يتم بعد ذلك تمايز من العا عن
 الا كانت في قوله «فاما» صورة العنصر البسيطة في المسمى الاولى صورة

هذا
 هو
 المقصود

البسيط ايضا فخر خال صورة المثلث براس جميع قوته واعلم ان التجربة اده اعلم ان
 المفرد من اتي حديث الكلام الاعراض على جواب الشك على البرهان الموحدا لاشياء
 الصورة النوعية بل انما هو موقوف على كون تقوم التجربة للجزء من احد على تقوم
 الطبيعة اي النوعية لها كما هو مذموب بهما مع ان الحق عكسه لان التجربة
 لما كانت عامة ومبدأ الفصل الجسم اي القابل للابعد الثالث يكون منزعة عن
 النوعية التي هي خاص ومبدأ الفصل نوع نوع من انواع الجسم لان العام يكون
 شرا عن الخاص والمتميز عنه يكون نقدا على المتيزع لا يقال انه لا حاجة فيه
 اشياء ما هو تقوم التجربة عن النوعية الى حديث كون التجربة مبدأ الفصل الجسم
 الطبيعي والنوعية مبدأ الفصل نوع نوع عند بل كفي للانبات التي يقال ان التجربة
 لما كانت عامة كانت مشتركة عن النوعية التي خاص والمتميز عنه يكون نقدا
 على المتيزع لا نقول انما اورد هذا الحديث لدفع ظن من يظن ان الالبس عمومية
 التجربة من النوعية فانها مجهولة الكنه فلا تعلم ان ايها يتاخر حتى يصل الدفع ان
 الجسم المطلق لما كان عمومية من الجسم النوع اظهر كان عمومية الصورة الجسمية
 التي هي الفصل الجسم المطلق باعتبار مرتبة لا بشرط سمي ونسبة معه ايضا اظهر
 من الصورة النوعية التي هي فصل الجسم النوعية ومرتبة معه لان هو متحد
 مع الفصل العام الذي يكون عام من فصل الخاص يكون عام هو متحد الفصل
 الخاص والام من الاتحاد قوله دون الصورة التي هي جزء من وقدر ولا يشاء
 جوهرية بل ان اولها ان في الاجسام التي تختلف انواعها غير الجسمانية والاشياء
 بتغير متغيره واسمها هو كمال بتغير متغيره جواب ما هو فهو جدير اما المتغير في قولنا

فنعلم قطعاً ان عند انتقاله من احد المتغيرين الى الاخر لم يتغير الجسم ولا الهيولى
 قلنا مع انه يتغير جواب ما هو فان المثلث قبل التحريك الى اليمين اذا سئل
 عنها بما هي يحجب بحد المثلث وبعد الانتقال يحجب بحد المثلث فنعلم ان في الاجسام
 امر آخر سوى الصور والجسمانية والهيولى يتغير بتغيره جواب ما هو واما الكبيرى فلان
 العرض لا يتغير بتغيره جواب ما هو فان الشعرة مثلاً وان تبدلت الى أشكال
 يكثر ان يحجب عنها عند السؤال بما هي في كل شكل بحه الشعرة وفيه نظر لان مناط
 الجوهرية والعرضية على احتياج المحل وعدمه فلو كان المحل محتاجاً الى الحال
 كان الحال جوهراً والاعراض لا على بالان يتغير بتغيره جواب ما هو وعدمه كقوله الاعراض
 ايضا قد يتغير بتغيره جواب ما هو فان الخشب اذا سئلت بما هي يحجب بحد الخشب
 واذا اخذ منها السهم يحجب عند السؤال بما هو بانه سرير ولا يحجب بحد الخشب
 منع انه ما زاد في هذه الحالة الا الهيئة العرضية وثانيها انه لو لم يكن الامر الذي يتخلف
 به الاجسام اقوا عاجزاً بل عرضاً لمزم ان يكون الجسم في مرتبة ذاته عارياً عن
 النوعية لم يجتهد وموسخيل بخلاف ما اذا كان الامر المذكور جوهراً انه اذن يكون
 حلوله جوهرياً وفيه يكون احوال الطبيعة على الجملة والعلة يكون متغيراً على مقول لها
 فلا يكون للجسم مرتبة يكون فيها خالية عن النوعية بل على تقدير ان يكون النوعية
 حاله في الجسم واما على تقدير كونها حاله في الهيولى او اجزاء فان حلولها فيها
 لما كان حلولاً جوهراً كان حلولها عنها مع لما عرفت ان ما كان كذا في الجسم
 حلوله عنها ايضا مما لا يخفى وفيه انه ان اردتم باستحالة ان يكون الجسم
 في مرتبة ذاته عارياً عن النوعية لم يجتهد له الاستحالة في ذاته بل في حلولها او

التي لا يخرج فتقول انه لا يلزم من كون الامر الذي به يعتبر الجسم نوعا عوضا ان لا يقدم
في الخارج شيئا يكون فيها حادثة عن النوعية ثم يتجوز له قوله في الشرح اه دفع وحل
مقدور فغيره بالفضل انه لو كان اختلاف الاجسام في النوعية بسبب الاعراض
لزم فيه تسمية الاعراض في الجواهر وتقوم بها وهو متع عندهم والرفع ان الشاع دخل
الاعراض في الجواهر وتقوم بها مطلقا غير مسلم وانما هو في عرض قائم بالجواهر لا
على هذا التقدير غيرم تقدم التحيز الذي هو العرض على الجواهر التي هي اشكال صرفة
تقدم الحيز على الكل والجواهر المذكور لما كان محلا للتحيز كان مقدما ضرورة تقدم
المحل على الخال فبان تقدم العرض على العرض كما لا يخفى ودل في الادوار عريك
بقوله «اذ اللازم تقدم جزويي الخشبات على الاخرى في الهيئة العرضية
لتقدم الموضوع على العرض لا تقدم الكل اى الكرنى على الهيئة العرضية التي هي
جزء للكرسي مقدما على الكرسي لتقدم الحيز على الكل والكرسي لما كان محلا للهيئة
العرضية كان مقدما عليها فيلزم تقدم الهيئة العرضية على تفهيم قوله فمن لم
يتدلس التدلس بان الهيئة العرضية والبدل الهيئة والهيئة والهيئة مفقاة
الفارسية في ذكر كبريائه في قوله في الشرح يتجوز ان يحصل ابدعهم
بما له واعليه فذكره «قوله لا تقدم في يحصل الهيئة الهندسية ونوع صناعتها للهيئة
بالتحديد الفرض في الهيئة والصناعت في النوع والسكر فيه ان التركيب
فيها ليس في الهيئة والواقع وانما هو في الاعداد والاعداد فانه
ما قال في الشرح الا في في هيئة الاستحقاق من انه يتجوز ان يكون العرض محلا
لنوعية الحيز كعلم الهيئة في علم متبادلا في كماله العرض في الهيئة

لا يخرج منها حقيقة ولا البتة

من مباح وجوه يكون جميع احواله جوهرا البتة وتقرى الذراع فاما ان الفصل يتغير
عن ان يكون العرض غير بلجوهرا الذي له هيئة حقيقة وهذا شبه فاذن كيف يكون
العرض محصلا النوعية الجسم الذي هو جوهرا له هيئة حقيقة والمركبي لما كان
صناعيا فلا يستحق تركيبه من الهيئة العرضية لانما صنع تركيب الجوهرا من العرض
مطلقا بل انما صنعها ليعماله هيئة حقيقة قوله « ويجوز دخول الاعراض في نصف
الطبايع وتخصها لانها اعتبارا بان محصلا من اعتبار الوارض في الالفاظ سواء
كانت كلية كما في الاضاف او جزئية كما في الاستخاص فلا سماع في دخول
الاعراض في حقيقة ما قوله « ارتقيب من الارتقائب بالاراء المهمة والاهل الثناء
الفوقانية والافاق والبالا الموحدة بمعنى چشم واشتش قوله « تجاه بالاهل الثناء
الفوقانية والاهل المجمع اليها بمعنى الجانب والطرف « قوله « ذلك ايضا من جهتين
اوردها الامام الرازي وهما شك اخر وانما لا حاجة الى الصورة النوعية
لاستقدا لانا راينا ان نسبة الانوار الى المفارق فان قلت نسبة
المفارق الى الجميع واحد فكيف نسبة الانوار المختلفة المخصصة بوجع فوج
قلت كلاكم انما هم لو كان المفارق واحدا فممكن ان لا يكون فوجا ان يكون لكل
فوج نوع من الاجسام بل لكل جسم جسم رطب طيب في عالم الفسوس
ذهب اليه المتأخرون واستدلوا بالمتشابهة على انهم والمفارق
في العنزة غير عام كما لا يخفى على من زاول الكتب المتكلمة على انما بعد تسليم ان
المفارق واحد فتولى يجوز ان يكون له خصوصية خاصة مع كل جسم من

١
 باب عن الفرق بين المنة والبرهان في حالة العلم
 الخبايا فيقول انه ان لم يكن كون المنة من غير العلم
 كما عرفت مرارا لا يمكن ان يكون من امور داخلية فيها لا ياب عنه الخصم قوله ومن
 ابي ومن جهة استبعاد الصور المختلفة الى اختلاف استعدادات ما بها يحتاج
 في انتظام عالم الكون بالقدرة على العناصرواها سميت به لانه قد يفسد منها صور
 وتكون اخرى قوله لا يعترض عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات مختلفة في
 زمان غير متناهية ولا يلزم التسلسل المستحيل اذ التسلسل في التعاقبات وهو
 عند قوله الى البسيط الحق جل مجده بان يصدر عن الواجب الحق البسيط
 والابدي يستعد او البسولي بسبب الحركات السماوية قوله لا فان قلت هذا
 اعترض من الامام الزكي على الجواب قوله فلا يمكن استثناءه الى اخره هذا جواب
 في اننا لا نملك حاصله كنهه يستعد الاثار الى ما يستعد اليه الصور وبسبب المنة
 بان المادة لا يصلح ان يكون مفضية للآثار ولا مخصصة لتخصيصها من القيا^لم
 ان يكون مخصصة لبعض الصور من الفيض في الصور بسبب البهائم من جهة صور
 الفيض من الفيض بخلاف الآثار فانها لا يستعد اليها اصلا من جهة الاضعية
 ولا من جهة التخصيص وقضية ان لا تجد في الآثار والصور في ان تخصيصها
 المواد كفي لتخصيص الصورة من فعل القيا^لم دون الآثار قوله ولا لا يمكن
 تلك الآثار ما ذكره في قوله لان الصور لا تستعد اليها من جهة عينها
 قصده في الاستعدادات الاجسامية
 ان مقتضى صورها لا يحرر انما هي من جهة لا يحرر جيب جيب في نفسها

لا يجوز ان يكون بعض الامور الخارجية كالمفارقة وان لم يخط عند لحاظ الجسم عليه
 لتصدر في الانوار من غير توسط الصورة فانه ليس من شروط الحقيقة ان يكون الجسم
 لها قولها فانها غير متعلقة لان ثبوت الذاتي للذات بلا علة لا يلزم المحولية
 الذاتية قوله لا قوله لا قوله اقضاني الجملة من جهة الرابطة قوله ليس
 هو الجسم او صورته اذ لو كان الجسم مقتضيا للانوار يلزم ان يكون جميع الانوار
 متفقين فيها لان حقيقة الجسم واحدة ووحدة المقضى يستلزم وحدة المقضى
 وان تضار الصورة النوعية وقا عليها لا يتصور الا بترك ركنه وضع منها ولما لم
 يكن الصورة ذات وضع بالذات بل بالجسم فيكون الجسم شرطاً لا غيراً فيه
 فيلزم الدور ولا يخفى فانه فان الموقف عليه هو نفس الجسم والموقف عليه
 الانوار فحين الدور على انما لا سلم ان الفاعلية لا يتصور الا بترك ركنه الوضع
 انما هي مقدمة ادعو بلا شبهة ان فلم لا يجوز ان يكون فعل الصورة في مادتها
 بلا منفار ركنه الوضع بان يفيض عليها كمالات لها قوله لا حتى لا يكون صدور
 متعلق بقوله مرتبة قوله لا نقول لما كان يعنى من الجواب ان الانوار يصدر
 من النوعية وهو مناف لما سبق من ان النوعية واسطة لصدور فضل الانوار
 من الفياض اعرض عن الجواب المذكور وقال ان الكل كما يصدر عن الواحد
 كما قال الحق تعالى اه قوله وان كان اسنة وبعض اليه بلا واسطة راجعة
 كما في الفصل الاول من المبدأ فاعلى لقوله ويدخل في فصل في ترتيب الكسوف
 والصورة في سلسلة الكسوف بان ايها يتقدم على الآخر وايها يتأخر عنه الآخر
 قوله لا دونك حاجة فانه اذ الحاجة الغريبة لا يكون موجبة للقول قوله

من غير احتياج الى برهان ان ضروري ان الهوى لما كانت عين القوة والاستعداد
 الذي هو اصعب الامور ومن حملتها الصورة فكيف يكون علة غير القابلية للصورة
 لان كل علة للهوى القابلية يكون متوقفا على ان الصورة ما بها
 الفعلية فيكون شليا مخرج جميع مراتب ما بالقوة اسي الهوى الى الفعل فلو
 كان بالقوة علة للصورة يلزم الدور فاعل وما يقال لاثبات ان الهوى
 لا يكون علة قابلية للصورة من ان الصورة متفجرة الى الشكل والشكل ينفجر
 الى الهوى افتقار المع الى العلة القابلية فالصورة ينفجر الى الهوى افتقار
 المع الى العلة القابلية اما الصغرى فظهر وانما الكبرى فلان الشكل لما كان
 حلا لاحتياج لا بد من محل ومحل لم يستل الا الهوى افتقار المعول الى العلة
 القابلية ففساده لا يخفى على المتأمل قوله «وانما اختارنا في الصور لفظ الجمع»
 الدال على الافراد لما يتضح لك عن قريب وهو ان احتياج الصورة
 الى الهوى انما يكون من جهة الفردية دون القطعية فلا بد من ايراد
 بدل على الفردية وانما يدل عليها صيغة الجمع او ما في معناها فلذا اوردت
 الجمع قوله ثم انك قد علمت تشريع لبيان احتياج الهوى الى الصورة
 وانت تعلم دليل اخر على عدم العقلية الهوى بنفسها باصلا ان الموجود
 بالفعل لا بد من ان يكون محسلا لان الشيء الذي يكون بذاته بالقوة من
 جميع الوجوه وليس به يحصل من خارج ايضا لا يكون موجودا بالفعل فانه
 لو كانت لها حقيقة كانت لها تحصل مع ان في ذاتها محض القوة
 لا تحصل لها حقيقة قوله «فان كان في حد ذاته متوقفا على ما قيل اعني قوله ان

أما إذا كان في حد ذاتها القوة المحضة فالحاصل ان البيولي اذا كانت حقيقتهما
والاستعداد يحتاج في الوجود الى محصل في الجانب الآخر للصحة وفيه ان
احتمال الحاجة البيولي الى الصورة اما بان يكون الصورة متعلقة عنها ومحصلة
لها وبذلك كانت بالحق حادثة واما بان يكون متعلق بها فاما ان يكون قبل
وجود البيولي او معها او بعدها والاولان باطلان لان حكمهم بان انضمام
الى شيء فرع وجود المنضم اليه ليقضي ان يكون انضمامه بعد وجوده والمنضم
اليه لا قبله او معه والثالث يوجب تاخر العلة اي الصورة عن المعلول
اي البيولي وتاخره النفس عنه يمنع القول بالقرينة المذكورة والعقول بان
الانضمام فرع تقوى المنضم اليه ومستلزم لوجوده فتأمل ما فيه من قوله اذا كانت
الحاجة من الجانبين اثبات الحاجة من جانبي البيولي والصورة اللتين هما
مثلا زمان قوله ومعلولان لثالث انما هو على مذنب المحقق الطوسي في اثبات
من ان المتلازمين لو لم يكن احدهما علة موجبة للاخر لابد ان يكونا معلولين
ثالث توقع الافتقار بينهما في كل شئ من لسان احدهما علة موجبة للاخر
ولا ارتباط بينهما الى ثالث فيجب الافتقار بينهما فلا تعليل لاحد ما بالاخر فكل
فرض التكافؤ احدهما عين الاخر كما بان يكونا متلازمان في جانب واحد من جانب
المتلازمين فان عدمهم في صورة عدم كون احدهما المتلازمين علة للاخر كما في المثالين
وعلم عدم ولا تفكيك بينهما استلزاما الى الثالث فيجب انضمام كل الاخر
وسوف نقول كلاما واحدا في كل شئ من زمان واحد علة فلو لم يكن في جانب المعلول
الاخر اي المتلازمين في جانب احدهما المتلازمين في جانب الاخر المتلازمين

ولأهمية إلى البقاء الثالث الافتقار بينهما ولا يذهب عليك ما يرد على المدعيين
 ما على مدعي المحقق الطوسي في البقاء الثالث سبب الافتقار من المتأخر
 فان هذا الافتقار إما افتقار المعلول إلى سبب المعلول فيكون احداهما علة موجبة
 للاخر فبغيره لا يفتقر للاحترام في علة احداهما للاحترام في علة الامر بغيره فيكون علة
 معلول في البقاء من سبب الثالث ولا شناعة فيه واما افتقار
 ما ليس بعلة موجبة فلا يفتقر لللاحترام فيها لا يقال لما وقع الثالث افتقار كل
 منهما إلى الآخر كل واحد منهما مفتقر أو مقتر باليه والمفتقر اليه يكون لازماً
 للمفتقر فيكون كل واحد منهما لازماً للاخر فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر
 بل هو معنى اللازم الابدائي لا نقول لما لم يصح ان يكون افتقار كل المتأخرين
 إلى الآخر بحيثية واحدة واللازم الدور يكون افتقار المفتقر بحيثية لا يكون
 مقترية فيه إذا كان مفتقر اليه فاختلقت المفتقر والمفتقر اليه بحيثية فلا يكون
 ما كان ملزوماً لازماً حتى يتحقق اللازم بينهما واما على مدعي الجمهور فهو انه لما
 ثبت عندهم من ان الواحد لا يصدر عنه الكثير إلا بالجماعات فإذا صدر عنه
 شيئان يكون فيه جهتان من جهة يصدر عنها فتعبر عن من جهة واحدة
 معلول آخر فكل واحد من المعلولين لا يفتقر إلى الآخر بل هو علة الآخر فيكون
 وهي لا يستلزم المعلول الآخر إلا من جهة اخرى فلم يتركز الحد الاوسط
 وقيل انه يرد على مدعيهم من ان اللازم من العلة الموجبة ومعلوم ان
 ثابت وقد ثبت ان المعلول واحد شخصي غير ان العلة الموجبة
 سبيل التماثل فإذا وجدت إحدى العلتين ابتداءً وجب وجود الثانية

لا يرى ان من معدومة قطعاً فارتفع التزام بين المعلول والعللة الاخرى بوجود
 بعضها فحينئذ ان القوم وان مالوا الى جهة وقوع هذا العمل المنفصل به بدلاً عن معلول
 واحد شخصي لكنه خلاف الحق واعتبر اي فيه تعدد العمل على نتيجة البدل
 فالعلة فيه حقيقة التمسك منقلاً الى جاعل وانما شخصي بدون المحصورة
 وقد بقي هننا اجابات لا يطول الكلام بذكرها « قوله » على « انما تنقل الصورة
 اه بتأديله اضر على عدم كون الصورة في مرتبة نفس مهيبة مفتقرة الى
 الهوى حاصله اعلم ان الصورة لو كانت في نفس مهيبة مفتقرة الى الهوى
 لما أمكن تعقلها بدون تعقلها اذ لا يمكن تعقل مهيئة المفتقرة بدون المنقولة اليه
 مع ان تصور الصورة بدون تصور الهوى وفيه منع ظاهر اذ كثير يتعقل مهيئة
 المنقولة ولا يتعقل المنقولة اليه ثم تعقل المنقولة من حيث انه مفتقرة لا يمكن بدون
 تعقل المنقولة اليه لكن ليس الكلام فيه كما لا يخفى « قوله » الا بتكلف شديد
 هي الاول التي ثبت ان وجود الصورة بدون الهوى محال « قوله » تعقل
 المادة اه بتأديله اضر على عدم كون الهوى في مرتبة نفس مهيبة مفتقرة
 الى الصورة حاصله ان الهوى لو كان في مرتبة نفس مهيبة محتاجة الى
 الصورة لما أمكن تعقل الهوى بدون تعقلها مع اننا نعقلها ولا يخفى نافية لظهور
 له ما استلزمه « قوله » قد لا يخرج بذلك اى يتعقل كل واحد من الصورة
 الهوى بدون الا بغير عدم التمسك بينهما « قوله » ان كان ذلك مما
 يهين لان مطلوبنا انما هو التزام بين الهوى وبين الصورة فيكون
 « انما استلزم عدم التمسك بينهما » قوله « على ان ذلك ينافي علة لانتفاء

عدم التضاليف بين الهولي والصوره بما صلها انه لما ثبت احتياج كل واحد
 منها الى الآخر لا يكون بينهما علة في التضاليف اذ فيه لا يتصور احد المتضاليفين
 الى الآخر اما في المحقق وهو ما يكون بين السبب والعلوه والبنوة فانه يحتاج
 فيه من كل منهما الى كل واحد من المتضاليف الاخر دون نفسه فكل من الابلوه والبنوة
 يحتاج الى محل الاخر دون نفسه واما في المشهورى وهو ما يكون بين المشتق
 ككالب والابن فالحاجة فيه انما يكون لجزء كل منهما وهو الوصف كالبابوة
 والبنوة الى ذات الاخرى محله فلا احتياج فيه للمضاليف المشتق
 الذي يعنى عبارة عن مجموع الذات والصفة اى المضاليف المشتق
 ليس بينهما ينفع الجواب عن النقص الذي يرد على مذهب المحقق
 الطوسي الذي مر سابقا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة للآخر
 او كلاهما معلولا ثالثا لوجب الافتقار بينهما بان المتضاليفين بينهما يلزم البنية
 مع انه ليس احدهما علة للآخر ولا كلاهما معلول ثالثا لوقع الافتقار بينهما فاجب
 عن جانيه بان المتضاليفين سواء كانا حقيقيين كالبابوة والبنوة او مشهورين
 كالباب والابن معلولان لثالث وهو موجب للافتقار بينهما واما في الحقيقة
 فبافتقار كل منهما الى معروض الاخر والاشهر من افتقار وصف
 كل منهما الى ذات الاخر وتفرير دفع الجواب عن طريق ان ما بينهما الافتقار في
 المتضاليفين انما ثبت انهما احدهما او جزمته الى معروض الاخر دون افتقار
 نفس احدهما الى نفس الاخر فيستحق التلازم بينهما فتولدت الحاجة اذن
 بين الهولي والصوره انما هي في الوجود فقط لان احتياج الشئ الى

الشيء اما ان يكون بحسب الهيئة او الوجود او وصف الاخر من المعلوم
 ان ليس الاحتياج فيها من جهة المصنف الاخر اذ يصح التفريق بينها
 بحسب الوجود فمقتضى ذلك ان لا يلزم منها بحسب الوجود وسبب ذلك ظهور بطلان
 هذا الماشق ترك المصنف ذكره فقد تعين احد الشئتين الاوليتين ولما اظهر
 الاول منها تعين الثاني وهو المعلوم قوله «ثم انه يستحيل ان يكون له لاقا
 انه يجوز ان يفقده كل من الهيولى والصورة في الوجود الى معروض الاخر
 او عارضة لا نأخذ قول على الاول يلزم ان يكون الهيولى والصورة عريتين
 ومردخلات ما ثبت عندهم وعلى الثاني يلزم ان يكون الافتقار منهما بحسب
 العارض فيقتل التلازم الذاتي الى التلازم بحسب العارض في قوله
 لا يقال حيثية الحاجة اه حاصله ان قولكم يلزم الدور في صورة العارضة
 وجود كل من الهيولى والصورة الى ذات الاخر بطمان حاجة الصورة
 الى المادة انما هي من جهة ان المادة علة قابلية لها وحاجة المادة الى الصورة
 وان كانت ايضا من جهة ان الصورة علة لها لكنها تتغير القابلية فتدور
 جهة التوقف لم يلزم الدور والى قاطب للقبائل والاي لم التسلسل المستحيل
 قوله «اذ لا يورث ثقب براني الى الحاجة الى المادة لان الحيثية التنفيذية
 يكون خارجة عن المحيثة بخلاف التنفيذية اذ هي يكون جزءا للمحيث
 فتعذر ما يوجب ثقبه المحيثة» قوله «فاذا كان احد الذاتين اه مثلا اذا
 اذا كانت الصورة علة للهيولى يكون متقدمة عليها بالوجود فتعذر وجود
 الثانية على الاولى فلو كانت الهيولى ايضا علة للصورة يكون الوجود

سعدته عليهما بالروح المحضر فيلزم ان يكون الصورة في الجوهر مستقرة على
نفسها فيلزم الدور في قوله ذو القسمة المقدارية الشكلية او سميت
يطر على الفردان لان هذه القسمة انما فرض للصورة الجسمانية
عروض المقدار لها التي مقدار كان روحها الجسمانية المذكورة فردا
الصورة مطلق الجسمانية لا قوله في دون الطبيعة من حيث انها طبيعية
للا فرض المقدار لها في انفسها لا تبت حتى نظر القسمة المقدارية عليها قوله
وان الصورة بيان الفرق بين اطلاق الصورة على الطوائع الجسمانية
وعلى الكفائين المخارفة فليست الصورة النوعية يحتاج الى قابل لانها
والا لا تفتت الكفائين المخارفة ايضا الى قابل لانها صورة قوله في الصورة
للمادة في سواها كانت جسمية او نوعية من حيث كونها مشيئة
منشئة الفردية محتاجة الى مادة يقبها منصفة لان المحل للبدان يكون
منشخصا فلم يفرح الا تقدم الصورة في مرتبة الطبيعة التي هي علته للهيولى
على الصور التي هي منشخصة ومعلولة للهيولى فابح تقدم الصورة الواحدة
بها من جميع الجهات على نفسها فيلزم الدور في قوله لكن فيما ذكرنا كفاية
رفع لزوم الدور لان العلم بالحاجة من الطرفين بحجة واحدة شرط في لزوم الدور
اذ ليس العلم بالحاجة للصورة الى المادة فابح الدور في قوله ثم انه لم يثبت حاجة
الذكر في قوله لا يثبت ما ذكرتم قوله فان قلت انه لا يثبت في قوله ثم انه لم يثبت
الى المادة حاجة لانه المنشئ مما سبق منقول المنشئ في شخصيته في المادى
ومن الهمم الى الهمم لا يثبت في قوله لا يثبت في قوله ثم انه لم يثبت

في الحاجة الى ذاتها لما اعتبر فم به فلا بد ان يكون طباعها ايضا بحاجة الى
 المادة في الوجود فقلت ليصح حكمكم بنفي حاجة طبيعة الصورة الى المادة بقوله
 "قلت المتكول لا يكون الا حاجة فطرية" فقلت ان المراتب كما في مرتبة الطبيعة
 الطبيعية او كونه منسوبة الى الطبيعة الطبيعية او النوعية او في مرتبة الفردية
 مستقلة فاني قد كان في بعض النسخ عندهم عبارة عن كون وجوده منسوبة الى وجوده
 تعبيرا او كونه مختصا به فاعتاله فهذا يقتضي ان يكون الحال بما هو حال في
 مرتبة جالوره محتاجا الى المحل وما بعاله لا ان يكون محتاجا اليه نظرا الى خصوصية
 ابتاعه عن الحال لما هو حال على انه لا يمكن له الهوي الى اخذ الاتصال من الصورة
 او اخذ الاتصال منها اما من حيث طبيعتها او فرديتها لا سبيل في الاول
 لانه لا يمكن لطبيعة الصورة حاجة نفسها الى المحل يكون مستغنية عن
 عنه ومن البين انه لا يوجد الاتصال من المنفصل وكذا لا سبيل الى التاكيد
 لان الصورة باعتبار الفردية متفردة عن الهوي فلهيوي يكون متفردة
 عليها فيلزم ان يكون في مرتبة التقدم خالية عن الاتصال الذي هو مأخوذ
 عن الصورة في مرتبة الفردية اذ ان الصورة المذكورة في هذا المرتبة لا يخذ
 الهوي الى الاتصال عندها فلو كان كذلك لكانت طبيعة الجوهر التي هي جنس الصور فان
 قلت اذا كان الجوهر جنسا له كان في اتصالها فصل ايضا فيلزم تركيبها من الجنس
 والفصل مع من هذا اذا كان لما صرحوا به من ان الصورة فصل في مرتبة
 لا يفسر شيئا والفصل يكون بين الجوهر والجنس ان كان يصدق على
 الصورة في تغييره ان كان له مرتبة به من الجنس في العموم لا في الخاص ولما ان الجنس

لا يشترط كثر المعتبرون العرضيات بالذاتيات فبغير ان ما يوافق البزج
 الجس واما ما يخص بالفصل للمنفية بينهما في العموم والخصوص والافان
 في الحقيقة ليس نهائيا للصورة وان كانت يصدق عليها صدق العوارف
 على المعروفة بانته لا قوله مما لا يخرج شبه اسم العقل والالزام ان يكون
 المفارقة لا يصدق الجوز عليها لا قوله لا حاجة الى الشيء اه فيه
 ان ما لا حاجة الشيء الى شيء بدون حاجة الجوز او بدون حاجة ما هو متحد
 باعتبار ليس الا ان في الكل خصوصية موجبة لاحتمياج الكل دون احتياج
 الجزاء ما هو متحد بقلال ان يقول بجوز ان يكون مثل هذا في الحلول بال
 يكون في الكل خصوصية موجبة للحلول دون حلول جزئه او ما هو متحد بقوله
 ليس ان يكون لا يقال ان الجسم حال في المادة لان حلول الجسم لا يكون الا
 بحلول جميع اجزائه التي من جملتها المادة فيلزم ان يحل المادة في المادة فلو كان
 حلول بعض اجزاء الشيء كفي لحلول الشيء ليصح القول المذكور بلا مية لان الجز
 الواحد من الجسم وهي الصورة حاله في المادة الكلية لا قوله لا يحج لحوال على
 الاحتياج لا قوله لا وذلك لان الشخص ليس ام موجودا يعني في الخارج
 اعلم ان القوم بعد اطلاقهم الشخص على المعنيين الاول كون الشيء بحيث يمنع
 فرض الشئ كمن امور متعددة والثاني كون الشيء بحيث يكون متافعا
 عداه وهو الحق لان المراد من الاشتراك المذكور في الاطلاق ان لا يكون
 الاشتراك في الكثيرين او مطابقة الطل الذي ينطلي الكثير على كلا التقدير
 لا يكون امتناع فرض الاشتراك الامن جهة كون الشيء متافعا على ما به فبغير

اعلم انه لا فاسد في الشيء يمنع الاستدراك قال الشيخ الاول للشخص الاول
اختصاصه في انزل هو معدوم او موجود والى كل مل فرفه فعلى التعدير الاول
يكون حاصل كلام المصنف ان الشخص عدمي فلا يمكن ان ينضم الى المهية انضماما
خارجيا كالنضمام للصورة الى المادة انتهى يحصل تركيب الشخص من المهية و
الشخص تركيبا خارجيا لا يتحد مع المهية في الخارج كما يتحد الشخص مع الشخص
فيكون تركيب الشخص منها تركيبا عقليا لان الانضمام والاتحاد لا يكون الا بعد
وجود المنضم والمتحد فلا يمكن الشخص موجودا فاسي انضمامه واتحاده مع المهية
ولما كان اتحاده من التعدير موقوف على عدمية الشخص فلا بد لنا من بيان برهانها
فاعلم انهم اوردوا اثباتها عدة براهن اقولها وجهان اولهما ان الشخص هو معلوم
كان وجهه ديا لانت انضمامه الى المهية على انضمامها اليها لان الشخص هو
الانضمامية للموصوفات بتوقفه على تميزه وهو موقوف على انضمام الشخص
اليه ويل هذا لا ادري صريح ولا تخفي بامية لكن لا لما قيل ان ثبوت الصفة الانضمامية
للموصوفات لا يتوقف على تميزه بل بغيره لان هذا خلاف الضرورة العقلية
فانها حاكمة بان ثبوت الصفة الكيفية بتوقفه على تميزه بل بان الاتصاف
الانضمامي قد يكون لصفة موجودة لموجود مغاير للموصوفات وقد يكون مع اتحاد
وتميز الموصوفات انما يفتضيه الانضمامية التي هي من قبيل الاول وان
الثاني والانضمام الشخص الى المهية كما هو من قبيل الثاني لا الاول حتى يثبت
الدور في كل واحد منهما انه لو كان الشخص موجودا كما كان متعينا فان التعيين
من لوازم الوجود والتعريفات كثيرة ولما كان كل واحد منهما مستلزما للآخر في

الشئين فكل واحد منهما من قبيل الضرورية بل قد يقال واحد منهما من قبيل الكلام الى
 هذا التعيين فيلزم التسلسل البسيط وانما خير ما فيه فانه يجوز ان يكون بسيطاً
 واحد من التعيينات مختلفة وانما اشتراكها في مطلق التعيين بسيطاً
 والموضوعات في عارض عام فلا يحتاج الى تعيين زائد نعم لو كان اشتراكها
 في التعيين مشتركاً في الماهية لكان محو جالیه البتة كما لا يخفى وعلى التقدير
 الثاني يكون حاصل كلام المص الشخص وان كان وجوده بالكنه لا يصلح ان يضم
 الى الماهية انضماماً خارجياً انضمام الصورة الى المادة او يتحد معها اتحاداً بالفصل
 مع الجنس اما الاول فلا بد في الانضمام من ان يكون الشخص المنضم محتاجاً
 الى الشخص المنضم اليه فلو كان الشخص منضمّاً مع الماهية لكان اليه الشخص المنضم
 اليها فيلزم الدور او غير ذلك التسلسل وتوجه اخر انه لو كان انضمام الشخص الى
 الماهية انضماماً خارجياً كما انضمام الصورة الى المادة يلزم ان يكون الشخص علة
 للماهية كما ان الصورة علة للمادة واما الثاني فلا يخرج كون الشخص فصلاً واما الماهية
 جنساً والفصل في بعض المراتب فيلزم ان يكون علة للجنس في هذه
 المرتبة فيلزم ان يكون الشخص علة للماهية وهذا كما ترى فعلى التقدير الثاني
 يلزم وجه صدق القضية البتة اى قوله ان الشخص ليس اذ هو جوداً
 ينضم الى الماهية اذ انضمام الانضمام والاتحاد لا يتفاد كون الشخص وجودياً كما
 كان وجوبه قهراً على التقدير الاول كما مر من قوله بل قد عرفت ان ليس
 الوجود الا الطبيعية التي تقتضي عن جاعلة فليس منها الشخص بياناً انما ثبت
 عندكم وجود الطبيعة بوجوبها انه لما لم يحل في الشخص الاشياء كان الطبيعية

الشخص فلم يكن الطبيعة موجودة كان الشخص وحده موجودا فهو يكون عين
 نفس فصار غنيا عن جعل الجاعل فيكون واجبا ومنها ان تعلم بالبدنية بمفهوم
 في بعض الحكمة العوارض عن الشخص المفهوم لا يتصور بدون الوجود فيلزم ان
 يكون الكلي موجودا ومنها ان الاشياء الموجودة متصفة بالطبيعات الطبيعية
 في رتبة تعينها بالبدنية فلا بد ان يكون الطبيعة موجودة اذ لا يتصف شي بالعدم
 الا ان الشخص يتبرع عن الطبيعة اذ على تقدير كونه عينا او جزءا لها من الطبيعة
 هية ولا الشخص شخصا وعلى تقدير كونه متصفا اليها فيلزم الدور اوله كذا
 سابقا فذكره ولا يخفى في الوجه المذكورة. اما في الاول فبان لا سلم ان يكون
 السجين غنيا للشخص لوجب ان يكون غنيا عن جعل الجاعل حتى يكون واجبا
 في الثاني وان لم يكن فان البدنية غير مسلمة عند الخصم واذا بطل الوجه المورد
 وجوز الكلي الطبيعي فكيف يصح ما فرضوا عليه من اشتراعية الشخص عن المهيئة
 على انه من الديدنيات ان المتماثلين الاشخاص حاصل بدون اشتراع متبرع
 لو كان الشخص اشتراعي يلزم ان يكون التماثل بينهما اشتراعي ايضا يلزم
 التبرع بلا مرجح فاما متكلم بانه ما الوجه في اشتراع شخص دون الشخص من المهيئة
 لما ذكر الكلام في بيان اوله وهو الكلي الطبيعي فلا بد من بنا لوبيسنا
 اوله متكررة تنفيها لقولنا في طريق فاعلم انهم استدلوا على نفسه لوجه اولها
 لو كان الكلي الطبيعي موجودا فاما ان يكون عين الاشياء او جزءا لها او خارجا
 عنها وعلى الاول يلزم عدم التماثل والمتماثلين اشياء من الطبيعة الواحدة
 لا يصح جعل الطبيعة على الشخص ومفهوم عند عدمه وانما لا يتصل باطل لان الوجه

لا يتصور بدون الشخص فاذا فرض الشخص خارجا عن الكلّي فكيف يكون الكلّي
 موجودا ويكن الجواب عنه بوجهين الاول انه ان اردتم يكون الكلّي عن الاشياء
 ان عينية بالذات مع تفارعا اعتباري بينهما فغاية ما يلزم من الدليل ان يكون
 الاشياء متفارقة بالذات لكن لا بالأسس فيه اذ من المفردات عندهم ان
 استبصار اشياء الطبيعة الواحدة انها جوهر بالاعتبار ~~بالاعتبار~~ وان اردتم
 به ان الكلّي يكون عينا للاشياء بل بالتفريق اطلاقا ولا اعتبارا فالتفريق غير جاهر
 يجوز ان يكون الكلّي عن الاشياء مع تفارعا اعتباري بينهما والثاني باعتبار
 الشئ الثاني وهو لا يصح حمل الطبيعة على الشخص بله اذ يجوز ان يكون الكلّي
 جوازا عقليا للشخص ويجب في الاجزاء العقلية حمل جزيئها على كلها
 وثانيهما انه لو وجد الكلّي الطبيعي فاما مجردا عن الشخص فيلزم وجود امر واحد في
 تلك متعددة واتصافه بصفات متضادة او بغيره عارضا له فلا يجوز ان يكون
 الكلّي وذلك لان الموجودين بوجود واحد او بوجودين وعلى الاول يلزم قيام
 عرض واحد للشخصين المحليين وعلى الثاني يلزم ان لا يصح حمل العارض على المتعرض
 لان فيه يجب ان يكون وجودا واحدا فاقابل فيه وتماثلها ان الكلّي الطبيعي
 لو كان موجودا في الخارج فاما ان يكون الشخص عينية او جزيئها او خارجا عنه
 منضمما معه او متفارقة عنه او منفصلا عنه ومباين له والاولان باطلان ~~بطلان~~
 للزوم السلب الحقيقة والثالث ايضا باطل كما مر وكذا الرابع لان متفارقة
 اشتراع الشخص الخاص بالهوية او جزيئها او غيرها على الادلّين يلزم التزج
 بالمرج باسما الوجه في اشتراع هذا الشخص ~~بالمرج~~ من الهوية او جزيئها دون

الشخص احرى على ان لا يعود الشقون كما لا يخفى على اللبيب اما بطلان الخامس
 فلان انفصال الشخص عن الكل الطبيعي يوجب امتناع كل الكل الطبيعي على الشخص
 منع انه محمول عليه عندئذ خلاف وفيه ما فيه قوله فكيف يمكن ان يحتاج
 الطبيعة التي هي كمالها الى المادة اذا احتياج لفصلان فلا يحل فيها
 بعد ذلك من تفصل الشخص شئ من اعتبارها باعتبار مجبولتها لان المحلول لا يستعمل
 على الاحتياج الذي هو نقصان ليس كما لا حقي لطبيعة الطبيعة باعتبار امر
 متاخر عنها قوله ومن سبيل اخر ليس من الاصول اه دليل اخر على
 قوله ولا يجوز ان يحتاج الطبيعة النوعية اه حاصله ان كثرة افراد الطبيعة الواحدة
 لما لم يكن ان يكون من نفسها لا تتحد واحدة ومقتضى الواحد لا يكون الا واحدا كما
 هو المنقر عندهم كانت من جهة تعدد القوابل وان كان بالاعتبار لان الكثرة
 لا يكون باعتبار القسمة الكلية وهي لا يمكن الا بالقابل فيها انضمام قابل الى
 الطبيعة يحصل لها شخص غير شخص حصل لها من انضمام قابل اخر ^{من حصول}
 كل شخص يحصل فرد فان كان للطبيعة شخص بدون لحاظ المحلول في القابل
 كما في الافلاك يكون منحصرة في فرد او في كثرة افراد الطبيعة الواحدة ودخل
 لانضمام القابل اليها يحصل لها شخص يتكرر الافراد كما عرفت لما عرفت
 ان القابل لا دخل لها في شخصها لا يتحد شخصتها بنفسها فلا يتحد افرادها بل يتحد
 من ان يقال ان الطبيعة بكل تارة في المحل بسبب شخصها ولم يقل مرة اخرى
 بسبب عدم ذلك الشخص الموجب للمحلول وفيه ما فيه وان لم يكن للطبيعة
 شخصها بل هي في المادة كما في الاشياء لا يمكن ان يرتبط بها في المادة

المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها لشيء غير المذوق كما يحكي قوله « وان
لم نقض ان حاجتها الى الطبيعة النوعية من حيث وجودها في الطبيعة
الحل حتى يجب ان يكون معلوله للحل متساوية عنه ويكون المحل علته لها
متقدمة عليها لان هذا خلاف ما ثبت عندنا » قوله « من هنا اني ومن
قوله لكنها يقضي بحاجتها » قوله « باعتبار وجود الماهية في الحداثية وانما قال
باعتبار وجود الماهية ولم يقل باعتبار وجود الطبيعة لكلا يتوهم ان حلول الطبيعة
الحسية لا يكون الا باعتبار حاجة الطبيعة الحسية في وجود نفسها او بوجودها لازم
مستند اليها انتهى حاصله ان لفظ وجود الطبيعة لما كان شاهدا للطبيعة الحسية
ايضا فهو مستند الى الحاجة في الطبيعة الحسية الى الحل ايضا لا يكون الا باعتبار
حاجة الطبيعة في وجود نفسها او بوجودها لازم مستند اليها مع انه ليس لك بجزء
ان يكون الاحتياج فيها من غير ما بان يكون احتياجا لها من جهة افرادها
النوعية التي تختلف باختلاف الفصل وانما لفظ وجود الماهية فلما لم يطبق في
الاعلى النوع خرج عنه الطبيعة الحسية » قوله « على انك هذه العبارة دليل آخر
على احتياج الصورة في مرتبة الفردية المطلقة الى المادة حاصلا ما ان بران
الوصل والفصل لاثبات المادة فاض الحاجة الصورة في مرتبة فرديتها المطلقة
الى المادة دون غيرها اذ خلاصة البيان ان الصورة التي هي متصلة في نفسها
اذا نظر عليها الانفكاك لابد ان يكون شيئا قابلا لها وهو المسمى بالمادة وظهر ان
الانفكاك انما يطر على الصورة من حيث الفردية المطلقة كما عرفت فاذا كان
الصورة متعلقة الى المادة الا ان حيث الفردية المطلقة » قوله « وايضا دليل آخر

على اثباته حاجته الصورة باعتبار فرديتها المطلقة خاصة ان لزوم حملها
على ما هو في انما هو من جهة مطلق التماثل والتماثل العارضين للباقيين للصورة ولعروضها
ايضا فبغير الصورة المذكورة فردا مطلقا من مطلق الصورة فاحتياجها اليها ان يكون
باعتبار الفردية المطلقة لا باعتبار نفسها * قوله * فحصل اه لانه لما بطل احتياج
الصورة التي هي من جهة مطلق التماثل باعتبارها في نفسها التي هي احد مراتبها الثلاثة التي
هي النوعية والفردية المطلقة والمخصوصة الى المادة في جميع مراتبها التي هي الجنسية
والنوعية والفردية المطلقة والمخصوصة لا يكون احتياجها الى المادة الا في مرتبة
الفردية المطلقة او المخصوصة فالمراتب الاول احتاجت الى الفردية المطلقة للمادة
دون المخصوصة اه الاول فلان كل فرد وشخص من الحال يكون محتاجا الى كل
وتشخص من الحال لان الحال انما يتشخص بتشخص المحل فالحال لا يشخص المحل لم يكن محتاجا
لحال الشخص والمادة في فانه لا يحتاج المحل في مرتبة الفردية المطلقة الى فرد
مخصوص من المحل والاشياء تترتب انما تترتب انما تترتب الكثرة في المادة في الفرد من
المادة محتاجا الى وجود الطبيعة الجنسية والنوعية التي لها كانت الصورة باعتبار
الفردية التي هي محتاجة الى مرتبة الفردية للمادة كانت محتاجة اليها ايضا لان
الحاجة الى الشيء محتاج اليه والاشياء التي يكون محتاجة الى فرد خاص من المادة
لان نفس الحال انما يكون بتعين المحل وهو لما كان محتاجا الى الفرد المطلق والجنسية
والنوعية التي له احتاجت اليها ايضا لما عرفت * قوله * اعني المادة من حيث
الطبيعة سواء كانت في مرتبة الجنسية او النوعية بيان لقوله في بابي ماده وقوله
من حيث الطبيعة لانهما بيان لقوله ولما هي ماده وقوله او خصوصها بيان لقوله

او هذه المادة قوله محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لانها غاية للمادة في
 جميع مراتبها قوله \times وذلك لما في الصورة وذلك لوجوب تاخر الحال من حيث
 الفردية على العموم والخصوص من طبيعة المحل وفردية على العموم والخصوص وان
 اعتبرت خصوصية الحال \times قوله على ان الصورة لان الذكر سابقا دليلا على
 عدم احتياج مادة جميع الاحكام في جميع مراتبها الاربع \times فورة الى الصورة الجسمية
 الشخصية وهذا دليل على عدم احتياج هيولى العناصر خصوصيتها في جميع مراتبها
 الى الصورة الشخصية فاصلا انه لو كانت الصورة الجسمية الشخصية محتاجة اليها
 للهيولى وعلتها لهما لم يتبين الهيولى يزولها لعدم بقائها لعدم العلقة مع ان
 هيولى العناصر بقية في جميع مراتبها لا يزول بزوالها \times قوله \times اعني حقيقة الطبيعي
 سواء كانت في مرتبة الجسمية او النوعية هذا تمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج
 اليه من الجانين فالجاء جعل ان بينهما اثنا عشر احتمالات حاصلة من ضرب
 المراتب الاربع التي للهيولى وهي الجسمية والنوعية والفردية المطلقة والمنصورة
 في المراتب الثلاث الاخيرة التي هي للصورة نفى سبع منها وهي التي يقاس فيها
 نسبة الصورة الجسمية الى المراتب الاربع التي للهيولى ونسبة الفردية المطلقة
 للصورة الجسمية الى المراتب الثلاث الاولى للهيولى يحتاج الصورة الى المادة
 وفي خمس منها هي التي يقاس فيها نسبة الصورة الجسمية في مرتبة النوعية
 الى المراتب الاربع التي للهيولى ونسبة الصورة الجسمية من حيث
 الفردية المطلقة الى الهيولى المنصورة المشخصة احتاجت المادة الى
 الصورة قال بعض المحققين في غاية العلوم هذا حال الهيولى بالنظر الى

الصورة الجسمية ولها بالعزلي شخصية فهي عالمها الطبيعية التي مسته يكون كمال
 الهيولى بالنظر الى الجسمية والفرق من بعض الوجوه كما لا يخفى على المتفكر
 فان في عالم العنا صور كعدد الجسيمات لها تنبها بالكون والفد وانما يكون
 تقدر الهيولى بخصيتها دون النزعية المصنعة والاشخصية المعينة واما
 تجدد النوعيات وتغيرها بسبب الشخصيات محتاج الى الماددة انتهى
 كلامه الشريف في قوله لا الداخلة والا غيرم ان يكون الهيولى جزا للصورة
 في قوله «والعلة القابلية مطلقا اى سوا كانت هيولى او غيرم» قوله «
 لا يكون علة اخرى غير القابلية لافاعلية ولا غيرم للتاني فيه انه يجوز ان يكون
 في الهيولى جهتان يكون جهة علة قابلية للصورة وجهة علة غير القابلية لها
 فيقال «قوله» ولما كان موضع الاشتباه اه اعلم ان القوم لما استندوا الى
 نفى كون الهيولى علة فاعلية للصورة او ما يحذرونها بانها لو كانت علة لها
 او ما في حكمها لكانت متقدمة عليها تقدما ذاتيا لتقدم العلة الفاعلية عليها
 على المدعى ان الهيولى متأخرة عن الصورة الجسمية لاحتياجها اليه اعترض عليه المجادلون
 بانه لا يلزم من نفى كون الهيولى علة فاعلية وما في حكمها للصورة الجسمية نفى
 كونها علة لها راسا فيجوز ان يكون علة لها كونه علة فاعلية لها او ما يحذرون
 حذروا و اجاب المصنف عن ذلك انما هو ضد النفي العلة الفاعلية
 او ما يحذرونه بالرفع ما يترى معنا في بادى الراى انه يجوز ان يكون الهيولى علة
 فاعلية او ما يحذرونه من الصورة الجسمية وانما في هذا وجه كون الهيولى علة فاعلية للصورة
 الجسمية لا فاعلية الى جهات نفى كونها علة لادعاء من ادعى ان العلة الفاعلية

التي لا يكون عندها ثبوت في غير القابلية لما في غاية لا غير ما به قوله «ولم يحكم المسمى»
 أي مما ثبتت أن المسمى ليس له يكون عليه غير القابلية «قوله» «لا من حيث»
 أنها قبل الشخص لأن العمارة ليست على فاعلية للمسمى «قوله» «او يكون»
 بها شريطة ما في الموضع لأنه قد ثبت أن المسمى ليس ذات وضع بالذات
 «قوله» «وما لا اعراض للكشفة بالمادة» «وهذا» «يخرج اشكالان» «اولهما»
 ان الاعراض المستحصنة المذكورة لا يصلح ان يكون مستحصنة للشخص الخارج
 لأنها كانت خارجية فيعرض لمعرضها في الخارج ومن البين ان الشخص
 المعرض الخارجي ووجوده «يقف» على شخص المعرض ووجوده في الخارج
 فكيف يحتاج المعرض في وجوده وتخصه اليه «والا يلزم» «المورد» «ان كانت»
 ذهنية فكيف بهذا الشخص الخارجي لان لا يكون خارجيا لا يفيد امر خارجيا
 وثانيهما ان احتياج الشيء بشخصه ان كان الخارج من الاعراض «شخصية»
 لان الخارج من الاعراض يتغير بنفي المعرض بشخصه بحاله كما كان «اشكالان»
 الى الكلي منها فكيف بهذا الشخص لأنها لا يحصل من الفاضل الكلي الى الكلي
 شخص وتقرير الدفع ان الشخص حقيقة انما هو المبدأ الفاضل «دون الاعراض»
 حتى يتوجه الاشكالان المذكوران «فما طلاقا» «الشخصيات» «عليها» «انما هو بالخارج»
 بمعنى انها امارات للشخص ولما لم «تثبت» «نعم» «ربما يتغير الشخص لما كان قوله»
 بل انما على الشخص «بمعرض» «الموجود» «وقوله» «وما لا اعراض للكشفة بالمادة»
 نصيب «ان الاعراض المذكورة» «ليست» «لها» «مراخلة» «في افادة الشخص»
 وكان هذا محققا لما عليه الجمهور من ان الاعراض المذكورة ايضا «مراخلة»

في افادة الشخص في العالم فلو ان تلك الاعراض من مقومات الهوية الشخصية
 ومن متمات العلة الفاعلة للشخص النوعية فغير المضافة بقوله نعم لا يعتبر الشخص
 واقرببه ان الشخص يعلق على اثنين حقيقة ويجازي اولها الطبيعة المجرودة
 عن العوارض في مرتبة المادية وان كانا يتغيران في مرتبة المادية فليس بها
 الفرد وهو مجموع الطبيعة والعوارض فالعوارض هي هذه الصورة فرد للشخص
 هو اطلاق المجموع على تلك العوارض انما هي من مقومات الهوية الشخصية ومن
 متمات العلة الفاعلة لنوع الشخص انما هو باعتبار المعنى المجازي فلم يكن مخالفا
 لما صرح به المصنف ان تلك الاعراض ليست من الشخصيات اذ مراد من
 الشخص الشخص بالمعنى الحقيقة لا المجازي بقوله بالمعنى المأخوذ وهو كون الشخص
 عبارة عن مجموع الطبيعة واللوازم والاعراض الباقية بينها بقوله اذا
 فكتبت اي للطبيعة النوعية والجنسية قوله ومع اي اذا اعتبر في الشخص
 الطبيعة واللوازم والعوارض المذكورة بقوله تلك الاعراض والمراد منها
 ما يكون خارجة عن المعروض سواء كانت لازمة او غير لازمة لا يكون باقية بها
 بقوله شبهة نسبة الفصول الى الاجناس لان الجنس كما يكون اعم من الفصل
 اخص لك الطبيعة اعم والعوارض اخص وليست تلك الاعراض فصلا لها
 حقيقة لان الفصل يكون في مرتبة عليا للجنس ومقدما عليه فالاعراض ليست
 علة للطبيعة ومقدمة عليها مع ان الحقائق التي يكون الطبيعة المحررة جزوا
 لها قد يكون جزاءها فلو كانت الاعراض فصلا لها لزم تركيب اجزائها من الجنس
 والعرض فنافي بقوله من مقومات الهوية الشخصية للنوع الحقيقة اي من

دواخلها ومن سمات العلة الفاعلة لشخص النوع لان الاعراض في هذه
 الصورة داخلية في الشخص التي فلها ايضا مثل في افادة الشخص فلا يكون له
 قبض الوجود الخارجي وجهه مقبدا للشخص بل مع العوارض المذكورة تكون
 الاعراض من سمات العلة الفاعلة للشخص باعتبار انها متممة لثبوت
 الفاعل فبعض الشخص قوله فقد عرفت انها ليست من علل المهية اذ لا بد في
 كون الشيء علة لمهية الشيء ان يكون تلك المهية متفجرة الى العلية مع انه قد
 ثبت مما سبق انه ليست مهية الهيولى متفجرة الى الصورة بقوله ولانما يقال
 في المحل بها لانه قد سبق ان الهيولى قابلة للصورة فلما انعكس الامر
 بقوله وهي اى الصورة من هذه الخمسة اى عينية الطبيعة لا يصلح
 ان يكون فاعله قريبة او بعيدة او الة مطلقة لا الهيولى الشخصية والالهي
 المطلقة اه وقد لور ولانبات هذا المظهر وجه اخر هو ان الصورة لو كانت
 فاعلة او الة للهيولى يلزم ان يكون الصورة مقدمة على الهيولى ضرورة
 وجوب تقدم العلة على المفعول والهيولى متقدمة اما على الشكل او مفعول
 ان يكون الصورة مقدمة على الشكل او مفعول فيلزم ان يكون الصورة
 مقدمة على الشخص لان المتقدم على المقدم على الشيء والمقدم على
 الشيء متقدم على ما مع الشيء متقدم عليه مع ان الصورة اما متفجرة عن الشكل
 او متفجرة عن ما فيه بقوله والالة المطلقة اه اشارة الى عدم كون الصورة
 الة لتضم الهيولى حاصلة ان حال الالة المطلقة كحال الجاعل في انها يجب
 ان يكون متفجرة عند كون الجاعل واحدا شخصيا اذ عند قيام الالة لا بد

ولا يشخص التأثير فضلا عن ان يختص الاشرف فيبقى ان يعلم ان النسبة بين الالة
 التي هي مفردة بما يتوقف الجعل على توسطه من الجاعل ومجوله من غير ان
 يكون له تأثير فيه فيمن الواسطة منسوبة اليها منه اذا اعتبرت في الواسطة
 ان يكون المتوسط على موحدة مؤثرة في المدد او عموم وخصوص مطلقا كما
 ذهب اليه الامام الرازي على تقدير عدم اعتبار قيد الاتحاد في التأثير فيها
 فخط هذا الرأي يكون كل واسطة الله ولا يعكس اما الاول فطريقا الى
 فلان الواسطة قد يكون موحدة فالعلة القريبة لمعلولها فانها واسطة منه
 وبين العلة البعيدة وموحدة له والالة لا يكون موحدة للمعلول البسته وان
 كان الاجازة متوقفا عليها فالواسطة بالاعتبار الاول داخل في الجاعل
 الذي يتبين لانها جاعلة مرتبة لمعلولها وان كانت معلولة لعليتها وبالاخص
 الثاني لما كان فيها احتمالا في الاجازة وعدمه كليهما فاعتبار احتمال الاتحاد
 داخل في الجاعل القريب وباعتبار احتمال عدم الاجازة داخل في الالة فلذلك
 ان المصمم اهل فكر كون الصورة واسطة بين الجاعل ومجوله اي المصور
 قوله مع ايهام المتوسط الموصل للتأثير اي تأثير الجاعل ولا يتوهم ان
 مناهي المعنى الالة من ان ليس فيها التأثير لان المصمم قال ان المتوسط
 مؤثر بل قال انه موصل للتأثير اي تأثير الجاعل الى مجوله فلم يتوسط دخل
 في تأثير الجاعل فيه لانه مؤثر فيه حتى ينفذ في معنى الالة بقوله فلان الصورة
 اه ما فيها من المعنى استغنى في معنى قوله وبست الصورة الشخصية
 اه لكون الصورة الشخصية لا بقوله اذ قد عرف ان الصورة الشخصية

مقتضية الى الهيولى الشخصية لان انما انما شخص شخص محل في قوله «ولما لا
فلان الجاهل على ذلك لا لا للطبيعة هو انما على او الاله للفرد بالذات لان الطبيعة
الفرد لما كانتا متحدتين بالذات لا بد ان يكونا موجودا عليهما او التها جاعلة والشيء
له والالام بين الالهام بينهما ولا يفتقر ما فيه فليس هذا الكلام يدل على ان جعل الطبيعة
عين جعل الافراد مع انه من الابطال التي ان الصورة المطلقة ليست
شخصا لكي على الهيولى يكون مقدمة عليها فيكون جعلها ايضا مقدما على جعلها
والهيولى لما كانت جاعلة للشخص الصورة يكون مقدمة عليها فجعل الشخص الصورة
بعد جعل الطبيعة فاذن يكون جعل الطبيعة غير جعل الافراد «قوله «ولا يكون
اي الجاهل جاعلا للفرد الا باعتبار كونه شخصا «قوله «وذلك لان الهية
دليل لقوله «ولا يكون جاعلا «قوله «بل انما يصدر متشخصة عن جاعل شخص
لما كان صدور الهية عن جاعل على حاله لا يصح ان ينزع عنها الشخصية
قال المصباح ان الهية بدون اعتبار الشخص عن جاعل متشخص والافان في
عنه حقيقة انما هي الهية بدون اعتبار الشخص معها فلا يتوهم ان ينفهم
من كلامه بيزا من ان الهية مع الشخص صدرت عن الجاهل على خلاف ما سبق
منه فمن ان الطبيعة محولة والشخص ينزع عنها «قوله «وان لم يكن عربة
عنه في الوجود لان وجود الطبيعة مع عزل النظر عن الشخص من المتفحات
«قوله «فراكم ينقبض اه لان المحول على هذا التقدير يعبري عن الشخص فلا بأس
في ان يكون جاعله ايضا معر عن «قوله «وان لم يجز ان لا يكون كمال الطبيعة
اي طبيعة الجاهل مقدومة بالشخص في نظرنا على اه يعني ان ما قلنا سابقا

من ان تلك الطبيعة يجوز ان يكون طبيعة مطلقة انما هو في النظر الواسع
 مباحث الحكمة بحكم بان الممكنات كلها مستندة الى جاعل واحد واجب ^{تخص}
 بالذات واللازم الدور والتسلسل بقوله «تختص بها اى بالذات فيكون
 الشخص عينا للواجب كما نقرر في موضعه فلا يمكن العقل ان ياخذ تارة
 مطلقا ليكون بسببه ^{للطبيعة} تلك الطبيعة المطلقة وتارة يختص بها يكون بسببه ^{للطبيعة}
 الشخصية او مشتركة للجاعل شريكه الا عاتية كما سيحكي بقوله «جزء من»
 الفاعلية اطلاق الجزئية على الصورة من الفاعل للمادة انما هو على سبيل
 الميزان اعتبارا ان تأثير الفارق لا يوجد بدون معينة اى الصورة كما ان
 تأثير الكل لا يوجد بدون تأثير جزئية والافعال في الحقيقة انما هو الفارق
 فقط دون المجموع المركب منه ومن الصورة «قوله بل لعله يكون حقا في
 الحقيقة سيستفح لك في موضعين بان المادة انما قصدت في الوجود
 لتظهر لها الصور بانوارها وان المقدم الاول هو الصورة والافعال في هذا المقدم
 فيفصح كما تاسيسا بذلك تنقل باقائه الشيخ في طبيعيات الشفا بعد
 نقض حجج الخطئ في باب الاتفاق والبحث هو انه ينبغي ان يذكر ان المادة
 لا اصل الصورة وانما هو في الجبرل فيها الصورة وليس الصورة لاجل المادة
 وان كان لا بد من المادة حتى توجد الصورة لا يقال العلية العاقبة
 يكون متاخرة في الوجود عن حلولها او عن حلولها وان كانت متقدمة عليها
 في الدوام في الصورة ليست متاخرة في الدوام في الجوهر بل هي متقدمة
 في الدوام في الجوهر لان العلية العاقبة هي التي تاتي الوجود على الاطلاق

كيف وقد ثبت ان العلة الغائية مستترة في الشيء بالواجب لعدم ضرورة الغاية
 وقال الشيخ لو كانت هذه العلوم الاسبابية علوما مفردة لكان افضل علم
 الغائية ويكون ذلك هو الحكمة لان ذلك افضل اجزا هذا العلم نعم اذا
 كانت الغائية كالتبعية فابردة يكون متافرة ويستقل تصرف ذلك عن الشيخ
 فالصورة كون حيث الطبيعة المطلقة ليست كالتبعية حتى يجب تأخرها عن المادة
 وان كانت علوية فالتبعية لها والمادة الصورة المصنوعة في العلم حوفي كالتبعية متافرة
 عن المادة المستترة وفي التماسية الاخرى اعلم ان الشيخ اعطى كون الصورة
 المطلقة علوية فالتبعية بانها باحقيقة معلولة للعلل كلها فلم جعلت علوية مستترة و
 اجاب عن ذلك بعد تمهيد ان الشيء يكون معلولا في شئيه ويكون معلولا في
 وجوده بان العلة الغائية في الشئيه قبل العلة الفاعلية والاعلان ولك
 قبل الصورة من جهة ان الصورة علوية مستترة في وجودها ذلك ان العلة
 الغائية في وجودها في النفس قبل العلة الاخرى وانما في نفس الفاعل فلاها
 يوجد او لا لم يتصور عنه الفاعلية وطالب الدليل وكيف الصورة في ذاته
 النفس غير الفاعل فليس يعرفه بآثره على المادة فيكون في التبع
 الشئيه والوجود في العقل ليست علوية اقدم من الغائية بل هي علوية لتصور
 سائر العلة علوية لكون وجود العلة الاخرى بالفعل علوية لوجودها وبسبب العلة
 الغائية علوية على انها موجودة بل على انها شئ في ذاته التي هي علوية العلة بانها
 الاخرى هي معلولة العلة هذا اذا كانت العلة الغائية في الكون ولكن في وجود
 على من الكون على ما سيجي في موضعه فلا يكون شئ من العلة الاخرى

علته له ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود فيكون اذن العلة الغائية ليست
معلولة بالعلل لانها علة غائية ولكن لانها ذاتية كون ولو كانت بسبب
ذاتية كون لما كانت معلولة بالثبوت واما اذا اعتبرته علة غائية فتعدها علة
اسرار العلة في ان يكون عللا انتزاعية ^{قوله} والفاعل الغريب لهما
للمادة يجب ان يكون نورا يفيض عن باريه الحق اذ لا يمكن ان يكون
هي علة للمادة لانه قد ثبت عند سم ان الصادر الاول عن الواجب حق
يغني عن العلة والعقل وليس في موضع بيانه يكون ذلك النور بريا عن الماد
في ذاته اذ لو كان ماديا لكان فعله موقوفا على المادة فيلزم ان يكون لهما
دخل في تحصيل نفسها وبل هذا الادور صريح وقد يستدل على كون ذلك
النور الذي هو سبب للمادة برئافتها بانه لو كان السبب الاصل لهما
ما ~~يحتاج~~ اما الصورة او غيرها فان كان الاول لزم ان يكون مقدمة
على الاصل لان العلة يكون مقدمة على العلول والسبب الاصل
بسبب كونه علة للمادة تقدم عليها والمادة اما مع الشكل او مقدمة عليه
فيلزم ان يكون الصورة متقدمة على الشكل للمادة واما خلافا ما نقرر عندكم
على انه يلزم التسلسل وبهذا يندفع الشك الثاني من الترتيب ايضا ^{قوله}
فبصدور عنه اى عن النور المذكور وهو العقل الصورة ولا يتصور صدورهما
عن المادي لانه لما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة لا بد ان يكون
احدهما علة للاخر وكلاهما معلول ثالث ومن البين ان ليس بينهما علاقة
العلية كما عرفت سابقا فلا بد ان يكونا معلولين ثالثا واذا قد ثبت ان جلال

اللازم

المادة مجرد عنها بالكلية فيكون جعل الصورة ايضا مجردا عنها والام يستعمله
 شي واحد x قوله x بحيث يلزمها في الوجوده حاصلا ان المفارق لمصادر
 عنه الصورة المطلقة بحيث يلزم وجودها الكلون في المادة فصورته عنه المادة
 باعتبار الصورة محلت الصورة فيها وانضمت معها اذا حلت فيها
 فتشخصت بها فالصورة من حيث انها صورة مطلقة يتقدم على وجود المادة
 ومن حيث انها صورة معينة متأخرة عنها فتكون المادة قد تصورت اى
 صارت ذات صورة مطلقة فوجدت شخصيتها اى صارت ذات صورة
 معينة وهذا معنى قوله المادة يحتاج الى الصورة في وجودها والصورة يحتاج
 اليها في الشخص وفيه انه يلزم ان يكون الصورة متأخرة عن وجود المادة
 لوجوب تأخر المنضم من وجود المنضم اليه فكيف يكون معينة في افادة العال
 المادة اذا التأخر عن شي لا يكون معينا لعلته قال x قوله x فحيث
 الى الصورة يعنى ان المادة بهيتها المطلقة والشخصية تحتاج الى الصورة
 من حيث هي اى فاعلة الفاعلية اى تأثيرا باجتماع المفارق مع الصورة
 من حيث هي اى فالصورة من حيث هي من معينات تأثير العلة الفاعلة
 التي هي المفارق وليست جزءا لها كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف حتى يباين
 الكلام السابق واللاحق الدالين على ان العلة الفاعلية المفارقة حسب
 والصورة انما هي معينة لتأثيرها x قوله x وهذا المجموع وجه البراءة عن المادة
 ووجه براءة العلة الفاعلية عنها فقد مرنا الفاء وجه براءة الصورة من
 حيث هي عن المادة ان المادة لما كانت محتاجة اليها يكون الصورة

تعمية عنها وغير مختصرة اليها واللا يلزم الدور بقرينة \times والمفارق عن الزوال
 اذ ليس بينك مادة حاصلة انه لما لم يكن للمفارق والصورة المعينة له
 محل ومادة ليرتبطا به لا يمكن زوالها اذ يؤول الشيء لا يمكن الا ان يكون
 له قابل كما عرفت غير محذور في القابل بل كيف يمكن ان يكون له زوال \times قوله \times واذا
 الصورة اه هذا دفع دخل بقدر تغير الدخول ان فوالكم ان المفارق والصورة
 المعينة له في تأشيرها الى زوالها باطل اذ الصورة يزول في عالم الكون
 والف في اسي العاقل ولكن تغير الدخول بوجود اخر منه اذ كيف يمكن ان
 يكون المفارق علة للمادة اذ علية لها مشروطية على اعانة الصورة له
 والصورة تبدل قطعا في العاقل ومن البديهي ان لا يبقى المشروط
 عند تبدل الشرط فكيف يبقى علية المفارق ح فلا يكون المفارق علة
~~فقط بل الدفع ان المعين للمفارق انما هي الصورة المطلقة وهي لا يزول~~
 بل يبقى ببقا البديل المعاقب اذ البديل والمبديل منه مشقة كان سفي
 جهتها الجسمانية التي هي نوع عند جسم فالتى قلنا ان الجسم المعينة
 ان عدم اعانة الصورة العينة لما هو علة للمادة من جهة عدم بقائها و
 تبدلها كما عرفت فلما لم يكن البديل يجوز ان يكون الصورة المعينة الشخصية
 بعينة لما هو علية للمادة في الاجسام التي ليست الصورة فيها متبدلة
 كالافلاك مع انه من المقررات عندهم ان الصورة الشخصية ليست ثابتة
 بما هو علة للمادة في جسم من الاجسام قلت ان الصورة الشخصية وان
 لم يزل في احوالها كذا لم تكن كما كانت في احوالها لان تشخص

الحال

الحال انما يحتمل من تشخيص الحبل كمنه يكون عا معينه باسوة علة لها واللازم
الدور بقوله هو وبما يكملها ان حاصله ان الصورة العاقبة لما كانت
مخالفة للصورة السابقة من جهة النوعية يحتمل المادة متعينة بصفة نوعية
جوهرية غير الصورة النوعية الجوهرية التي يكملها الصورة السابقة النوعية
متعينة بها ثم قد فالزائل غير المعين اذ الزائل الصورة المخصوصة
الشخصية وهي ليست بمتعينة واذا المبعين الصورة المطلقة وهي لايزول
بل يبقى داويا ومتمما اشكال هو ان الصورة لما كانت بمهيتها معينة بالجوهر
للمادة لم يكن المادة علة للصورة المذكورة السابقة واللازم الدور في
اما ان يكون الصورة المذكورة مطلقة لشي اخرام لا وكلها باطلان اما
فلا انه لوجب ان يكون للصورة واجبة كما ترى واما الادل فلانه بوجه
يكون علة الصورة غير مفعولة للمادة وبذا مخالفت لما تقر عنه
اللازم بين الصورة المطلقة والمادة انما هو من جهة استنادها الى
واحدة وهو المفارق على ان ذلك الشيء انما ان يكون معيناً للمادة
وعلى الاقل يلزم ان يكون الصورة عرضاً لصدقها هو المعتبر في
من ان يكون بمهية وتخصيصها بما الى مادته عليها لانها متعينة
في تشخيصها الى المادة واللا محالة بجهتها ايضا محتاجة اليها
احتاجت الى ذلك الشيء المتضمن للمادة احتاجت الى المادة الباقية
الافتقار الى الشخص بالكلية لوجب الافتقار الى الشخص بالفتح
يلزم ان يكون على الاخص غير على الطبيعة لانه علة تشخيصها

عند فهم هي المادة وعلية طبيعة الصورة حصار الشئ الغير المتضمن للمادة مع
 قد تقرر عندهم ان ما هو علية الطبيعة علية الشخص فمثل بقوله لا واورد الشيخ
 له نظير فقال ان الاضافة اه في الحاشية اعلم ان معنى هذا الكلام لا يتضح
 الا بمقدمات فبالحري ان تذكره مجملة ويحال فصلها الى موضعها فنقول ان
 من الاجسام التي لا يبصار بذاته اذ الم يستره عنها حاجب كالشمس
 وهو المضي بذاته منها ما ليس كذلك وهو ان لا يتفقد في الشعاع فلا يستره
 ولا يستر ما وراءه كالهواء والماء والشفاف او ينكسر عنه الشعاع الى
 ثمانية كالماء وهو الصقيل او لا يتفقد فيه ولا ينكسر عنه بل يستره
 هو دون ما وراءه وما يقابل كالجدار وهو الملون واللون عند الشئ انما يكون
 لوانا للشئ اذ كان سبب مضي بان لا يتفقد فيه الشعاع الواقع من المضي
 ولا يكمل الشئ بل يقوم الشعاع على وجهه وذلك الاستعدادات بما هي
 متفقد في انما ينكسر الشعاع عن النفوذ والانعكاس يكون متمشكة للسبب
 المضي في اقامة الاضافة على الوجه المستير وبما هي مختلفة يجعل كل منها الشعاع
 على خاصية من الالوان غير الخاصة التي بعضها اخرى فيكون هناك تارة
 بيضاء وتارة سوداء وتارة خضراء وتارة حمراء وتارة زرقاء
 وتلك الاستعدادات متمثلة في النفوذ والانعكاس والامارة متمثلة في الالوان
 والالوان متمثلة في الاجسام العنصرية ثم اعلم ان الابصار والامارة عند
 الرائي بين جرح الشعاع من الشئ والبصر فينفذ في الشفاف فلا يستر
 ولا يحجب ما وراءه ولا يتفقد بل ينكسر من الصقيل فيجب ما وراءه ويرى ما وراءه

ما يقابل في المضي

والنفوذ ولا يتكسب من اللون الغير الصقل فيستدري ويحجب ما وراءه
ولا يرى ما بقا كما عرفت وآيا الطبيعيون المشركون ومنهم الشيخ فهم يشهدون
الانكار لذلك ويقولون ان خروج الشعاع ونفوذه وانعكاسه مما ليس له
معنى يعقول فان الشعاع ان كان جوهرا كما ان لا محالة جسمه فكيف يصعد لجهة
من البعد الى كرة الثوابت او ينزل من الثوابت على الارض خافقا لا فلا
وان كان عرضا فكيف يخرج من قبل بذاته من الشعاع كيفية قائمة بالاجسام
والاجسام عندئذ منها ما هو مضي بذاته ومنها ما هو مستر عن المضي بذاته لا
يفيض البعد الواحد الى جانب للعمود والكيفيات كيفية من غير فعل وتحويل
والابصار انما هو بطباع الشيخ المزمع في البصر والاجسام بخلاف الاستعداد
في ان منها ما لا يطبع شيئا في الابصار ولا شيء بمقابلته اصلا فلهذا
ما وراءه ومنها ما يطبع شيئا يقابل في الابصار دون ما وراءه ومنها ما لا
شيئا لا شيء يقابل في بصره دون ما وراءه وما يقابله ولما كان الامر من
هنا التحيل يكون الكيفية التي يصير مع الاضائة لونها بالفعل بما هي كيفية لا
شركة السبب المضي في اقامته الاضائة على وجه الجسم الذي هو محل لتلك
الكيفية ويقوم الاضائة بما هي مخالفة للكيفية اخرى على خاصة من الالوان
غير ما يقيم كيفية اخرى وهذه المقتضى لا تخلف باختلاف المزمعين وكان
المزمعين هو المشهور والاقترب الى طباع الجمهور سلك الشيخ في التبعين
تلك الكيفية مسلكهم فعبث عنها بانها تجعل الجسم قالا لا ان ينفذ في الاشياء
لا يتكسر في الحقيقة فلهذا الكيفية في الجسم فلهذا الكيفية في الجسم فلهذا

الجسم قابلا لان يستقر في جودون باور له او ما يقابلها سواء كان ذلك
 بسبب عدم نفوذ الشعاع او انعكاسه او لم يكن ولما استنتج الشيخ ان بعينه
 عليه يكون ما يلفظ يرى من نفوذ الشعاع و انعكاسه مخالفا لمذهبه اعتد عليه
 بقوله ولا يجب ان يتشخص به الشخص \times قوله \times ثم الواحد بالعموم اه شروع
 في بيان تقوم الصورة النوعية للميولي \times قوله \times مقومة لبيوتها ونوعها متخصر
 في فرد واحد اذ لو كان للفلك فردان كان بينهما انفكاك مع وجود المانع
 قائل فان هذا الموضع موضع تامل \times قوله من حيث الصورة العنصرية
 طبيعية جنسية لا يقال يفهم من هذا الكلام ان مطلق الصورة ذال للصورة
 التي تتشخص بها في مرتبة لا بشرط شي فصل والفصل يكون مطلقا لا يتناول
 ان المراد من الطبيعة الجنسية انها كالطبيعة الجنسية في العموم لانها طبيعية
 جنسية حقيقة \times قوله \times ولكل الصورة الجنسية مطلقا فانها طبيعية جنسية
 المشتركة في الاجسام كلها اه يظهر لك مما ذكرته سابقا ولا يخفى ما فيه
 فقد ذكره \times قوله \times واما المادة فاذ لا قابل لها لانه على نفسه كونه ذال قابل
 بلزم النسبة اذا حال لك فيما لا قابل له لانه اذا كان له قابل ومحل تشخص
 بتشخص المحل او التشخص الحال انما يحكي من تشخص المحل فعلى هذه الصورة يكون
 علته وجوده غير موهولة تشخصه \times قوله \times اختلست من الاختلاس بالجارعة
 والاشارة الفوقانية والسبين المعلقة معني في الفارسية ربودون
 \times قوله \times وفزت من القوز بالفاء والواو الزاء امجمة هـ

000000

DUE DATE

E
12.

T20.-1,90.

49.12

١٣٠
١٩٠٣
١٩٣٠
١٩٣٠

حاشية دوحة المهادنة في حدود المصروفات
التي لا

DA	DATE	NO.	DATE	NO.
	T20.	1.90.		